شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة جامعة صلاح الدين

مخطوطة

حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق

المؤلف

سعد الدين محمد بن سعد بن محمد المروزي الديباجي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اسكار

وجمع السموات دون الارض وهي مثلين لان
طابقت السماء مختلفة بالذات متفاوتة الاثار
والحركات بخلاف الارض كما لا يخفى على الفطن فان
قيل لما قدمها قلت لشرفها وعلو مكانها وتقدم
وجودها خازين كتبه محمد امين لا اله الا الله

جامعة السليمانية
الأمانة العامة للمكتبة المركزية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويحتوي على رموز لا يهتدي اليها بدون المعالم والدلائل الا الا

وحدي المستكشف لدقائق هذا الفن المفتش المستطلع طلع ما في الدن

المسرع المهرول في سنن ميدانه المنشط عن عقال التعلم الكامل في

شأنه اردت ان ارفع الحجب والستائر واظهر الضمائر والسرائر

واثير مخفيات كنوزه واصرح باشاراته ورموزه تعميما لفوائده

وتذليلا لجماحه وشوارده فنظمت ما في خزانة الخيال من فرائد وعلقت

على مغلق القواعد من نفائس الفرائد فجاء بحمد الله ايضاحا لقواعد

قسم الادب ومفتاحا لمغلقات كلام العرب ومصباحا لدياجير

وضوءا لظلام مجمله ومشكله لعمري لعباراته كافية لذوي الالباب وتحريراته

شافية لعطاش الاكباد من الالتهاب بل مفصل فيه جل ما اجملوه

وملخص فيه كل ما اهملوه الا اني لم اقدم عليه باقدام التامل والافكار

ولم انظر اليه بعين الالتفات والاعتبار ولم اراجع فيه الى كتاب من

كتب الفريقين الا الى ايضاح المفصل في موضع او موضعين فلو عثرتم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث عن الانواع على معرفة الجنس مع انها
موضوع الفن فلا بد من تقديم معرفتها قبل الخوض في مقاصده فقال
الكلمة مفرد اي الحقيقة المعهودة المعتبرة عنها بهذا الاسم في عرف
القوم لفظة دالة على معنى بالوضع اي وضع كائن مفرد بخلاف عرف
اللغة فانها في عرف اللغة تطلق على مهمل ومركب ايضا يقال تكلم
بكلمة لا معنى لها ويقال لقولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح
بعض فيود التعريف لاشتهارها فيما بينهم ومبلاغة الى الا
يجاز سيما في هذه الرسالة وانما التزم تكلف التقدير ليساوي الحد
المحدود لان المفرد يقع على المهمل ايضا لانه اذا انتفى المعنى الحق
ضوع له لان انتفاء هذا المجموع يجوز ان يكون بانتفاء اربعة
اجزاء اللهم الا ان يقع الاصطلاح على استعمال المفرد في المستعمل فقط
في تتم المساواة بلا تكلف تقدير واغافلنا اي الحقيقة المعهودة لان التحديد
للماهية لا للفرد اذ الفرد لا يعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف

فيه على زلة القدم وعن سمت الصواب على انحراف القلم فلا تتخذوني
بيدق الملام ان الحوادث عثرة لا بلام والمعاند لا يروج الخالص ولسهم
المنظف فكيف مثل هذا المزيف والمزخرف واما اصحاب الكمال فلعين
الوضاضهم من كل عيب كلال فهل تزييف المزيف وابطال الباطل الا
تحريف المحرف وتحصيل الحاصل وبعد ما نبر الاغام في وقت وفوت
الفوكم في الحدائق سميته حدائق الدقائق في شرح رسالة علائم الحقائق
متفضلا وراجيا من ذلك الجناب ان يجعل مثل الحدائق بهذا الكتاب
يتناول اليه اليدي الاستفادة في الفصول والاوقات تجتني منه نفائس
الازهار وكرائم الثمرات اللهم اجعله ذخيرة في الآخرة وآخذ بيدي
عند زلتي وفرقا عند كربتي وغمتي وانا اعوذ بك ان اكون ممن يرم على الماء
اويقتبس ويبني على الهواء الاطائل تحت سعيه وماله في امره من خلاف
عليك نوكلت واليك انيب وانا غريق الخطايا لا الاكاد اصيب
اقول منكا يجعل التوفيق وغروة التخفيف بمنه لما اراد ان يبحث عن انواع

www.alukah.net

فاصرح عنها الا ترى انك اذا اردت معرفة زيد بتعريف آخر فانها
لا تحصل الا بان تشير اليه وتقول لك زيد هذا والتعريف بنظم الحد
لا يفيد تلك المعرفة لان النهاية فيه ان تقول هو رجل طويل القامة
صغير الهامة عريض اللحية حافظ التوريت في محله كذا ومن المعلوم
ان هذا لا يفيد صورة مساوية له لجواز الاشتراك في هذه الصفات
فاللام في المحدود لتعريف الماهية فالتعريف للماهية من حيث هي
اذا اريد به تعريف الفرد كان المعنى ان الفرد الفلاني لفظة دالة على معنى
بالوضع مفرد ولو اريد به تعريف الحقيقة في ضمن فرد ما كان المعنى
ان فردا ما من افراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة الخ ولو اريد به تعريف
الاستغراق كان المعنى ان كل فرد من افراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة
ففي الكل لا تحصل المساواة لان اللفظة الدالة على معنى بالوضع المفرد اعم
من الفلاني ومن فرد ما ومن كل فرد من الافراد نعم من لا يشترط المساواة
في مطلق المعرف ويجوز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة وهو

ويكتفي بالتميز في الجملة يمكن على مذهبه تعريف الفرد وتحديده لان الاعم لا
ينفك عن افادة تصور الاخص وعن تميزه عن الاغيار في الجملة واما معرفة
كنهه وتميزه عن جميع الاغيار فلا سبيل اليهما الا بالاشارة الخارجية هذا هو
وجه قولهم التعريف للماهية لا للفرد تامل حق التامل ثم اعلم انه خرج عن
الحد بقيد اللفظ ما يشارك المحدود في الدلالة على المعنى بالوضع ولا يكون
لفظا كالدوال الاربع وبناء الوحدة بعض المركبات مما لا يطلق عليه لفظة
واحدة افرد معناه او ركب كعبد الله علما او غير علم وبقيد الدلالة المهمل
المسموع من المشاهد لان وجود لافظه يعلم بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ وفيه
ما فيه وبقيد الوضع المحرفات والالفاظ الطبيعية والمهملات المسموعة
من وراء الجدار لان دلالة الاول بطريق استعمال الخطاء ودلالة الثاني و
والثالث بالعقل وبقيد المفرد ما يطلق عليه لفظة واحدة من المركبات
كالرجل وضربا وضربت لانقسام اجزائها على اجزاء المعنى الموضوع له وان
من الخليق بهذا المقام معرفة ان الوضع في التعريف اعم من اللغوي وغيره حتى
يدخل في الحد كل لفظة معرفة بالنسبة الى الوضع اللغوي كلفظة الصلوة بالنظر

الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كلفظة الصلوة بالنظر الى الاركان ٥

الذي وضع الصلوة بازائه وضع اللغوي (س)

المخصوصة وكذا بالنسبة الى العرف الخاص كلفظة الفعل بالنسبة الى ما دل على

ان الوضع العرفي الغير الشرعي

معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وبالنسبة الى العرف العام ٥

كلفظة الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع الشخصي والنوعي والشخصي

اعم من العلمي وغيره فيدخل فيه لفظ الاسد نظرا الى الحيوان المفترس و

وهو الوضع لحقيقة

الى المعنى العلمي والى الرجل الشجاع فان وضعه بازاء الاول والثاني شخصي و

الفاء للتعليل

بازاء الثالث نوعي وبتوان ذكر الدال على الملزوم وارادة لازمه بنصب

القرينة جائز ٥ اما اسم كرجل واما فعل كضرب واما حرف كقد اقول الكاف

للتمثيل وهو المراد في دمن اقر الكلي لا بصاحبه لا للتشبيه والا يلزم ان لا

يكون مدخولها فردا للكلي الذي هو الاسم وهو ظ مع انه خلاف الواقع خلاف

الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي بالفرد لا التشبيه ووجه الانحصار انها

ان دلت بالهيئة على الزمان وبالمادة على الحدث فهي فعل والا فان صلحت

لان يخبر عنه او به فهي اسم والا فهي حرف وقبل ان دلت على معنى في نفسها او

في نفسه اي على معنى مقصود بالذات فان اقترن باحد الازمنة الثلثة فهي فعل

والا

والا فهي اسم وان لم يدل على معنى في نفسها اي على معنى مقصود بالذات

بل دلت على معنى مقصود لاجل الغير كاللام في الرجل فانه دال على التعريف

في مدلول رجل اي الغرض من الاتيان باللام تعريف مدلول رجل لا افادة

معنى هو مقصود على انفراده فهي حرف وقيل ان كانت آلة لملاحظة الغير و

ترتيبه ولاجتماع الامور في خزانة الخيال فهي حرف كمن للابتداء في سرت من

البصرة فانها آلة لتصور السير والبصرة معا ولترتيبهما واجتماعهما في

خزانة الخيال على ان يكون احدهما مبدأ والآخر ذا مبدأ والا فان اقترن

باحد الازمنة فهي فعل والا فهي اسم والكلام مؤلف لا افول المراد

ان يبين احد قسمي موضوع الفن اعني الكلام اذ بعض محمولات المسائل هو

رضيه وان يقسمه الى قسميه عرفه على وجه حصل منه معرفته ومعرفة قسميه ايضا

فقال الكلام مؤلف اي لفظ مركب من جزئين بهما اسمان اسند وضم اي

احدهما ضم مفهوم وجودي او عدمي الى الآخر اما ثانيهما الى الاول نحو زيد

فاقم او اولهما الى الثاني نحو بهما ذا اذا درج في هذا الضم نظر الى اللفظ او

من جزئين بهما فعل واسم فذا اسند ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولم يتعرض هنا

للاسناد لان وجوب الاسناد بين الاسمين يدل على وجوبه بين الفعل وا
لاسم وذلك لان الكلام لا بد له من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام
فيه ليس الا بالاسناد فكما لا بد للتضام بين الاسمين من الاسناد لا بد له من
الاسناد بين الفعل والاسم حتى يصير المجموع على هيئة وحدانية كلاما
واما الدليل على ان الاسناد من الفعل الى الاسم دون العكس فهو ان الفعل
لتضمنه المعنى النسبي متعين لان يسند الى الغير لان المسند لا بد وان تقوم
بالمسند اليه والمعنى النسبي كذلك لا محالة وكذا تدل عليه التعريف الآتي للاسم لانه
يدل على ان صحة الحديث من خواص فلو كان الفعل مسندا اليه لكان مخبرا عنه فلا
يكون تلك الصحة من خواص فهو من الفعل الى الاسم دون العكس وانما وجب
الاسناد بين الجزئين لان الكلام لا بد فيه من الانضمام بين جزئيه حتى يخرجا
عن حكم التعداد ولا انضمام هنا الا بالاسناد الذي هو ضم احد الجزئين الى
الآخر على وجه الافادة التامة اي على وجه يصح سكوت المتكلم عليه سواء افاد
المخاطب فائدة جديدة او لم يفد وسواء كان ذلك الضم اخباريا او انشائيا
والاخبار ايجابا او سلبا والايجاب وكذا السلب حمليا او شرطيا الى ما يطول

الكلام

اسم اسم فعل فعل حرف حرف اسم فعل اسم حرف فعل حرف

الكلام بذكره ثم الاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه فالكلام لا بد له منهما فالكلام
منحصر في قسمين اسمين واسم وفعل ولا يتأتى من الاقسام الاربعة التي هي ضم
فعل الى جنسه وضم حرف الى جنسه وضم حرف الى اسم وضم فعل الى حرف من التركيبات
الستة الحاصلة من انضمام كل من الانواع الى جنسه والى خلاف جنسه لفقد المسند و
المسند اليه كليهما او لفقد

فيه اعني انا واما الجملة
حقيقة مع ان جزئيها ليسا باسمين ولا با

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للاسناد لان وجوب الاسناد بين الاسمين يدل على وجوبه بين الفعل وا
لاسم وذلك لان الكلام لا بد له من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام
فيه ليس الا بالاسناد فكما لا بد للتضام بين الاسمين من الاسناد لا بد له من
الاسناد بين الفعل والاسم حتى يصير المجموع على هيئة وحدانية كلاما
... فهو ان الفعل

اسم اسم فعل فعل حرف حرف اسم فعل اسم حرف فعل حرف

الكلام بذكره ثم الاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه فالكلام لا بد له منهما فالكلام
منحصر في قسمين اسمين واسم وفعل ولا يتأتى من الاقسام الاربعة التي هي ضم
فعل الى جنسه وضم حرف الى جنسه وضم حرف الى اسم وضم فعل الى حرف من التركيبات
الستة الحاصلة من انضمام كل من الانواع الى جنسه والى خلاف جنسه لفقد المسند و
المسند اليه كليهما او لفقد احدهما في تلك الاقسام الاربعة وقولهم ليس يرد نقضا
للحصر لانه ليس بكلام حقيقة بل هو ساد مسده والكلام في الحقيقة ادعو مع فاعله
المستكن وهو مؤلف من الفعل والاسم اعني المستكن في ادعو ثم تألف الكلام
من الجزئين اعم من ان يكونا ملفوظين كزيد قائم او احدهما ملفوظا والآخر
منويا نحو قم واقوم ومن ان يكونا مذكورين او محذوفين او احدهما محذوفا
بناء على القرينة نحو نعم في جواب ازيد قائم ونحو زيد في جواب من فعل اي فعل
زيد ولئن سلمنا انه كلام في الحقيقة لكن لا نسلم بطلان الحصر به لان يا اسم فعل
على ما هو مختار بعضهم فالتألف من الاسمين احدهما يا والآخر الضمير المستكن
فيه اعني انا واما الجملة الشرطية فالنقض بها وارد على الحصر قطعا لانها كلام
حقيقة مع ان جزئيها ليسا باسمين ولا باسم وفعل بل هما شرط وجزاء من ا

من اقسام المركب والاسم والفعل من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام في
الحقيقة عند القوم هو الجزاء وحده والشرط قيد له اذا قيل ان ضربت ضربت فالمعنى
اضرب وقت وجود ضربك كما هو المقرر في علم المعاني واما على مذهب ارباب
المعقول فلا مجال للنقض عن هذا النقض لان الكلام عندهم مجموع الشرط
والجزاء والاسناد الشرطي منعقد بينهما ولو تكلفنا وقلنا هي في قوة قولنا
هذا ملزوم لذاك لاخللنا معنى الجملة الشرطية وصرنا الى معنى الجملة الشرطية الا
سمية للنقض عنه على مذهبهم الا ان يقال حصر الكلام في القسمين على مذهبهم قوله
ويسمى جملة اي يسمى المؤلف المذكور جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظ
الجملة مترادفان فان كل منهما موضوع بازاء المؤلف المذكور وقال نجم الائمة و
فاضل الامة الرضي الاسترابادي ان الجملة اعم من الكلام مطلقا كل كلام جملة
من غير عكس قال لان لفظ الجملة موضوعة بازاء المؤلف المذكور ولفظ الكلام
موضوع بازاء ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد ان لا يكون
مقصودا لاجل الغير وثمرة الخلاف يظهر في جملة تعلقت بالغير بالخبرية فانها
عند القائلين بالترادف جملة تامة وكلام ايضا وعند القائل بالعموم

جملة

ما صح الحديث عنه ودخله حرف الجر واضيف وعرف ونون متن
جملة وليس بكلام قوله باب الاسم الخ اي هذا باب الاسم او من الابواب باب
الاسم فعلى الاول خبر لمبتدا محذوف وعلى الثاني مبتدا محذوف الخبر وفائدته
الفصل بين البحثين اي بين بحث الموضوع وبين بحث احد انواعه الذي هو
الاسم يعني بعد ما فرغ عن بحث الموضوع اراد ان يشرع في بحث الاسم ففصل
بينهما بلفظ الباب ثم شرع في بحث الاسم فعرفه بالخواص وقال هو ما صح
الحديث عنه اي امكن الاخبار عنه في الجملة عن نفسه او مرادفه ولم يقل ما اخبر
عنه ليندرج فيه مثل زيد حالة الاخبار عنه وعدمها فان المتبادر من اخبر عنه
هو الاخبار بالفعل مع انه اسم اخبر عنه بالفعل او لم يخبر عنه فعلى هذا لو
قال وان يدخله حرف الجر وان يضاف ليكون عطفا على فاعل صح ويلاحظ الا
مكان في كل منها لكان اوجه وانسب لان المتبادر من قوله ودخله واضيف
وعرف ونون هو الدخول والاضافة والتنوين والتعريف بالفعل فلا يندرج
في التعريف بكل منها بناء على التبادر الا ما وجد فيه ذلك القيد بالفعل فلا بد ان
يلاحظ الامكان في كل منها وان كان خلاف التبادر ليندرج في الحد بكل منها ما امكن
ذلك القيد سواء وجد فيه بالفعل او لم يوجد هذا مع ان قوله ودخله حرف

الجر لا يدل على اختصاص الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول ود

خله الجر ليشمل اختصاص الجرين كليهما واراد بقوله واضيف الاضافة بتقدير حرف

الجر لان الاضافة بلفظ حرف الجر يشمل النوعين نحو انا مار بزيد ومررت بزيد

وبقوله عرف التعريف باحدى طرق التعريف العلمية والاضمار والاشارة والمو

صولية واللام والميم عند طي والاضافة الى احد المذكورات معنى وحرف النداء

فان التعريف بكل منها من خواص الاسم وكذا اراد بقوله ونون التنوين باحدى

التنوينات الاربع التي هي تنوين التمكن والعوض عن المضاف اليه والعوض

عن نون جمع المذكر السالم ويسمى تنوين المقابلة وتنوين التنكير واما تنوين

الترنم والتنوين الغالي فلا اختصاص لهما بالاسم لان تنوين الترنم بدل من

الالف الاطلاق في القافية لترك الترنم وهو رفع الصوت والتنوين الغالي

هو التنوين اللاحق بالقافية المقيدة بالسكون وهاتان القافيتان تشملان

انواع الكلمة باسرها فلا اختصاص للتنوين فيهما بالاسم ثم السر في اختصاص

عنه بالاسم هو ان الفعل خبر او بمنزلة خبر في اقتضاء المسند اليه فجعله مخبرا

عنه خروج به عن الوضع والحرف آلة لملاحظة الغير وتصوره فليس له مدلول

استقلالي يصلح للاخبار عنه او به لا يقال ان عدم الاخبار خبر عن

عنهما لان المراد ان معنى

اذا عبر عن معنييهما بلفظ

مان ومعنى من هو الا

ولهم تسمع بالمعيدي

فعل ماض وان للتاكيد

للتاكيد وفي اختصاص

الفعل والحرف لا يخبر عنهما

فوع بهذا اللفظ واختصاص

ريف او للتخصيص او للتخفيف

النكارة هكذا قالوا وا

ملابسة تصحح الحمل نحو خاتم فضة

لك المضاف اليه للمضاف او

ره وعلمه او ملابسة هي ظرفية

والجواب انه لا حاجة

الى ما يدل على اختصاص الجر المستفاد من

المضاف بالاسم لانه يعلم بقوله واضيف اذ معنى قوله

وما اضيف ما جعل ظرفا للاضافة اي مضافا ومضافا اليه

ولذا قال بعضهم في تفسير ومن خواص الاسم الاضافة اي

كونه مضافا ومضافا اليه فلما علمنا ان المضاف وا

لمضاف اليه لا يكونان الا اسمين علمنا بالضرورة

اختصاص الجر المستفاد من المضاف بالاسم

اي بالبداهة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الجر لا يدل على اختصاص الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول ود

خله الجر ليشمل اختصاص

الجر لان الاضافة بلفظ

وبقوله عرف التعريف با

صولية واللام والميم ع

فان التعريف بكل منها من

التنوينات الاربع ال

عن نون جمع المذكر ال

الترنم والتنوين الغالي

الالف الاطلاق في القافية

هو التنوين اللاحق با

انواع الكلمة باسرها

عنه بالاسم هو ان الفع

عنه خروج به عن الوضع والحرف انه ملاحظة

استقلالي يصلح للاخبار عنه او به لا يقال ان عدم الاخبار خبر عن

الفعل والحرف في قولهم الفعل والحرف لا يخبر عنهما لان المراد ان معنى

الفعل والحرف لا يخبر عنهما بلفظيهما اما اذا عبر عن معنييهما بلفظ

الاسم كان يقال معنى ضرب هو الحدث مع الزمان ومعنى من هو الا

بتداء فيخبر عنهما لانهما ح معنى الاسم وقولهم تسمع بالمعيدي

خير من ان تراه في قوة سماعك وقولهم قام فعل ماض وان للتاكيد

في قوة هذا اللفظ فعل ماض وهذا اللفظ للتاكيد وفي اختصاص

دخول حرف الجر هو انه علامة المخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما

وقولهم زيد مرفوع بقام في قوة زيد مرفوع بهذا اللفظ وفي اختصاص

الاضافة بتقدير حرف الجر هو انها اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف

والفعل خبر او بمنزلة خبر وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا وا

لاوجه ان يقال ان الاضافة لا بد فيها من ملابسة تصحح الحمل نحو خاتم فضة

لانه يجوز هذا الخاتم فضة او ملابسة هي تملك المضاف اليه للمضاف او

كالتملك نحو غلام زيد واخوه وارضه وداره وعلمه او ملابسة هي ظرفية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المضاف اليه للمضاف نحو ضرب اليوم اي في اليوم والفعل لو اضيف لا
ضيف الى الفاعل او الى المفعول او المتلفظ واضافته الى الفاعل والمفعول
غير معقول لانها لا ملابسة فيها من الملابسات المذكورة واما الى المتلفظ
فانها انما يتصور اذا اريد به لفظه فح يكون اسما لا فعلا واما التخفيف
فهو انما هو بسقوط التنوين او ما يقوم مقامه والفعل والحرف ليس فيهما
هذا ولا ذاك فلا وجه لاضافتهما لذلك وفي اختصاص التعريف باحد الطرق
هو ان الفعل والحرف يفيدان بدون التعريف فلو عرفا لوقع التعريف
ضائعا والحق ان التعريف فيهما لا يتصور الا بالنداء والاضافة وا
للام وهما لا يقبلان النداء والاضافة كما مر واما التعريف باللام
فلان مدلول ضرب صدور الضرب عن محل ما في الزمان الماضي وتعرف
هذا المجموع موقوف على تعرف كل جزء ومن المعلوم ان اللام لا يتعرف به
كل جزء من اجزاء هذا المجموع واما قوله ومن جره بالشجة اليتقطع
فشاذ لما اضطر ادخله عليه واراد به الموصول بمعنى الذي والكوفي يدخله
عليه بهذا المعنى قياسا وفي اختصاص التنوين باحدى التنوينات

الاربع

الاربع هو ان تنوين التمكن علامة مكانة مدخوله في الاسمية والفعل و
الحرف لا اسمية لهما فضلا عن مكانتهما وان تنوين جمع المؤنث السالم
مقابل نون جمع المذكر السالم وعوض والفعل والحرف لا يقبلان
الجمعية فلا يدخلهما ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عوض
من المضاف اليه وهما لا يضافان فلا يدخلهما ذلك وان تنوين التنكير
علامة لنكارة مدخوله وفارق بين النكرة والمعرفة كما اذا قيل سيبويه
بالتنوين يراد به الشخص المعين المسمى بهذا الاسم واذا قيل سيبويه
بالتنوين يراد به شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم واذا
قيل بتعدد الاوضاع وهما نكرة ابدا فلا يحتاجان الى فارق ثم اعلم
ان هنا بحثا لا بد له من التنبيه عليه وهو ان المص عرف الاسم بخواص
غير شاملة لان صحة الحديث لا يوجد في الاسماء اللازمة للظرفية كاذ
واذا وكذا الاضافة لا يتصور في المضمر والاشارة والموصول
وكذا دخول حرف الجر لا يتصور في اللوازم للظرفية وكذا التعرف لا
يتصور في بعض اللوازم للظرفية كمتى وكذا بعضها لا ينون لا لفظا و

مطلق واذ للماضي واذا للمستقبل

لا محلا كالتي والتعريف بغير الشامل من الخواص لا يجوز لوجوب طرد
التعريف وعكسه ولا عكس للتعريف بتلك الخاصة اذ لا يصح كل صح الاخبار
عنه وهكذا والذي يتجه في توجيهه ان يقال ان التعريف مجموع تلك الخواص
والمجموع مطرد بمعنى ان ما وجد فيه احدى الخواص المذكورة فهو اسم
ومنعكس بمعنى ان كل ما هو اسم يجب ان يوجد فيه احدى الخواص المذكو
رة قوله واصنافه لما عرف الجنس وقسمه الى الانواع ثم عرف احد ا
نواعه وهو الاسم ثم انتقل الى تعداد اصناف هذا النوع اجمالا اولا
ليبحث عن كل منها تفصيلا ثانيا على ترتيب الاجمال وترك العطف في غير المتقا
بلين سلوكا نمط التعديد فقال واصنافه اي اقسامه جمع صنف وهو
النوع المقيد بصفة كلية عرضية وايضاح هذا المقام ان الكلمة جنس كا
لحيوان والاسم نوع كالانسان واسم الجنس صنف كالرومي فكما ان
في الرومي زائدا على حقيقة الانسان فكذلك في اسم الجنس امرا زائدا على
حقيقة الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة و
اسم الجنس ما علق من هذا النوع على شيء وعلى كل ما اشبهه اي ما يتنا

ول

اي ما يتناول عند الاطلاق على شيء وعلى كل ما اشبهه على سبيل البدل
بوضع واحد وهذا التناول خارج عن تلك الحقيقة وزائد عليها
خروج الرومية عن حقيقة الانسان اذا تلخص هذا فنقول لما فرغ عن
تعداد الاصناف اجمالا اراد ان يبحث عن كل منها تفصيلا على ترتيب الاجمال
فقال اسم الجنس وهو ما علق على شيء الخ اي اسم الجنس هو اسم متناول
عند الاطلاق لفرد معين ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الحقيقة التي هي القدر
المشترك بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل نحو رجل فانه متناول
في هذا الاطلاق لزيد ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الرجولية على سبيل البدل
بوضع واحد فالتعليق على شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند
الاطلاق على سبيل البدل وانما قلنا على سبيل البدل لامتناع التناول
على سبيل الشمول والعموم في غير موضع الاستغراق اذ لا شك ان الجاء
لي في جاء رجل فرد ما لا مجموع الافراد فيخرج عنه المعارف كلها والنكرة ايضا
اما خروج غير العلم فلانها لا تناول لها عند الاطلاق لشيء ما ولكل ما
اشبهه بل يختص عند الاطلاق لشيء معين وان كان الوضع عاما و

واما خروج العلم فلانه وان كان متناولا لا عند الاطلاق لشيء
معين ولكل ما اشبهه ولكن ليس ذلك بوضع واحد بل باوضاع
متعددة واما خروج النكرة فلان الملحوظ فيها قصدا هو عدم تعين
المدلول والتناول فيها لشيء ولكل ما اشبهه خارجي خارج عن مفهومها
ويجوز ان يكون ما عبارة عن اسم نكرة فح يخرج به جميع المعارف واما
النكرة فبقوله وعلى كل ما اشبهه ويجوز ايضا ان يراد بشيء في قوله ما علق
على شيء شيء غير معين فح يخرج به المعارف لانها معلقة اي مستعملة بازاء
شيء معين وان كان الوضع في البعض عاما ان قيل طرد التعريف باطل
بعلم الجنس كاسامة لانه متناول لشيء ولكل ما اشبهه قلنا هو موضوع
بازاء الحقيقة المعلومة واطلاقه على شيء وعلى كل ما اشبهه مجاز ولئن سلمنا
انه حقيقة لكن لا نسلم بطلان الطرد لان باب اسامة اسم الجنس كاسد
واطلاق العلم عليه لاحكام لفظية فهو مشير بجوهره الى حقيقة معلومة و
اطلاقه على فرد منتشر مجاز بناء على الجواب الاول ومشير بجوهره الى
حقيقة من حيث هي هي او الى فرد منتشر من افرادها وغير مشير بجوهره

الى حقيقة معلومة بل بالآلة لو كانت بناء على الجواب الثاني قوله اسم عين
اي اسم شيء يقوم بذاته ويستغني عن محل يقومه وقيل معنى قيامه بذاته انه
يتحيز بنفسه بخلاف المعنى فان تحيزه تابع لتحيز المحل والاول اشمل لان المجردات
على تقدير وجودها اسماؤها اسم عين ولا تحيز لها اصلا ولان مثل القا
در من اسماء الله تع اسم عين مع انه لا يتصور التحيز فيه الا ان اطلاق
العين عليه ليس باصطلاح وغير معقول ايضا ان فسر العين بالممكن
الخاص وان لم يطلق عليه لم ينحصر التقسيم اللهم الا ان يقال ليس القصد الى
الحصر بل يكون مراده ان له قسما يسمى عينا وآخر يسمى معنى وثالثا ليس هذا
ولا ذاك كما في تقسيم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف فان هذا على تفسير
المصنف غير حاصر ايضا كما لا يخفى على المتامل هذا لما كان اسم العين شيء
يقوم بذاته ويستغني عن محل يقومه فلا جرم يكون اسم معنى اسم شيء لا
لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل يقوم هو به كالعلم يقوم بالعالم والمفهوم
يقوم بذي الفهم ولو قيل معنى القيام بالمحل هو التبعية في التحيز لم ينحصر
التقسيم لان صفات الله تع معان يقوم بذاته واسماؤها اسم معنى مع امتناع

التحيز في صفات الله مطلقا اللهم الا ان يقال ليس القصد الى الحصر والحق ان
معنى قيام الشيء بذاته ان له وجودا في الخارج بدون الانضمام الى محل يقومه و
معنى القيام بالمحل ان لا يمكن له فيه وجود بدون الانضمام سواء كان هناك
تحيز او لم يكن فالتقسيم منحصر الا ان اطلاق العين على ذات الله تع واطلاق
المعنى على صفات الله تع ليس باصطلاح بل هو غير معقول ان فسر العين
والمعنى بالممكن الخاص قوله العلم الخ وهو ما استعمل لما فرغ عن الصنف
الاول اراد ان يخوض في الثاني فقال العلم هو ما استعمل لشيء بعينه غير
جائز استعماله في آخر بوضع واحد وباب اسامة وضعه بازاء حقيقة
معلومة واستعماله في فرد منتشر مجازا وهو اسم جنس كاسد واطلاق
العلم عليه لاحكام لفظية فلا يبطل عكس تعريف العلم ولا طرد تعريف اسم
الجنس به ثم العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اما عن مركب او مفرد
والمفرد اما اسم جنس وهو الغالب او فعل ماض كشمر من شمر زيد لا
من زيد شمر او منه مع اعتبار تجرده عن فاعله او مضارع كيزيد من يزيد
المال لا من قولهم المال يزيد او منه مع تجرده عن فاعله المستكن او امر كا

ضمت باعتبار تجرده من فاعله اذ لو اعتبر مقارنته الفاعل لكان جملة ولكان
النقل عن الجملة لا عن المفرد واما النقل عن الحرف فغير معهود في كلامهم و
المركب اما جملة كتأبط شرا لقب به ثابت بن جابر بان قالت له امه حين
سئلت عنه وقيل اين ثابت لا ادري الا انه خرج من البيت وتأبط شرا
اي اخذ تحت ابطه سيفا او مضاف ومضاف اليه كعبد الله او غيرهما وكذا
المرتجل اما قياسي جار على القانون المستنبط من تتبع كلامهم كغطفان
علم لابي قبيلة وهو بن قيس بن غيلان فانه نظير نزوان واما معدول
عنه كمحبب اسم رجل فان مقتضى القانون في مثله هو الادغام وكموهب
بفتح الهاء اسم رجل مع ان مقتضاه في مثله كسر العين اذ لا وجود لمفعل
بفتح العين من المعتل الفاء الواوي في كلامهم هذا وان المرتجل في مصطلح
الاصولي قسمان احدهما هذا والآخر ما نقل عن المعنى الاول ولم يرا
ع المعنى الاول في الوضع الثاني ولا مشاحة فيه واشتقاق المرتجل
من ارتجل الشعر اذا ابتداه من غير تهيئة وهو كانه على رجل يقوي اصطلاح
القوم وهو ايضا ينقسم الى مفرد كغطفان والى مركب كامرئ القيس

فان الهيئة الاضافية مرتجل وان كان كل من المضاف والمضاف اليه ذا وضع
قبل العلمية قوله المعرب الخ قالوا المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
كانهم سئلوا عن متعقل الواضع في وضع لفظ المعرب وقيل لهم ما
متعقل الواضع في وضع هذا اللفظ فاجابوا فقالوا المعرب ما اختلف
آخره الخ اي ما تعقله الواضع ثم وضع لفظ المعرب بازائه هذا فبيان ا
لمتعقل موقوف على بيان ما اختلف آخره اي على بيان اختلاف الآخر و
بيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع كلام العرب فان من تتبعه
علم ان مثل زيد يختلف آخره باختلاف وان مثل هؤلاء لا يختلف آخره
ولا يتوقف بيان اختلاف على بيان المتعقل حتى يدور واما اذا سئل
عن حقيقته مع قطع النظر عن الواضع ومتعقله وقيل ما حقيقة هذا
القسم من الاسم وقيل في جوابه ما اختلف آخره الخ فيدور لان بيان
الحقيقة ح يتوقف على ثبوت الاختلاف له وثبوت الاختلاف له موقو
ف على اثبات الاختلاف له واثبات الاختلاف له موقوف على انكشاف
الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ معرب الا ترى ان من انشأ تركيبا

عربيا ما لم يعلم ان جزء المركب معرب لما امكنه اثبات الاختلاف له
فيدور بل الحق في الجواب ح ان يقال جزء مركب لم يشبه مبني الاصل فبيان
الحقيقة ح يتوقف على ثبوت مركب خاص في الواقع كزيد قائم وعلى عدم
مشابهة جزئه بمبني الاصل في الواقع وعلى تصور ذلك من حيث انه مركب
وعلى تصور عدم مشابهة جزئه مبني الاصل وثبوت المركب الخاص
وعدم مشابهة جزئه مبني الاصل وتصورهما لا يتوقف على بيان الحقيقة
حتى يدور تامل قوله على ضربين منصرف وغير منصرف تقسيم المعرب على هذين
القسمين مع تفسير المنصرف بهذا وغير المنصرف بذاك غير حاصر لا
نهما لا يشملان المعرب بالحروف بالتفسيرين المذكورين واما اذا
فسر غير المنصرف بما وجد فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما والمنصرف
بما لم يجتمع فيه علتان ولم يوجد فيه ما نابت منابهما يكون حاصرا
فقصده ليس الى الحصر بل الى ان له قسما يسمى منصرفا وهو هذا وآخر يسمى
غير منصرف وهو ذاك وثالثا ليس هذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف
ولك ان تجعل التقسيم حاصرا بالتكلف البارد قوله منع الجر والتنوين الخ

اراد بالجر الكسر المخصوص بحال الجر لان الكسر المشترك بين النصب
والجر غير ممنوع منه فمعنى التعريف هو الاسم المعرب الذي منع الكسر
المخصوص بحال الجر وتنوين التمكن اي كل منهما ممنوع منه قصدا او با
لاصالة لشبهه الفعل وذلك لان في الفعل فرعيتين فرعية الاشتقاق
وفرعية التاليف وفي هذا القسم ايضا فرعيتين اذ فيه علتان كل واحد
منهما فرع لاصل فلما شابه الفعل وثقل منع بعض ما لا يكون
في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي هو منشأ الثقل ولم يمنع عن
جميع ما لا يكون فيه ليبقى بينهما فرق وبعضهم قالوا ان المقصود با
لمنع هو التنوين فقط ومنع الجر بتبعيته وهؤلاء قالوا منع
الجر مع التنوين اي آثر والفظة مع على الواو قوله ويفتح في موضع الجر
ولم يقل وينصب في موضع الجر كما هو الظاهر من اطلاق النصب
في المعرب لان النصب علم المفعولية فيؤول الكلام الى معنى ويكون مفعولا
في موضع الجر وهل هذا الا هذيان وانما سمي القسم الذي يستوفي و
جوه الاعراب والتنوين منصرفا لخلوصه في الاسمية لتعريه عن

شبه الفعل والصريف اللبن الخالص الذي اخذ رغوته والقسم الثاني غير
منصرف لعدم خلوصه فيها لان له شبها بالفعل قوله الا اذا اضيف الى مفرغ
ظرف لقوله منع او يفتح على اختلاف الفريقين اي منع عن الجر كل وقت الا
وقت الاضافة ودخول اللام او يفتح في موضع كل وقت الا وقت الاضافة ود
خول اللام فانه ح يجر بالكسر اما لانصرافه بسببهما كما قال بعض واما
بسبب ان المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط الكسر تابع لسقوطه
وفي الحالتين لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور سقوطه فلا يتصور
سقوط الكسر فدخله مع كونه غير منصرف والحق انه ان بقي في الحالتين علتا
ن فغير منصرف ودخول الكسر اما لانه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور
التنوين فيهما فيسقط فيتبعه الكسر واما لتقوي الاسمية بدخول اقوى
الخواص فدخله مع كونه ممنوعا بالذات في الحالين ومع بقاء حكم عدم
الصرف واما لئلا يكون كالفعل في التعري عن الجر كل الاوقات وان لم
يبقيا او لم يبق احدهما فمنصرف ودخول الكسر لانصرافه قوله الاعراب هو
اختلاف آخر الكلمة الى آخره بقيد الآخر اختلاف الاول والوسط وبقيد
الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل متن

الألوكة
www.alukah.net

اختلاف العوامل اختلاف الآخر بسبب آخر كاختلاف آخر من في من زيد
ومن البكر ومن الرجل فإن سكونه بالوضع وفتحه وكسره بملاقاة
الساكن وخرج به ايضا في المستفهم منف منا منع حين قال المخبر جاء
رجل رايت رجلا مررت برجل فانه وإن كان فيه اختلاف الآخر الا انه ليس
باختلاف العوامل بل سببه ان المستفهم يريد ان ينبه على حركة المسئول
عنه بما يجانسها من حروف المد لئلا يقع الاشتباه في المسئول عنه ان
قيل اذا كان الاعراب اختلاف الآخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب
كيف لعدم الاختلاف اذ يهو انتقال من بعض الحركات الى بعض ولعدم
العوامل وهو معرب بالاتفاق قلنا لا نسلم عدمه لان الاختلاف من
مطلق الانتقال من حركة الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في
نفوذ العامل والاختلاف بمعنى الوجود اي اختلاف آخر الكلمة بوجود
العامل والثاني موجود في اول التركيب ولئن انه الانتقال من حركة الى
حركة لكن لا نسلم عدمه في اول التركيب لان هذا الانتقال اعم من الفعلي و
الفعلي القرينة والثاني موجود فيه لحصول احدى الحركات واحد العوامل

فيه او نقول عدمه فيه لا يضر لانه خاصة مفارقة وفيه بحث ومنهم من جعل
الاعراب نفس الحركات والحروف وعلل عدوله عن طريق الجماعة بوجهين احد
هما ان الحركات والحروف امور موجودة يليق بها ان تجعل دلائل
المعاني بخلاف الاختلاف فانها امر ذهني والثاني ان الاعراب ثلثة بما
جماعهم والاختلاف امر واحد نا ثلث من الحركات والحروف فجعلهم الا
عراب نفس الاختلاف مخالف اجماعهم على كونه ثلثة بخلاف ما اذا كان
نفس الحركات والحروف فانه لا مخالفة فيه للاجماع لكون الحركات والحروف
ثلثة بلا شبهة اقول لا نسلم ان لا وجود للاختلاف كيف وهو محسوس
باحدى الحواس ولا نسلم ايضا ان الاختلاف امر واحد بل هو امور
ثلثة انتقال من السكون الى الضمة ومن الضمة الى الفتحة ومن الفتحة الى الكسرة
قوله وذلك في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم لا في حال مضافة لا
نها اذا انقطعت عن الاضافة اعربت بالحركات قال الى غير ياء المتكلم
لانها عند الاضافة اليها تعرب بالحركات المحلية والتقديرية على اختلاف
الوالين وكان عليه ان يقول سكيرة لانها تعرب بالحركات اللفظية

مصغرة نحو ابيه وان يقول مفردة لانها تعرب بتمام الحركات ان كا
نت جمع تكسير نحو آبائه وآبائه وببعض الحروف اذا ثنيت او جمعت
بالواو والنون نحو ابواه وابويه وابوه وابيه في ابون وابين
جمع اب على خلاف القياس لكنه اعتمد على المثال فانه من المفردة المكبرة
فان قيل فلم لم يكتف عن قيد الاضافة بالمثال قلنا كيلا يتوهم ان اعرابها
بالحروف مخصوص باضافتها الى الضمير فان الاضافة في جميع الامثلة
الى المضمر وانما اعربت بالحروف عند وجود هذه القيود لان في
تعقلها ثقلا لانها لكونها من الامور الاضافية يستلزم تعقلها
تعقل الغير فان تعقل الاب يستلزم تعقل الابن مع ان اواخرها
حروف يصلح للاعراب بالانقلاب فلو اعربت بالحركات لتضاعف
الثقل ثقل التعقل وثقل حرف العلة وثقل الحركة والجمهور على ان اعر
ابها هو الاختلاف الناشئ من الحروف وبعضهم على ان اعرابها
بها نفس هذه الحروف والبعض على ان اعرابها بالحركات اللفظية
المنقولة عن اعجازها الى اواسطها ومنهم من جعل الاعراب بالحركات

اللفظية وجعل هذه الحروف متولدات بالاشباع ومنهم من جعل
اعرابها بالحركات والحروف اللفظيتين وعزي الى سيبويه
انها معربة بالحركات التقديرية والحروف اللفظية ولكل وجهة هو
موليها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد عن الصواب
قوله وحموها اضافة الى ضمير المؤنث لان الحم قريب زوج
المرأة كاب زوجها واخيه قوله وفي كلا مضافا الى مضمر قال مضافا
[illegible] الا بالاضافة قال الى مضمر لانه عند الاضافة

مصغرة نحو ابيه وان بفعل مفردة لانها تعرب بتمام الحركات ان كا

بنت جمع تكسير نحو اباته وآباته وببعض الحروف اذا التثنية او جمعت

بالواو والنون نحو ابواه وابوته وابوه وابيه في الون وابين

جمع اب على فلاف القياس لكنه اعتمد على المثال فانه من المفردة الكبيرة

فاعل فلم لم يكتف عن قيد الاضافة بالمثال قلنا كيلا يتوهم ان اعرابها

بالحروف مخصوص باضافتها الى الضمير فان الاضافة في جميع الامثلة

الى مظهر معرب بالحركات تقديرا نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا

اخويك ومررت بكلا اخويك وانما اعرب ببعض الحروف عند

الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعرابه وقيل كلا اسم في

الرفع وكليهما في النصب والجر واعرب بالحركات عند الاضافة الى

مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعرابه مثل العصا ثم قرر على الا

عتبار بين حقه وكم يعكس لان المظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع

والحروف فرع فاعرب بالاصل عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند

اللفظية وجعل هذه الحروف متولدات بالاشباع ومنهم من جعل

اعرابها بالحركات والحروف اللفظيتين وعزى الى سيبويه

انها معربة بالحركات التقديرية والحروف اللفظية ولكل وجه هو

مولها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد عن الصواب

قوله وجوبا اضافة الى ضمير المؤنث لان الحم قريب زوج

المرأة كاب زوجها واخيه قوله وفي كلا مضافا الى مضمر فاعرابا

لانه لا انضاح لمعناه الا بالاضافة قال الى مضمر لانه عند الاضافة

الى مظهر معرب بالحركات تقديرا نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا

اخويك ومررت بكلا اخويك وانما اعرب ببعض الحروف عند

الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعرابه وقيل كلا اسم في

الرفع وكليهما في النصب والجر واعرب بالحركات عند الاضافة الى

مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعرابه مثل العصا ثم قرر على الا

عتبار بين حقه وكم يعكس لان المظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع

والحروف فرع فاعرب بالاصل عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند

قوله المراد به اعني النحو المرادف لقولنا علم العربية اللفظان المترادفان ما اختلفا

لفظا واتحدا معنى كالانسان والبشر سميا بذلك لتمادفهما او مقابلتهما على معنى

والعربية علم اضافة العلم اليه من اضافة العام الى الخاص للتبيين كشجر الاراك

ويسميها البيانيون بيانية ومقتضى كلامهم انها بمعنى البيانية ومقتضى كلام

النحاة انها بمعنى اللام وبه صرح بعض المتاخرين قال الشمني وعلم العربية

علم يحترز به عن الخطاء في كلام العرب لفظا وكتابة وينقسم كما قال ان نحو وما

اتى عن على اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض

والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات

ومنه التواريخ واما البديع فجعلوه ذيلا لعلم البلاغة لاشتمالها

وقد يطلق على علم النحو الثاني المصرف كما صنعه حكيم

الاضافة الى الفرع ولانه عند الاضافة الى المضمر يقوى امر التثنية
فيه لانه مثنى المعنى ومضاف الى المثنى المتصل به فيعرب باعراب المثنى
بخلاف ما اذا اضيف الى مظهر فانه لا قوة لامر التثنية فيه فلا يعرب
باعرابها وقيل ان كلا مثنى كل وهو باطل قطعا بوجوه احدها
لزوم اشملية الواحد من المثنى وهو باطل قطعا ولزوم اعرابه
بالحروف مطلقا وليس كذلك ولزوم امتناع كلا الرجلين جاءني
بلفظ الافراد وليس بممتنع ولزوم حفظ صيغة كل فيه وليس كذ
لك هذا وكان عليه ان يتعرض لاثنان لانه معرب ببعض الحروف
كالمثنى وليس بمثنى اللهم الا ان يدرج في المثنى بان يراد بالمثنى
ما هو في صورة المثنى سواء كان مثنى حقيقة او لم يكن قوله وفي
التثنية والجمع المصحح اي جمع المذكر السالم واما الجمع المكسر وجمع
المؤنث السالم فاختلاف الآخر فيهما بالحركات وانما لم يختلف
آخرهما بالحركات لان فيهما ثقلا معنويا وثقل زيادة العلامة فلو
اعربا بالحركات لتضاعف الثقل ولان الحركات شطر الحروف والمفرد

شطر المثنى والمجموع فالمناسب ان يعرب الشطر بالشطر والكل
بالكل وانما اعربا ببعض الحروف لانهما لو اعربا بتمام الحروف يلزم
اللبس بين نصبيهما في حالة الاضافة يعني لو قيل في نصب المثنى زيدان
بالكسر وفي نصب الجمع زيدان بالفتح لانحصر الفرق بحركة النون
فسقوطها عند الاضافة لا يبقى الفرق واما الفرق بين رفعيهما
وكذا بين جريهما فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء فوزعت الحروف
الثلثة الى المقتضيات الست فاختص واحد برفع هذا وآخر برفع
ذاك واشترك جراهما في الياء وكسر ما قبل الياء وفتح النون في
الجمع وعكس الامر في التثنية وحمل نصبهما على جريهما لما بين النصب
والجر من التآخي وهذا كله ظاهر لكن كان عليه ان يذكر ههنا عشرين
واخواتها لانها معربة بالواو والياء كالجمع المصحح وليست اياه لعدم
المفرد اذ لو كان عشرون مثلا جمع عشرة لوجب ان لا يطلق على اقل
من ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد وليس كذلك
لانه نص في مضاعف عشرة ولو وجب ايضا ان لا يتعين لعدد مخصوص

لان الجمع لا يتعين بعدد مخصوص وليس كذلك لانه نص فيه وهكذا في
البواقي والذي يمكن في توجيهه ان يقال اراد بالجمع المصحح ما في آخره واو
ونون في الرفع وياء ونون في الجر والنصب سواء كان جمعا مصطلحا
كمسلمين او لغويا كعشرين فهي مندرجة تحت عموم الجمع المصحح فلا
حاجة الى التعرض لباب عشرين على الانفراد وهذا جيد لو مثل من
هذا الباب ولم يمثل منه قوله وما لا يظهر الاعراب في لفظه قدر في محله اي
الاسم المعرب الذي لم يظهر الاعراب في لفظه لمانع منه من التعذر
او الثقل قدر في محله اي في نفس آخر ذلك الاسم المعرب والا لزم خلو
المعرب عن الاعراب وهو باطل قطعا وانما قلنا في نفس آخر ذلك
المعرب ليتميز الاعراب المحلي في المعرب عن المحلي في المبني فان المحلي في
لا يكون في نفس آخر ذلك المبني والا يلزم ان يكون معربا فالمراد
بالمحلي في المبني انك لو اتيت في بدل المبني بالمعرب لتحقق الا
عراب في ذلك المعرب فيظهر فيه مثلا اذا قلت قام هؤلاء كان هؤلاء
مرفوع المحل على معنى انك لو اوقعت موقعه معربا وقلت قام الرجال كان

ذلك المعرب مرفوعا لا ان الرفع مقدر في نفس آخر هؤلاء والا لزم
ان يظهر لان آخره لا يمتنع عن تحمل الحركة وان يكون معربا لوجود الا
عراب في ذاته بخلاف عصا في هذه عصا فانه مرفوع المحل على معنى
ان الرفع مقدرة في نفس الآخر اذ اصله عصو قلبت الواو مع حركته
الفا منقلبة عن المتحرك فليتامل قوله كعصا وسعدى الاول منصرف
معرب بتمام الحركات تقديرا والثاني غير منصرف معرب ببعض
الحركات تقديرا وامتناع ظهور الحركة فيهما لامتناع الالف عنه
واراد بمثل عصا الاسم المعرب المقصور المنصرف وبمثل سعدى
الاسم المعرب المقصور الغير المنصرف قوله والقاضي في حالتي الرفع
والجر اي وكالقاضي اراد بمثل القاضي الاسم المنقوص الذي آخره
ياء قبلها كسرة كالمشتري والجواري والعمي وانما قال في حالتي الرفع
والجر لان نصبه لفظي لخفة الفتحة على الياء وانما قدر في الحالتين
لثقل الضمة والكسرة على الياء يقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي
بالسكون ورايت القاضي بالفتح واما قوله فيوما يجازين الهوى

قوله يا رادي القوس بغير الشد محكم لا تفسد القوس اعط القوس حقها

كسر ما قبل الياء وقول آخر فكاد يذهب بالدنيا ولذتها موالي الكمالي

القوس سحاج بضم الياء فشاذ ارتكبه لعذر الكسر الوزن كما ان سكون

الياء في قولهم اعط القوس باريها وانزل الدار بانيها شاذ والقياس

الفتح جرى على لسانهم سكون الياء لكثرة استعماله لكونه مثلا قوله

واسباب منع الصرف تسعة الخ اي الاسباب التي يوجد اثنين منها

او يتكرر واحد منها يمنع الاسم عن الصرف تسعة وقيل احد عشر تسعة

منها جاء ذكره في المتن وواحد منها شبه الف التانيث في مثل ارطى الغم

للالف لجعفر لالف التانيث يقال ارطى للجمع وارطاة للواحد واذا

سمي به رجل امتنع عن الصرف لشبه الغم بالف التانيث في الزيادة وعدم

قبول التاء لان الشبه يمنع الصرف وآخر مراعات الاصل في مثل

احمر بعد التنكير فانه اذا نكر بعد ما سمي به شخص يبقى غير منصرف

على ما راى سيبويه نظرا الى انه كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية و

على ما راى غيره يكون منصرفا لئلا يلزم وجود الاثر بدون المؤثر

وزن الفعل وقد زالت الوصفية بعروض العلمية لما بينهما من

التضاد العقلي فاذا نكر عاد حكم الوصف لزوال مضادته وقال

بعضهم اثنان للحكاية والتركيب اي كل ما امتنع عن الصرف فسبب

امتناعه اما الحكاية واما التركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل

سواء قارن العلمية كيزيد او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الا

ول ظاهر لانه كان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنوين وبعد

العلمية كذلك واما في الثاني فلانه لم يسمع وصفية العلمية

اجيب بان ذلك الوزن لو كان

فكذا لا خلاف اذا كان في الاسم

بعلت ذلك الاصل حينئذ مع

تركيب ففي البواقي كزينب فانه فيه

ان قال فيه تركيب العلمية مع الالف

فانه شبه الف التانيث راجع الى

الاصل راجعة الى الوصف فان

عددت مثل بعلبك سببا على انفراده

بركب تركيبا عجيبا يفيد سببا

قوله يا بارئ القوس بريًا لست محكمه لا تفسد القوس اعط القوس برها

غير ما صح بكسر الباء وقول آخر فذكاد يذهب بالدنيا ولذتها موالي الكلبانش

القوس سماح بضم الباء فاذا ركبه تعذر الكسر الوزن لكان سكون

الباء في قولهم اعط القوس باريها وانزل الدار بانيها شاذ والقياس

الفتح جرى على لسانهم سكون الياء لكثرة استعماله لكونه مثلا قوله

واسباب منع الصرف تسعة الخ اي الاسباب التي بوجود اثنين منها

او بتكرر واحد منها يمتنع ا

منها ما ذكر في المتن وواحد

للالحاق لجعفر لالتانيث

سمي به رجل امتنع عن الصر

فبعد التاء لان التسمي

اجر بعد التنكير فانه اذا

على راي سيبويه نظرا الى ا

وزن الفعل وقد زالت

لتضاد الفعل فاذا نكر

وانما قال عاد حكم الوصف ولم يقل عاد الوصف

لانه لو عاد بعد سقوط العلمية لكان معناه يشبه الجمع

وليس كذلك بل معناه

بعد الاسم وهو احسن

بان كان اللفظ فعلا

الذي عدم الكسر والتنوين

تعصبهم

تعصبهم انثنان للحكاية والتركيب اي كل ما امتنع عن الصرف بسبب

امتناعه اما للحكاية واما التركيب اما للحكاية ففي وزن الفعل

سواء قارن العلمية كيزيد او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الا

ول ظاهر لانه كان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنوين وبعد

العلمية بقي ذلك الحكم واما في الثاني فلان لانه لم يسبق وصفيته العلمية

حتى يحكى على الحالة الاولى وان اعتبل بان ذكر الوزن لو كان

في الفعل لما دخله الكسر والتنوين فكذا الا لاختلافه اذا كان في الاسم

ورد عدم صرف افعل حال الحسنة بعد ذلك الاصل حتى يقال مع

ثم منصرف بلا خلاف واما التركيب ففي البواقي كرزينب فانه فيه

تركيب العلمية مع التانيث وكعمران فان فيه تركيب العلمية مع الالف

والنون وهكذا والحق انها تسعة فان شبه الف التانيث راجع الى

الف التانيث تاسعا ومراعاة الاصل راجعة الى الوصف فان

شرطه ان يكون في الاصل ولو عدت مثل هذين سببا على انفراده

للزم ان تعد شبه سرا ويل على تقدير كونه اعجميا بقيا دبل سببا

بيان المنع

على انفراده حتى يكون الاسباب اثنى عشر واما الحكاية فقد عرفت ما
فيها واما التركيب فباطل الطرد والعكس واما بطلان طرده فلان
في بعض الاسماء تركيبا بالمعنى المذكور ولا امتناع فيه من الصرف
كبعلبك فان فيه تركيب الوصفية مع الالف والنون مع انه منصرف
واما بطلان عكسه فلان بعض الاسماء ممتنع مع عدم التركيب
فيه كما جد مع ان التركيب الذي يكون احد السببين او سببيه
اما لمنع الصرف ينبغي ان يكون تركيبا لفظيا يكون اجزاؤه مركبة
مسموعة وتركيب بعض الاسباب مع البعض تركيب تخيلي قوله
العلمية اي كون الاسم علما اما للعين كعمران او لجنسه الاعم كانسان
او لجنسه المعين كسبحان او للمعنى كفعلان او للعلم
كفلانة فانه وضع ليكنى به عن اعلام النساء فهو علم الاعلام او
لجنسه وقت خاص كسحر وقبله كل من اصناف العلم المذكور
معتبر في عدم الصرف والثانث اي التانيث اللازم لفظا
كحبلى فانه لازم بالوضع وكطلحة فانه لازم بالعلمية لان التسمية بمنع

التصرف او معنى كزينب فانه لازم بمفارقة العلمية فيدنا التانيث باللازم
لعدم الاعتداد بغير اللازم ولذا صرف الصفات المؤنثة كضاربة وامرأة
جريح مع وجود التانيث والوصف قوله والوصف اي الوصف الوضعي وهو
ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى كاحمر معناه شيء له الحمرة ونحو الآن
يتبين فيه كباب ثلث فان وصف نحو لا ازيد لا يقال ثلث رجال بل
رجال ثلث وصرف ممتنع للوصف الازمي والعدل التحقيقي واما الوصف
العارضي فلا اعتداد به فلذا صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع
تحقق الوصف العارضي ووزن الفعل قال نجم الائمة صرف اربع
في مررت بنسوة لانه يدل على عدم الاعتداد بالوصف العارضي
لجواز ان يكون صرفه بناء على افتقاد شرط وزن الفعل فان شرطه ان لا
يقبل التاء المذكر وهو يقبلها اذ يقال مررت برجال اربعة ومع افتقاد
شرطه مستند بان التاء ليست علامة للتانيث بل للتذكير ايا بسلطان
مبني لان التاء المذكر الخ يوقف عليها هاء من خواص الاسم سواء زيدت
للتذكير او للتانيث قوله ووزن الفعل اي وزن الفعل الذي يختص به ولا يوجد

في الاسم الا منقولا عن الفعل كشمر او عن الاعجمي كبقم او يغلبه كافعل فانه في الفعل اكثر
منه في الاسم لان في الفعل اربعة افعال اصناف في هذا الوزن ماضي الا
فعال وصيغة المتكلم وحده من بابي فعل يفعل وفعل يفعل واحدى
صيغتي التعجب وفي الاسم ثلثة اصناف افعل التفضيل والصفة المشبهة
والجامد فهو في الفعل اكثر منه في الاسم فسقط احتمال العكس كما قال بعضهم
لكن يرد عليه عدم صرف قاتل اذا سمي به رجل لان فاعل في الفعل اكثر
منه في الاسم مع ان المذهب انه ح منصرف اللهم الا ان يمنع الاكثرية في
الفعل ويدعي العكس قال المتقدمون انما يؤثر وزن الفعل اذا اختص
به او كان في الاول زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء سواء
كان غالبا في الفعل او مغلوبا فح لا يرد نحو قاتل اذا سمي به رجل لعدم
الاختصاص وعدم الزيادة في الاول وقال بعضهم ما نقل عن الفعل
وجعل علما يمنع الصرف سواء اختص به او غلب فيه او كان في اوله ز
يادة او لا فضرب اذا سمي به رجل امتنع عن الصرف وهذا يقرب من
مذهب الحكاية قوله والعدل اي انتقال مادة الاسم عن هيئة الى هيئة

اخرى مع ان الاصل ان تكون هي على تلك الهيئة فالمادة منتقلة والهيئة الا
صلية منتقل عنها والهيئة الاخرى منتقل اليها وبقيد العناية خرج عن التعريف
نحو رجيل ورجلان لانه ليس الاصل في مثل هذين البابين ان تكون على
الهيئة الاصلية لانه ح يختل المعنى المستفاد من الهيئة العارضية بخلاف
ثلث وعمر فانهما لو كانا على الهيئة الاصلية لم يختل المعنى فاذا قيل جاءني
رجال ثلث كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص وكذلك اذا قيل
جاءني رجال ثلثة ثلثة وكذلك التسمية بعامر وبعمر فلا تفاوت في المعنى
بين المعدول والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقي وهو ان يوجد بد
ون ملاحظة عدم الصرف بدون علتين دليل يدل على انتقال المادة من
هيئة الى اخرى وتقديري وهو ما لا دليل فيه على انتقال سوى عدم الصرف
بدون علتين اما الاول كثلث في جاءني رجال ثلث فانه معدول عن المكرر
الى عن ثلثة ثلثة فان الغرض من جريه على الموصوف تقسيم الموصوف على العدد
المخصوص الى جاء رجال منقسمة على هذا العدد بالغا ما بلغ والمقسم في كلا
مهم مكرر نحو ابصرت العراق بلدا بلدا وقرات الكتاب بابا بابا فهو معدول

عن المكرر واما الثاني فلان مثل عمر وجد غير منصرف وليس فيه غير العلمية فقدر
فيه العدل حفظا لقاعدة عدم الصرف والا لم يوهم فيه العدل فضلا عن ان
يجزم اذ المنصرف من هذا الوزن كثير ولا تقدير عدل فيه قوله والجمع اي والجمع
الذي ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح فان هذين الوزنين من
الجمع لما لم يوجد عليهما واحد من الوحدان العربية تقوى الجمعية ونابت
مناب العلتين فامتنعا من الصرف وقيل في هذين الوزنين ما جمعا مر
تين كاكالب جمع اكلب جمع كلب واناعيم جمع انعام جمع نعم فامتنع ذلك لتكرر
الجمعية ثم ما لم يجمع مرتين من هذين الوزنين كمساجد ومصابيح حمل عليه
في عدم الصرف للمشاكلة يرد على الاول مثل افلس فانه ليس له نظير في الآحاد
مع انه منصرف بالاتفاق ولو قيل وهو الجمع الذي ليس على زنته واحد وكا
ن بعد الف تكسيره حرفان متحركان كمساجد او ثلثة اوسطها ساكن كمصابيح
لم يرد مثل افلس قوله والتركيب اي والتركيب المقارن بالعلمية ولا يكون
منقولا عن المركب النسبي ولا يكون ثانيه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف
قبل النقل اما مقارنته للعلمية فتلزم لان التركيب المعتبر هو اللازم واما

واما عدم النقل عن النسبي فلانه ح يحكى على ما هو عليه قبل النقل كتأبط شرا و
عبد الله وحيوان ناطق علما واما عدم كون ثانيه صوتا ومتضمنا لمعنى
الحرف فلانه مبني لا حظ له في الصرف ولا عدمه قال المصنف في المفصل اذا جعل مثل
خمسة عشر علما ففيه وجهان البناء والاعراب مع عدم الصرف قوله العجمة اي العجمة
التي كانت علما في العجم قبل النقل لان العجمة النكرية يتصرف العرب فيها بخواص
عربية بحيث لا يبقى فيها رائحة العجمية بعد النقل ثم سمي بها فلا يبقى لها اثر في منع
الصرف قال نجم الائمة انما تؤثر اذا كان الاعجمي علما في اول استعماله عند العرب
بعد النقل وقبل التصرف سواء كان علما في العجم قبل النقل او لم يكن فظني انه
ليس ببعيد عن الصواب اذ المقصود من العلمية في العجم قبل النقل عدم
التصرف فيه بعد النقل واذا كان علما قبل التصرف فالمقصود من اشتراط
العلمية حاصل ح يؤيده عدم صرف قالون لكونه لقبا لابن نافع قبل
التصرف لجودة قراءته وهو قبل النقل رومي معرب بمعنى الجيد قوله والالف
والنون اي المشابهتان لالفي التأنيث في عدم قبول التاء فان كانا في
اسم فشرطه العلمية لئلا يقبل التاء ويتحقق الشبه وان كانا في صفة فشرطه

انتفاء فعلانة لينبت الشبه ثم ان الكوفيين على ان منعه ليس بمضارعته لالف
لفع التانيث بل بهو كاحد الاسباب والبصريين على ان منعه للمضارعة و
بعضهم على انه مستقل في المنع كالعلمية به ولا اثر للعلمية في الاسم لا الوصف
في الصفة والجمهور هم على عدم استقلاله لان العلمية دون المشبهة به فلا يلزم
من عدم استقلال المشبه به استقلاله قوله متى اجتمع في الاسم سببان فرع الى
في الاسم المعرب لان السببان الاسباب لا اثر لها في المبني وانما اجتمع في منع الصرف
الى سببين او تكرر واحد لان الاسم بواحد غير صرف مكرر بينما بل بين
الصرف وعدمه فيجذبه الصرف لاصالته فينصرف فلا بد من آخر او من تكرر
للرجحان جانب الفرع فيمتنع عن الصرف ووجه الامتناع عند اجتماع الا
ثنين او تكرر واحد هو ان كلا من الاسباب فرع لاصل فان العلمية
فرع للنسبة والتانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ووزن الفعل
فرع لوزن الاسم والعدل فرع المعدول عنه والتركيب فرع الافراد
والجمع فرع الواحد والعجمة فرع العربية والالف والنون فرع لالف التانيث
او لمان يدخلهما فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين فرعيته

ساكن الوسط مثل

الثالث وفرعية الاشتقاق فيمتنع عن الكسر والتنوين امتناع الفعل عنهما
قوله الا ما كان على ثلثة احرف الى الموصول مع الصلة مستثنى من فاعل لم
ينصرف الا لم ينصرف وجوبا وعلى سبيل القطع الا ما كان على ثلثة احرف
ساكن الوسط فانه ح لا قطع بعدم الصرف بل يجوز الصرف وعدمه وانما
قلنا وجوبا وعلى سبيل القطع لان عدم الانصراف لو اخذ مطلقا لم يصح
الاستثناء كما لا يخفى على من له ادنى ذوق اما الصرف فلخفته لان عدم الصرف
لدفع ثقل السببين وخفة الاسم تعارض ذلك الثقل واما عدم الصرف
فلاعمال السببين مع قطع النظر عن خفة الاسم قوله كنوح ولوط فان في كل
منهما العلمية والعجمة فيجوز صرفه للخفة وعدمه لاعمال السببين وكذا ما احد
سببيه تانيث كهند ولم يمثل منه لان جواز الامرين فيه مقطوع وعدمه
استعمال الفصحاء قال لم تنتفع بفضل مزيد بها وعد ولم تشق عدم العلم
واما ما احد سببيه عجمة كنوح فان جواز الامرين فيه مجرد القياس لم يرد
استعمالهم بعدم صرفه حتى ان بعض المتاخرين قطع صرفه واستدل بالمنقول
والمعقول فوروده منصرفا في التنزيل وغيره من كلام العرباء واما المعقول

فهو ان العجمة سبب ضعيف لا تعارض الخفة بخلاف التانيث فلذا مثل منه
ولم يمثل من باب هند ثم انه اراد بمثل نوح ولوط ما فيه سببان من هذا
النوع سواء كان احد السببين عجمة كنوح او تانيثا كهند واما ما فيه
اسباب ثلثة من هذا النوع كماه وجور فان كلا منهما علم لبلدة مخصوصة
وفيهما العلمية والعجمة والتانيث المعنوي فلا مقال في امتناع صرفه لان
الخفة لو عارضت احدها بقي اثنان بلا معارض فيمتنع قطعا فان قيل
فلتعارض العلمية والآخران مشروطان بها وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء
المشروط فلينصرف قلنا وجود العلم شرط لتاثيرهما لا اثره قوله وكل
لا ينصرف الخ اي غير منصرف احد سببيه او اسبابه العلمية ينصرف عند
التنكير اي عند ارادة فرد ما من الافراد المسماة بهذا الاسم بالاوضاع
المتعددة وذلك لان ما هو مشروط بها من الاسباب يكون زوال
العلمية زوالها فينصرف لبقائه بلا سبب وما هو غير مشروط بها
كالعدل ووزن الفعل وان لم يكن زوالها زوالهما لكن يبقى بعد التنكير
سبب واحد فينصرف وهما متضادان استقراء فلا يكون مع العلمية

الا احدهما واصمت علم لبرية من تصمت بكسر العين وان لم يشتهر فلا قدح
به لكلية تلك الكلية واما الجمع والتانيث بالالف فلا اثر للعلمية فيهما لا
ستقلالهما في المنع واما الوصف والالف والنون فيه فلا تجامعهما لتضا
دهما وانما قال في الغالب لان مثل احمر يبقى غير منصرف بعد التنكير
ايضا على راي سيبويه لانه كان في الاصل وصفا وقد زال بالعلمية فبعد
زوال العلمية تعود الحكم الاصلي لزوال المعارض واما عود نفس الو
صف فلا قائل به فان معنى احمر قبل العلمية شيء له الحمرة وبعدها ذات
مشخصة وبعد التنكير شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم
فالعائد حكم الوصف لا نفسه وعلى راي الاخفش ينصرف لان الوصفية
قد زالت بالعلمية وهي زالت بالتنكير والساقط لا يعود والجواب
ان العائد ليس نفس الساقط بل حكمه وههنا فائدة لا بد من التنبيه
عليها وهي ان خلافهما يجري في كل ما احد سببيه قبل التسمية وصف والآ
خر آخر سوى افعل التفضيل فانه لا يجري فيه خلافهما لان التسمية لو قا
رنت بمن يبقى غير منصرف بعد التنكير اتفاقا لان من مذكرة للوصفية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الزائدة فكانها غير زائدة واذا لم يكن بمقارنة من ينصرف بعد التنكير بالاه
تفاق لضعف معنى الصفة فيه لانه لا يجري على الفعل المتصرف بحسب المعنى
قوله المرفوعات على ضربين الخ لما كان وجوه اعراب الاسم رفعا ونصبا
وجرا كان اقسام المعرب بالضرورة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما كا
ن وجوه الاعراب ثلثة لان مقتضيات الاعراب ثلثة الفاعلية والمفعولية
والاضافة فلو زادت الوجوه عليها لزم الترادف ولو نقصت عنها يلزم ا
لاشتراك وهما خلاف الاصل فالوجوه ثلثة والمعرب كذلك وقدم المرفوع
على الآخرين لانه عمدة لا يتم الكلام بدونه بخلاف المجرور فانه فضلة والمنصوب
وان كان البعض منه عمدة الا ان اكثره فضلة وقال المرفوعات على ضربين اصل
الى في حكم الرفع اصل الى في استحقاق الرفع وملحق به اي بالاصل في الرفع يعني ان
احد الا القسمين رفعه بالاصالة لا على سبيل التبع والالحاق بالغير والآخر بخلافه
والاول هو الفاعل وانما كان اصلا لقوة عامله اذ عامله لا يكون الا الفعل
او شبهه وقوة العامل يناسبها اقوى الاعمال وهو الرفع ولان الفاعل ثاني
اثنين وغيره من المرفوعات ثالث ثلثة والثاني اصل بالنسبة الى الثالث ولان رفع

الفاعل لا ينسخه ناسخ بخلاف رفع المبتدأ والخبر فانه ينسخه دواخل المبتدأ
والخبر فاصل الفاعل اصل ح وما سواه ملحق به لا كما ذهب اليه البعض
من ان المرفوعات اصل في الرفع ولا كما ذهب اليه الآخر من ان المبتدأ و
الخبر اصل والفاعل ملحق قوله وهو على ضربين مظهر الخ اقول
هذا التقسيم تمهيد لبيان ان الفاعل في مثل زيد ضرب منوي لا محذوف
ولا متقدم والدليل عليه امتناع الزيدان ضرب والزيدون ضرب يعني
لو كان الفاعل فيه محذوفا او متقدما لوجب ان يقال الزيدان ضرب
والزيدون ضرب بافراد ضرب لانه لو قيل الزيدان ضربا مع اعتبار المقدم
فاعلا لزم تعدد الفاعل ومع اعتباره محذوفا لزم التناقض ولو
علل عدم كون المقدم فاعلا بقاعدة امتناع تقدم الفاعل للدار لان
قاعدة الامتناع منشأ من عدم جواز ان يكون المقدم في زيد ضرب
فاعلا فلو اخذ عدم جواز ان يكون المقدم في زيد ضرب فاعلا منها
للدار فاللازم باطل لانه يجب الزيدان ضربا والزيدون ضربوا فالملزوم
مثله فالفاعل فيه منوي قوله والملحق به خمسة اضرب الخ اي والملحق بالفاعل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في الرفع خمسة لا ازيد ولا انقص والدليل على الحصر هو الاستقراء فقط
واما التوابع فهي داخلة تحت حكم المتبوع ينصب عمل العامل على القبيلتين
يعني المتبوع والتابع انصبابة واحدة الا ان عمل العامل يصل الى المتبوع بلا
واسطة والى التابع بواسطة كمن حمل الاناء فانه حامل للاناء والماء جميعا
وفيها مذاهب اخر لا يسع بيانها هذا المختصر قوله المبتدأ والخبر اعلم ان
في الفاعل حيثيتين حيثية كونه مسندا اليه وحيثية كونه آخر جزء من الكلام
فالمبتدأ الحق به في الرفع لاشتراكهما في الحيثية الاولى والخبر الحق به في الرفع
لاشتراكهما في الحيثية الثانية وقدم ذكر المبتدأ والخبر مبادرة الى رد من
ذهب الى اصالتهما قوله وحق المبتدأ ان يكون معرفة اي ما يناسبه ويليق
بشانه هو التعريف اي المعلومية عند المتكلم ليمكنه ان يخبر عنه وعند المخاطب
ليفيد الاخبار الا ترى انك لو قلت شيء ما موجود لما افدته بكلامك
الا ما كفت الضرورة امره اذ المخاطب يعلم بالضرورة ثبوت الوجود لشيء
ما بخلاف ما اذا قلت زيد قائم فانه محط الفائدة يستفيد المخاطب منه
ثبوت القيام لزيد وتحقيق هذا انه كلما ازداد خصوص المحكوم عليه

ازداد

ازداد الحكم بعدا عن ذهن السامع فالاخبار به افادة له فانظر الى قوله زيد
حافظ التوريت والى شيء ما موجود حتى يتجلى لك ان الاول محط الفائدة والثاني
ليس في شيء منها قوله وقد يجيء نكرة الخ اي بعد المفيدة لجزئية الحكم لقلة
نكارة المبتدأ لان الاصل فيه هو التعريف لكن اطلق الحكم وليس كذلك لان
وروده نكرة مشروط بان يتحقق تخصيص بوجه من الوجوه بالوصف او
غيره لعله مراده اشار اليه بالمثال لان النكرة في المثال متخصصة اما
بالوصف المستفاد من التنكير اي شر عظيم اهر ذا ناب اذ التنكير للتعظيم
واما بكونه فاعلا في المعنى لان الاصل ما اهر ذا ناب الا شر فشر فاعل
اهر محكوم عليه بالاهرار تخصص بتقدم اهر واسناده اي ليس الفا
عل مطلق شر بل شر موصوف بالاهرار فلما قصد الاختصار اسقط
حرف النفي والا وقدم المحكوم عليه على المحكوم به ليحصل الاختصار مع
بقاء الحصر فكما انه تخصص حال كونه في سمته الاصلي كذلك تخصص عند عدوله
عن ذلك اذ ذلك المعنى محفوظ بعينه بعد العدول كذا قيل وفيه بحث هو ان
التخصص بتقدم الفعل واسناده انما يكون بعد الحكم والمطلوب هو

التخصيص السابق على الحكم ليكون سببا لصحة الحكم على النكرة وهو لا وجود له
في مثل شر اهر اذا لم يؤخذ الوصف من التنكير مع ان قولهم هو في قوة ما اهر
ذا ناب الا شر في حيز لان هذا التخصيص اما تخصيص الجنس والمعنى ان المهر
جنس الشر لا جنس الخير وهو باطل قطعا لان الخير لا يهره والتخصيص رد للا
عتقاد الخطاء ولا اعتقاد فلا رد وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر قال قدم شر
ليكون المعنى ان الذي اهره جنس الشر لا جنس الخير فالخير يكون مهرا لان الهرير
صوت الكلب عند المرغوب او المكروه دون نباحه واما تخصيص الافراد والمعنى
ان المهر شر لا شران وهو بعيد قطعا من مظان استعمال هذا التركيب فالحق
ما اشير اليه اولا من التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير او يقال هو محض
نكرة حكم عليه بالاهرار ومساغ الحكم على النكرة المحضة مذهب الفاضل ابن الدهان
واليه ميل بعض المتاخرين من المحققين وذلك لان الغرض من الحكم على النكرة اذا
كان غير افادة السامع فالامر في المساغ اظهر ولو كان افادة السامع فمدار
صحته ثبوت الافادة فحيثما ثبت فذاك مخرجه وموضعه ويمكن ان يحمل اطلاق
المصنف على هذا الراي قوله وحق الخبر ان يكون نكرة اي وشان الخبر ومقتضاه

النكارة

النكارة اي ينبغي ان يكون الخبر بحيث لا يشير بجوهره او بالالة الى معلوم
المخاطب لانه محط الفائدة وان كان معلوما للسامع فلا فائدة في الاخبار
به واما علم المخاطب ذلك بخارج من الكلام فلا باس به قوله وقد يجيئان معرفتين
الى الظاهر في الاسلوب ان يقول قد يجيء معرفة لان البحث في الخبر ولان شان
المبتدا هو التعريف فلا وجه لالة التقليل في تعريفه لكن لما اراد ان ينبه على
ان تعريف الخبر مشروط بتعريف المبتدا في التركيب الخبري غير الاسلوب وقال
وقد يجيئان معرفتين ان قيل اذا كانا معرفتين فما الفائدة في الاخبار
قلنا ان لم يكن المتكلم بصدد الاخبار والاعلام فالامر في جواز تعريفه
اظهر لان الغرض ليس افادة المخاطب مثلا قائل الله الهنا ومحمد نبينا غر
ضه التقرب بتكلم كلمة الشهادة لا افادة السامع حتى يرد انه لا فائدة فيه و
ان كان بصدد الاعلام فالوجه ان يقال ان المخبر نزل العالم بالخبر لعدم
جريه على موجب علمه فان موجب العلم هو العمل به منزلة الجاهل به فالقى اليه
وقال الله الهنا محمد نبينا القاه الى الجاهل او يقال غرضه ليس افادة نفس
الخبر لانه معلوم المخاطب بل غرضه اعلام المخاطب انه عالم بالخبر كالمخاطب وفي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مثل زيد المنطلق وجه آخر وهو ان المخاطب كما يعرف زيدا يعرف ان شخصا
قد انطلق لكن لا يعرف ان زيدا هو ذلك المنطلق فافاده الخبر ان زيدا هو
ذلك المنطلق بعينه ثم انهما اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتدا على الخبر لا
ن تجويز الامرين يؤدي الى اللبس والتزام تقديم الخبر ترك الاصل بلا ضرو
رة فالمقدم مبتدا والمؤخر خبر فاذا قيل الهنا الله فاله مبتدا والله
خبره الا ان لا يستقيم المعنى الا بان يكون المؤخر مبتدا كقولهم ابو حنيفة
ابو يوسف فان صحة المعنى واستقامة التشبيه يقتضي ان يكون ابو يوسف هو
المبتدا وابو حنيفة خبرا له على معنى ابو يوسف كابي حنيفة في الفقاهة ولو
اعتبر المقدم مبتدا على معنى ابو حنيفة كابي يوسف لم يجد التشبيه مخرجه ولم
يستقر في مركزه لانه تشبيه الاقوى بالاضعف والامر فيه على العكس وبعضهم
اطلق وجوب التقديم وجعل مثل قولهم ابو حنيفة ابو يوسف من قبيل تشبيه
المقلوب وهو تشبيه الاقوى بالاضعف مبالغة في شان الاضعف كقوله
وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح هذا ما قالوه وفيه بحث
لان المثال المذكور وامثاله ليس من باب تعريف المبتدا والخبر معا نظرا

الى التحقيق تامل قوله والخبر على نوعين الخ اراد بالمفرد هنا مقابل الجملة فكل ما
ليس بجملة فهو مفرد بهذا المعنى ولهذا السر مثل من المضاف وقال نحو زيد
غلامك ولم يقل نحو زيد غلام كما هو الظاهر والاصل ثم الخبر المفرد الجامد
خال عن ضمير المبتدا خلافا للنحاة الكوفية فانهم ذهبوا الى استكنان
الضمير فيه واولوا الجامد بالمشتق وقالوا غلام في زيد غلام في قوة مملوك
وهل هذا الا تكلف سمج قوله وهي على اربعة اضرب الخ وجه الحصر انه ان كان
المسند اليه مقدما لفظا ورتبة او رتبة فقط نحو زيد قائم وقائم زيد فا
لجملة اسمية وان كان المسند اليه مقدما وكان ظرفا او جاريا مجراه فالجملة
ظرفية نحو في الدار زيد وزيد في الدار ابوه وامامك بكر وبكر امامه زيد
وان كان فعلا قد دخله حرف الشرط فالجملة شرطية نحو ان ضربت ضربت والا
ففعلية سواء كان المسند المقدم فعلا نحو ضرب زيد او اسم فعل نحو هيهات
زيد او صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام نحو اقائم الزيدان وما
قائم الزيدان قوله نحو زيد ان تكرمه يكرمك فالخبر عند القوم هو الجزاء والشرط
قيد له اي زيد يكرمك وقت اكرامك اياه ومجموع الشرط والجزاء عند ارباب

عند الاطلاق بهو حصول زيد في الدار فالمقدر حاصل ولو كان المقدر حصل

لزم ان يفهم منه الحصول فيها في زمان سابق على زمان الاطلاق واللازم باطل

والملزوم مثله ولا بد في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدأ اي لا بد في الجملة الخبرية

الواقعة خبرا عن غير ضمير الشأن من ضمير يرجع الى المبتدأ او من قام مقامه

كلام الاستغراق في نحو الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ والجملة

خبرا له مقدما فقوله من ضمير اما بناء على الاعم الاغلب فان الارتباط في اغلب

ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان

قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في

قولنا هذا ضارب زيد اضافة معنوية وكذلك زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ما يرفع

المضاف المضاف اليه او ينصبه بواسطة عليه او ان المراد بالعمل ان المضاف كان رافعا او ناصبا

قبل المضاف اليه قبل الاضافة متوسطا الاضافة لانه مع الاضافة دفع الاشتباه

اصطلاحهم عبارة عن اتصال اسم بعد الاول خوف عن حرف

الجر والثاني خوف عن التنوين واقول لعل ان يقال يجب ان

ذكر صاحب الحرف والثاني صاحب التنوين بسم الله الرحمن الرحيم

المعقول والمعنى زيد اكرامك اياه ملزوم لاكرامه لك وصحة قولهم زيد ان يكرم

بكرا اكرم عمرا انما هو قول ارباب المعقول لحق الجزء عن الضمير العائد الى

المبتدأ والمآل على ارادة العموم زيد اكرام عمرا اوقف اكرامه بكرا وعلى ارادة

المعقول زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامه عمرا والاستغراق في سماجة المعنى الاول

وحاله الثاني ومناسبة فحوى وطرفة نحو خالد اعاكه وبشر من الاكرام الاول

الخبر فيه منزل منزلة الظرف بمعنى ان في الثاني حذف المتعلق وانتقال العمل منه

اليه اي الى الثاني كما ان في الاول كذلك والتقدير خالد حصل اعاكه او حاصل

ما مكر وبشر حصل من الكرام او حاصل من الكرام فحذف وانتقل فاعله الى الظرف

والجار والمجرور وكونه جملة بناء على تقدير الفعل كما هو مذهب النحاة البصرية

فانهم يقدرون فعلا لان الاصل في العمل ولان تقدير الفعل عند وقوعه

صلة بالاتفاق فعند التردد وجب المصير الى المتفق عليه في موضع اما اذا

قدر اسم فاعل كما هو مذهب الكوفية فلا يكون جملة لان الاصل غير جملة فالخلف

كذلك ووجه الاتمام ان المقدر خبر وحق الخبر الافراد والقياس على الصلة فاسد

لان الصلة من مظان الجمل بخلاف الخبر والانصاف ان المتبادر من زيد في الدار

الخبر فيه هو الظرف خفيفة والثاني جاء في الثاني

الخبر اجزاء الكلام والاصل في الخبر الافراد بمعنى

الافراد فحصوله من مفردين ابرقم

اشارة الى عموم جواز تقدير الفعل لا امتناع وقوع الجملة

صفة للمعرفة

عند الاطلاق

بدون ملاحظة الزمان

الماضي

لا تنبسط بالابتداء والاطلاق

تقدير زيد قام الظرف

وجب

يرجع الى المبتدأ لفظا

لانه اسوف فانه لا حاجة الى

ولانه فقولنا لا بد من عنايته ليصح الاستثناء

بسبب ذكر بعضها فعلى الاول صفة

اولى بسبب

لا يطلع على لزوم عنايته

ذكر تعدد منه

ولكن حاصل

اي اردف المعرفة وجه

قسم من الاضافة

اي الثاني

المعقول والمعنى زيد اكرامك اياه ملزوم لاكرامه لك وصحة قولهم زيد ان يكرم
بكرا اكرم عمروا يقصد قول ارباب المعقول الخلو الجزاء عن الضمير العائد الى
المبتدا والمآل على راى القوم زيد اكرم عمروا وقت اكرامه بكرا وعلى راى ارباب
المعقول زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامي عمروا لا سترة في سماجة المعنى الاول
وجزالة الثاني ومتانته قوله وظرفية نحو خالد امامك وبشر من الكرام الاول مما
الخبر فيه منزل منزلة الظرف بمعنى ان في الثاني حذف المتعلق وانتقال العمل منه

عند الاطلاق هو حصول زيد في الدار فالمقدر حاصل ولو كان المقدر حصل
لزم ان يفهم منه الحصول فيها في زمان سابق على زمان الاطلاق واللازم باطل
والملزوم مثله قوله ولا بد في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدا اي لا بد في الجملة الخبرية
الواقعة خبرا عن غير ضمير الشان من ضمير يرجع الى المبتدا او من قائم مقامه
كلام الاستغراق في نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدا والجملة
خبرا له مقدما فقوله من ضمير اما بناء على الاعم الاغلب فان الارتباط في اغلب
المواضع بالضمير واما بناء على ارادة عموم المجاز اي لا بد في الجملة من ذكر فان
الذكر يتناول الضمير وغيره وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع
خبرا وانما قلنا عن غير ضمير الشان لان الجملة الواقعة خبرا له لكونها عبارة
عنه نفسه لا تحتاج الى ضمير يربط بينهما بل خلوها عن الضمير واجب قوله الا
اذا كان معلوما مستثنى مفرغ اي لا فراق في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدا لفظا
كل وقت وزمان الا وقت كونه معلوما بدلالة السوق فانه ح لا حاجة الى
ذكر الضمير بل يكفي مجرد تقديره وارادته فقولنا لا بد من عنايته ليصح الاستثناء
تامل قوله البر الكر بستين درهما اي الكر منه بستين درهما منه فعلى الاول صفة

المختص على المبتدأ وجوبا حفظا لتلك الصدارة ولا يقال زيد ابني ويضاف

التقديم لا لهذه العلة ولا يضاف الى الاهتمام والى رفع الاحتمالات ولا الى

غيرهما وايا ما كنت وكون الخبر ظرفا عند كون المبتدأ نكرة فانه يجب

تقديمه على المبتدأ اما لئلا يلزم الاخبار عن النكرة المحضة واما لدفع الـ

لتباس بالصفة اذ لو قيل رجل في الدار لم يعلم ان الظرف خبر او صفة و

كغيرهما على ما عرف في المطولات قوله ويجوز حذف احدهما عند الدلا

لة لا قوله ويجوز حذفهما معا ايضا كقولك نعم في جواب ازيد قائم فان

التقدير نعم زيد قائم ولم يصرح بهذا الاندراج تحت قوله ويجوز حذف

احدهما لان حذف الامرين يستلزم حذف احدهما وانما قال عند الدلالة

لامتناع حذفهما بدون الدلالة لكونهما ركنا من الكلام ثم حذف كل منهما

مرة على سبيل الجواز ومرة على سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز

فكقولك نعم فصبر جميل فانه اما مبتدأ محذوف الخبر اي فصبر جميل اجمل الـ

من الجزع والشكوى واما خبر محذوف المبتدأ والتقدير فامري او عادتي

وسيوتي عند مس المكروه صبر جميل اي حسن المنفي من الجزع وبث الشكوى

الكرو على الثاني حال من فاعل الظرف اعني بين درهما والقرينة على الحذف سوق

الكلام وتقديم الخبر على الكرة فالواقع مثل هذا الاسلوب يجوز حذف الضمير

فيا ساخو الغنم شاة بدرهم اي شاة منها بدرهم قوله وقد يقدم الخبر لا

يجوز جوازا ووجوبا اما التقديم على سبيل الجواز فاما لاهتمام

لكونه محط الفائدة ومناط الكلام لا فادته واما لئلا يذهب نفس السامع

قبل ذكره الى كل مذهب ممكن مثلا اذا قيل زيد يذهب نفس السامع قبل ذكره

الى كل احتمالات شتى الى ان الخبر قيام او قعود او غيرهما الا ما لا يتناهى فا

ذا قدم وقيل قائم علم من اول الامر ان الاخبار في هذا الكلام عن المخبر عنه با

لقيام فيصير الحصول التام غير متوقف وللقائل ان يقول اذا انقطع الاحتمالات

بتقديم الخبر في جانب الخبر ثبت ان الاحتمالات في جانب المخبر عنه قبل

ذكره واما لغيرهما من استقامة النظم وغيرها واما التقديم على سبيل

الوجوب فلامر يوجبه ويعدله عن نسخة الاصل قطعا وذلك كتضمن الخبر

المفرد ما له صدر الكلام كاين في اين زيد فانه خبر مفرد متضمن لمعنى الاستفهام

الا ان لم صدر الكلام المؤدي معنى الجاعلا المقطوع منكوكا فيقدم ذلك الحد

المختص

لا الجزع وبث الشكوى قيل حمل الآية على حذف المبتدأ اولى بوجوه كون
المبتدأ معرفة وكثرة حذف المبتدأ وترتب غرض التمدح على مساق الآية
فان مساقها لتمدح القائل بالصبر وتوافق قراءتي النصب والرفع في اسناد
الصبر الى القائل ودلالة الحال على حذف المبتدأ وهي ان سوق الآية
لتمدح القائل بالصبر وحذف المبتدأ يؤديه وفي هذا الاخير نظر لانه
كما ان مساق الآية دلالة على حذف المبتدأ كذلك المقام يدل على حذف
الخبر لان من سير الصالحين ان يقولوا اذا اصابتهم مصيبة صبر جميل
اجمل فاذا قيل صبر جميل اجمل فاذا قيل صبر جميل بدون ذكر اجمل يفهم منه
معنى الاجملية بقرينة المقام ولو لم يكن دلالة على حذف الخبر لما كان لحمل
الآية على حذف المضاف الخبر وجه اصلا واما الحذف على سبيل الوجوب
فهو اما سماعي او قياسي والسماعي كقولهم رمية من غير رام اي
اي هذه رمية من غير رام والقياسي كقولهم الحمد لله اهل الحمد اي هو
اهل الحمد وقس عليه جميع ما قطع بالرفع عن المنعوت لغرض المدح او الذم
او الترحم وعلة الوجوب في الاول اتباع الاستعمال الوارد على تركه وفي

وفي الثاني اتباع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره واما حذف الخبر وجوبا ففي
مواضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام قوله والاسم في باب كان صرح بكان وا
ضاف الباب اليه لاصالته لكثرة استعماله واقسامه الا قيل ما السر في ان المص
رحمه الله لم يذكر اسم كان في المفصل في ملحقات الفاعل وذكره فيها في هذه
الرسالة قلنا انه لما عرف الفاعل هنالك بحيث دخل فيه اسم كان وهو ما كان
المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه واسم هذا الباب كذلك فلم يذكره
في الملحقات وفي هذه الرسالة لما لم يعرف الفاعل بنى الكلام على ما عليه الجمهور
من ان الاسم في هذا الباب ملحق بالفاعل لشبهه به في كونه مسندا اليه هذا و
لكن لقائل ان يقول لا نم صدق تعريف الفاعل على اسم كان لان كان
لكونها ناقصة لا تسند الى اسمها بل الاسناد الى الاسم من قبيل الخبر فقط اللهم
الا ان يتقبل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول في الماضي فح يتحقق الاسناد من قبل كان الى الا
سم ايضا فيصدق عليه التعريف قوله والخبر في باب ان الخ الحق به في الرفع لان
له شبها به في كونه آخر جزء من الكلام قوله وحكمه حكم خبر المبتدأ اي حكم هذا

خبر هذا الباب كحكم خبر المبتدأ في الاصناف والاحوال والشرائط الى
في انه يجوز ان يكون مفردا وجملة وفي لزوم الضمير عند كونه جملة وفي جواز
حذف الضمير لدلالة السياق وفي جواز تعريفه وتنكيره وفي غيرها الا في
في التقديم الى لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمه لضعفه في العمل ولا
وفي التقديم الى التمس بالفعل كل وقت وزمان الا وقت كونه ظرفا او جارا
وبالجر اه فانه يجوز تقديمه لان الظرف لاتساعه ومغاريته لكل ممكن
تعلق الخبر منه بالاشياء والنحو لتنوعها منزلة انفسها فيجوز فيه ما لا
يجوز في غيره مع انه لعدم ظهور الرفع فيه لا يؤدي التقديم فيه الى اللبس
ولا يلزم من عموم التشبيه واستحقاق التقديم فقط صحة وقوعه مثل ابي
خبرا لان كما لا يصح وقوعه خبرا للمبتدأ لان غرض المصنف ان يثبت
مشاركته لخبر المبتدأ في جميع الاحكام سوى التقديم بعد ما ثبت
خبريته لان بل لو قال كل ما يصلح خبرا للمبتدأ يصلح خبرا لان لورد
النقض بمثله ولم يقل كذلك فلا ورود بمثله وخبر لا التي لنفي
الجنس قال لنفي الجنس لا تخبر لا بمعنى ليس من قسم المخصوص بالنفي

مثل

لا رجل افضل الا ولا ان يمثل بالاغلام رجل افضل منك ليكون المرفوع نقضا
للخبرية ولا يكون فيه احتمال الوصفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية
ولا احتمال فيه للوصفية لعدم التطابق في الاعراب بخلاف مثال المصنف فان
المرفوع يحتمل ان يكون وصفا جاريا على محل رفع المبتدأ وقد يحذف
الخبر لا وهذه عند قيام القرينة كقولهم لا باس ان لا باس عليك
القرينة انهم يقولون تارة لا باس عليك واخرى لا باس فدل ذكرهم
عليك في ذلك على ان المحذوف في لا باس عليك ويجوز ان جوابا نفي الفا بكون
ثل يدل على باس فالقرينة هي السؤال وبنو تميم لا ينبئونه اصلا عاما
كان او خاصا واذا قالوا لا رجل افضل نصبوا افضل او رفعوه على الو
صفية وقال بعض الائمة لا ينبئونه اصلا اذا كان عاما كالموجود واذا كا
ن خاصا كالغنيا والا فضلته فهم والحجازيون سواء في الانبئ لعدم
الدال على الحذف وميل المصنف الى الاول لانه قال في المفصل في قول حاتم
ولا كريم من الولدان مصبوح يحتمل ان يترك طائيته الى الحجازية ويجعل مصبوح
خبرا او لا يترك ويجعل صفة جارية على محل الرفع مع انه خاص فلو كان

مذهبهم اثبات الخاص لما لزم من اثبات مصبوح ترك المذهب لانه خاص
والاشبه بالحق ما ذكره نجم الائمة لامتناع حذف ركن الكلام بدون قرينة
فالفريقان لا فرق بينهما في اثبات الخاص واما في العام فبنو تميم يوجبون
الحذف والحجازيون يكثرونه قوله واسم ما ولا بمعنى ليس جهة الحاقه بالفاعل
كونه مسندا اليه مثله قال بمعنى ليس لان اسم لا انما لنفي الجنس من قسم المنصوبات
مثل لما بمثالين تنبيها على انها لا تعمل في المعارف والنكرات بخلاف لا فانها لا
تعمل الا في النكرات وذلك لان ما اوغل في الشبه بليس من لا وعملهما ثمرة مشا
بهتهما المنصوبات على ضربين الخ احدهما اصل في استحقاق النصب و
الآخر ملحق به فيه والاصل في استحقاق النصب هو المفعول لان النصب
علم المفعولية والمفعولية صفة والحال والتمييز والمستثنى وغيرها ملحقات
بالمفعول لانعقاد الشبه بينها وبينه والتوابع المنصوبة داخلة تحت
حكم المتبوع المنصوب ينصب عمل العامل على القبيلتين انصبابة واحدة
يعني ان نصب التابع هو كانه نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه باقتضاء
المتبوع فقط فلا تعدد في الاقتضاء فكانه لا تعدد في النصب فلا

اصل وملحق به فالاصل هو المفعول

بطلان

بطلان لحصر المنصوب على القسمين قوله وهو على خمسة اضرب الخ ودليل الحصر
هو الاستقراء فقط قدم المفعول المطلق لكونه اقرب الى الفعل لكونه جزء
مدلول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر المفاعيل وذلك لانه فعل
الفاعل اختيارا او طبعا بخلاف غيره فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعلا
للمتكلم وانما يقال له مفعول لتعلق الفعل به بالوقوع واما نحو ضربته تا
ديبا له فان التاديب وان كان فعل المتكلم كالضرب الا انه على سبيل التو
ليد لا على سبيل المباشرة وقيامي في كرهت قيامي وان كان فعل الفاعل
لكن لما ذكر لغرض ان يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع صار كانه ليس فعل
الفاعل بالوقوع وليس بصادر عنه قوله وهو المصدر الخ عرفه بالمصدر
واراد بالمصدر المعرف اسم الحدث الذي جرى على الفعل تاكيدا لمدلوله
نحو ضربت ضربا او بيانا لفرد مدلوله نحو ضربت ضربة او لنوع مدلوله نحو
ضربت ضربة سواء اشتق منه الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كقهقرى
في رجع القهقرى ولو اراد به اسم الحدث المشتق منه الفعل لبطل عكس تعريفه
بمثل القهقرى في رجع القهقرى لعدم اشتقاق الفعل منه والدليل عليه

نحو ضربت ضربا وضربة وضربتين

تقديم صدق الشيء على الفعل لتقدم الشيء على مثله
الفهم لعدم اشتقاق الفعل منه

نعم المصدر المفعول المطلق في المنفصل الى المصدر وغير المصدر بعد ما عرفت
بالمصدر فانه لو لم يرد بالمصدر المعرف ما ذكر بل اراد اسم الحدث المشتق منه
الفعل كما اراد ذلك من المصدر الذي هو احد قسمي المفعول المطلق في قوله
على ضربين مصدر وغير مصدر لبطل عكس تعريفه ولزم النقض لان قوله
المفعول المطلق هو المصدر في قوة كل فرد من افراد المفعول المطلق هو
المصدر وقوله المفعول المطلق مصدر وغير مصدر في قوة بعض من
المفعول المطلق هو المصدر فيتنا فض كلاماه هذا وان قوله ضرب بضربة
يجوز ان يكون الكسر والتاء فيه كلاهما للنوع وهي الهيئة التي عليها الفا
على عند ملابسة الفعل والمعنى ضربت نوع ضرب ويجوز ان يكون بالكسرة
على النوع وبالتاء على وحدته والمعنى ضربت نوع ضرب واحدا اي نوعا
واحدا من الضرب قوله وقعدت جلوسا اشار بهذا المثال اشارة منه الى
الاعدم لزوم الموافقة بينه وبين عامله لفظا بل اللازم هو الموافقة معنى
ومن هو ورد على سبيله بالبلغ وجه واوكده حيث شرط فيه الموافقة لفظا
ومعنى ذلك لانه لما قال المفعول المطلق هو المصدر اي اسم الحدث الجاري

عن احد هما على
التعيين واما الجامع والا
مر الدائر الموجود في ضمنه
يجمع الشيء والجامع الموجود لان الانسان
في ضمنهما وهو الجامع من الشيء والجامع كلاهما الانسان
لا جامع جامعا انه لا شيء كذلك ايضا والذي يوجد من الامر الدائر بين
يجمع الاشيء والجامع وبين احدهما فقط والشيء الجامع الجامع والا
مر الدائر الموجود في ضمنه اعم النوع الواحد من الحسم الطبيع الجامع عن
احدهما على التعيين وهو الجامع الاشيء والامر الدائر الموجود في ضمنه وهو

اعلم ان الحال على سبعة اضرب الاول المنتقلة والثاني المؤكدة والثالث المقارنة وهي ما يمكن
حصوله ولم يمكن صاحبها عليه في زمان الاخبار نحو جائني زيد معه صغيرة وهي ما يكون الحال
منتقلا عن ذي الحال فان الركوب منتقل من زيد الى عمرو راكبا نحو جائني زيد راكبا
صائدا غدا ان شاء الله والرابع الموطئة الخامس المتداخلة السادس المترادفة السابعة الدائمة
كقوله جائني زيد بقوم غلامه مجرورا حال الاول وهي ما يكون حالا من معمول حال الاول
فان مجرورا حال من الغلام ان شاء الله وهي الحال الجامدة الموصوفة نحو قوله تعالى فتمثل لها بشرا
سويا فانما ذكر بشرا حالا لذكر سويا ان شاء الله

على الفعل سواء اشتق منه الفعل او لم يشتق منه علم من
هذا الاطلاق ان كل اسم متصف بتلك الصفة يصلح ان يكون

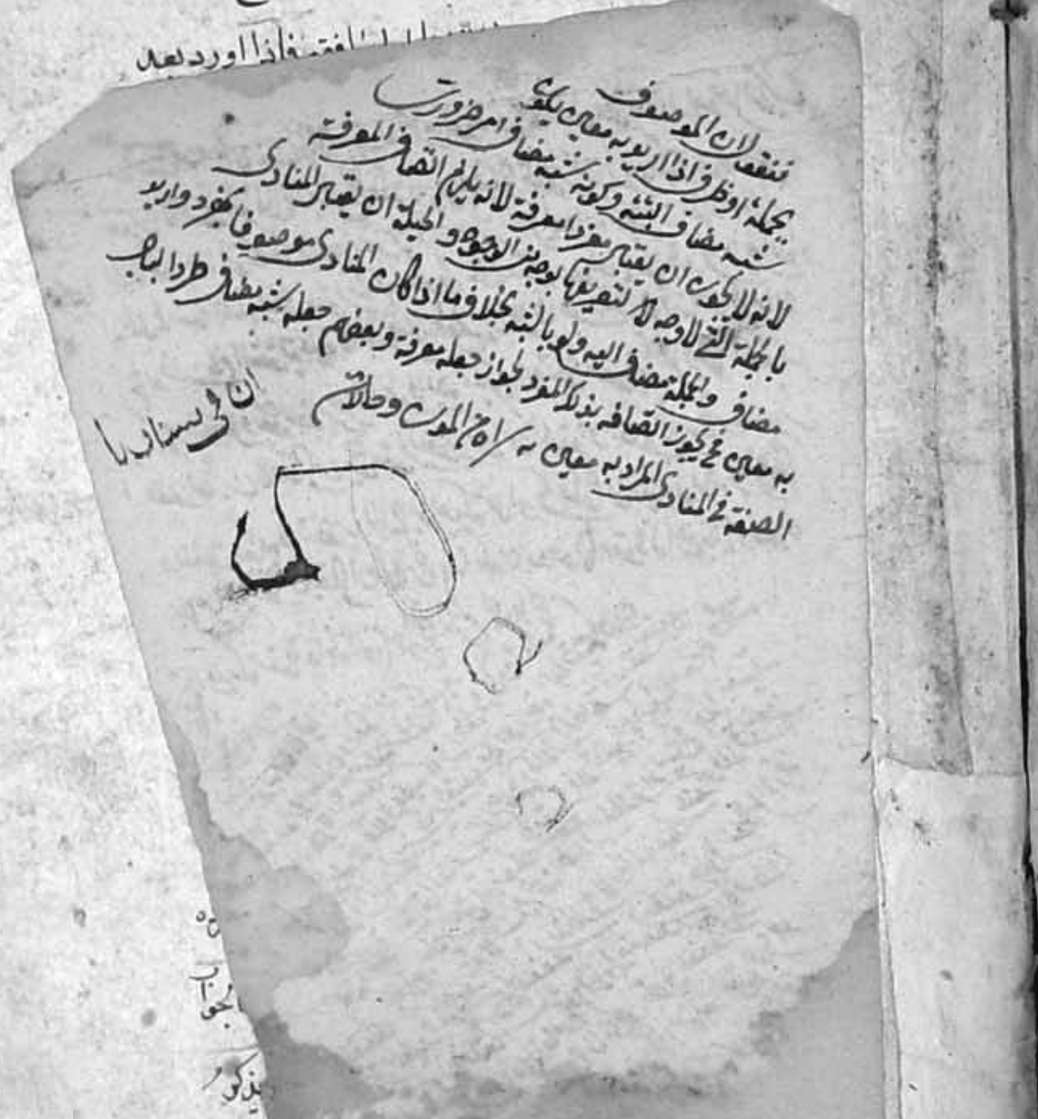

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الفعل سواء اشتق منه الفعل او لم يشتق منه علم من
هذا الاطلاق ان كل اسم متصف بتلك الصفة يصلح ان يكون
مفعولا مطلقا سواء وافقه في اللفظ او لم يوافقه فاذا اورد بعد
هذا الاطلاق قعدت جلوسا يكون تصريحا للرد المستفاد من الاطلاق
وهل هذا الا للرد على وجه التاكيد ومذهب سيبويه في هذا الاسلوب ذهاب
الى التقدير وجعل المفعول المطلق لمقدر اي قعدت وجلست جلوسا
قوله وللمفعول به قدمه على البواقي لانه اقرب الى الفعل بالنسبة اليها لان
الفعل المتعدي له طرفان طرف القيام وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول به
وهو الذي يتعلق به الفعل الفاعل بالوقوع عليه حسا نحو ضربت زيدا او معنى
وذهنا نحو علمته سواء كان له وجود قبل تعلق الفعل به كالمثالين المذكورين او
خرج من العدم الى الوجود بتعلق الفعل به نحو خلق الله العالم وان اورد على عكس
التعريف بنحو ما ضربت زيدا فالجواب ان الاصل ضربت زيدا
والنفي طارئ عليه وهو اي التعلق بالوقوع حاصل في الاصل وان اورد على طرده
بنحو زيد ضربته بان زيدا فيه يصدق عليه الحد دون المحدود لكونه مبتدا فالجواب
ان قيد الحيثية مراد في التعريف اي الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه ويذكر

حاصله انه ان كانت الجارة اي لاجل ما بعده علة لما قبله يكون المقدر هو فعل الطلب
تقديره لاجل تيسر الحاج اي لطلب الحج مكة اي يريد فيكون المعقول المنقول هو مكة وحده وذكر
الحاج لكونه علة لقوله مكة فيتعين تقديره وان كانت العمل لجعل العامل كونيا في عمله الا المنقول
يعمل في متعلقه بلا لام فيكون المنقول هو مجموع الحاج مكة اصله يا حاج مكة فحذف حرف النداء
ثم ادخلت لام التقوية عليه فاخبر به فالمقدر فعل الخاطب وقيل في قصة اذ يمكن ان
تكون للتعليل ويكون المقدر فعل الخاطب وايضا يمكن ان تكون لتقوية العمل ويكون المقدر
فعل الغائب لاتحاد ان يكون متعلق المنقول مركبا من المبتدا ومتعلق خبره لا من المنادى
ومتعلق جوابه فالتقدير الحاج يريد مكة بل اولى فيكون توجيها بلا وجه ومرجحا
بلا مرجح والحق ان يقال ان الجارة هنا لكون مدخولها معقولا لانه اعني الحاج وما عداه
اعني مكة معقولا فاجمع المقام وشرح الكرام الله بالكل

ان اردت معرفة وجه

لهذه الحيثية وزيد في زيد ضربته وان كان فيه هذه الحيثية لكن ذكره لحيثية

اخرى وهي ان يحكم عليه بالمضروبية لا لان يقع عليه الفعل وقوله

بعضهم انه كما يصدق عليه الحد يصدق عليه المحدود الا ان الفعل

لاشتغاله بضميره لم ينصبه اوهن من نسج العنكبوت لانه مبتدء

محكوم عليه ركن من الكلام والمفعول فضلة فكيف يكون احد المتباينين

هو المتباين الاخر بعينه قوله كقولك للحاج مكة وللرامي القرطاس

اللام الجارة للتعليل اي كقولك لاجل من يريد الحج ولاجل من يريد الرمي

وليست لتقوية العمل والا لزم تقدير المخاطب والمقدر غائب مما يشهد

به عبارته في المفصل اي يريد ذلك العازم مكة ويصيب ذلك المتهيء

القرطاس والقرينة على خصوص الحذف في الاول تهيئة اسباب الحج

وفي الثاني توجه المتهيء المسدد سهمه الى جهة القرطاس

ومنه المنادى المضاف نحو يا عبد الله غير الاسلوب بايراد كلمة منه تنبيها

على لزوم اضمار الفعل في هذا الباب والوجه في اللزوم ان الاصل ان يقال

يا ادعو عبد الله لانه اذا قيل يا توجه الخطاب الى كل من يسمع فيمس

الحاجة الى الاتيان بكلمة ادعو لبيان ان المعنى بالخطاب منه من هو ثم

ثم لما علم الواضع ان هذا الباب يستكثر وقوعه في لسانهم وضع الباب على

الحذف والنيابة تخفيفا ولا يذهب عليك ان المعنى بكثرة الاستعمال في كل

واجب الحذف ليس الا هذا لان الباب استعمل بالذكر شهرا او سنة وكثر

الوقوع في لسانهم بالفعل ثم حذف المنوب وناب النائب منابه لان هذا

ينافي وجوب الحذف تامل قوله والمضارع له نحو يا خيرا من زيد وجه مضار

عته له ان خيرا يعمل في محل الجار والمجرور النصب عمل المضاف في المضاف

اليه الجر او ان خيرا من يعمل الجر في زيد عمل المضاف الجر في المضاف اليه

او ان من زيد او زيد من تتمة الاول كما ان المضاف اليه من تتمة ثم اعلم ان

ان المضارعة يتحقق ايضا بنعت هو جملة نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا في

الدار وبنعت مفرد عند بعضهم نحو يا رجلا ظريفا ويكون الثاني معطوفا

على الاول بشرط كونهما علما وقيل مطلقا نحو يا ثلثة وثلثين اسم رجل

او مرادا به جماعة معدودة بهذا العدد قوله والنكرة نحو يا راكبا الخ وهو

الذي يطلب اقباله اياكان لصارف عن طلب اقبال المعين كعمى المنادى

واما المفرد المعرفة الخ كانه قيل انت قلت ومنه المنادى المضاف و

قوله ثم اعلم عطف على مقدر اي اعلم السابق المذكور من وجه المضارعة ثم اعلم ان الخ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والمضارع له والنكرة فما حال المفرد المعرفة فقال واما المفرد المعرفة اى غير
المضاف والمضارع له وغير النكرة فمضموم اى مبنى على الضم او على ما يقوم مقامه
من الالف والواو اى حاله بحسب الظاهر هذا واما بحسب المحل فهو منصوب
مفعول به عامله مضمر وجوبا كالمضاف وغيره وانما بنى لانه له شبها بالكاف
ادعوك فى الخطاب والتعريف والافراد والمفعولية لان كلا منهما مفعول به
وذلك الكاف شبه لكاف ذاك الذى هو حرف مبنى الاصل ومشابه المشابه
للشىء مشابه لذلك الشىء فذلك المنادى لكونه مشابها بالكاف فذاك بالواسطة
بنى وعلى الحركة لعروض بنائه اذ البناء على السكون من خواص البناء اللازم
وعلى الضم لتحاشى عن حركة بنائه حركة اعرابه التى هى النصب فى يا عبد الله و
الجر فى يا لزيد ولانه لو بنى على الفتح للزم اللبس بالنكرة فى مثل يا احمر لسقوط
التنوين بعدم الصرف ولو بنى على الكسر وقيل يا غلام لالتبس بالمضاف
الى ياء المتكلم المحذوف منه ياؤه اكتفاء بالكسرة وقال بعضهم ان مثل
يا زيد نكرة تعرف بالنداء لئلا يجتمع التعريف العلمى والندائى وفيه
نظر لان هذا ويا هذا لا تقبل التنكير والبعض الآخر على انه متعرف بآه

بالنداء مع بقاء علمه عليه والممتنع اجتماع التعريفين بالآلتين اللفظيتين
وهو ليس ببعيد عن الصواب لانك اذا قلت يا زيد ينتقل السامع عن سماع
لفظ زيد بمعرفة وضعه الى الموضوع له اعنى نفسه وهو التعريف الندائى
وقيل لما كان زيد معرفة استغنى عن التعريف الندائى والنداء لمجرد
طلب الاقبال فلو وصفته اى صفة المنادى المضموم المفردة اى الغير
المضافة بالاضافة المعنوية الرفع والنصب اى يجوز رفعها حملا على لفظه
لجريه مجرى المعرب فى عروض الحركة ونصبها حملا على محله لكونه مبنيا محله
النصب وتابع المبنى تابع محله واما التوابع الباقية فتمامه فالبدل و
المعطوف بغير اللام حكمهما حكم المنادى الذى بلا حرف النداء بيانا ان اقر
ا وتنصبان ان اضيفا بدون التفات الى حال المنادى نحو يا عبد الله بشر و
يا بشر عبد الله ويا عبد الله وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان البدل فى
حكم تكرير العامل وحرف العطف نائب مناب حرف النداء مع امكان تقدير
حرف النداء مع ان كلا منهما مقصود بالنداء فهما كالذى بلا حرف النداء
والمعطوف باللام وعطف البيان والتاكيد المعنوى حكمها حكم الصفة

بلا فرق وأما التأكيد اللفظي فقد قيل حكمه حكم متبوعه في إفراده وإضافته وقيل
حكمه حكم الصفة فقصره البيان على حكم الصفة ميل منه إلى الاختصار و
تفهيم المتعلم حكم بعض التوابع ليجعله مثالا يحتذى به أحكام سائر التوابع
حتى يعلمها بالتدريج قوله وفي المضافة النصب لا غير الخ وذلك لأن المضاف
من المنادى واجب النصب مع وضع حرف النداء المقتضي للضم قدمه عليه
فبطريق الأولى يجب نصب الصفة المضافة التي لم يضع قدمه عليها حرف النداء
وأما التوابع الباقية المضافة فكالصفة بعينها وتخصيص الصفة بالذكر
لما ذكر قوله وإذا وصف المنادى بابن نظر الخ نظر الابن فإن وقع الابن
بين العلمين فتح المنادى أي بني على الفتح اختيارا عند الجمهور ووجوبا
عند البعض مع أن الابن معرب منصوب خلافا لبعضهم فإنه ذهب إلى
بنائهما معا على الفتح وقال بسراية البناء من الموصوف إلى الصفة كقولهم
لا رجل ظريف ومنهم من ذهب إلى إعرابهما ونصبهما قائلا بسراية الإعراب
من الصفة إلى الموصوف وهذا لا مؤيد له في كلامهم وإنما بني على الفتح لكثرة
استعمالهم لفظ الابن صفة بين العلمين فاستخف بأخف الحركات في المنادى

وقيل يا زيد بن عمرو بالفتح اختيارا أو وجوبا فحصل التخفيف بوجهين يجري
اللسان على سنن واحد ويتبدل الضمة فتحة مع أن لفظ الابن حينئذ يشتد اتصاله
بالموصوف ولا ينفك عنه ألا ترى أن نبوة زيد لا ينفك عن أحد الأعلام بخلاف
يا زيد ابن أخي لأن هذه النبوة قد ينفك بأن لا يكون له عم أصلا ونحو يا رجل
ابن زيد ويا زيد ابن رجل وإن امتنع الانفكاك فيه أيضا لأن نبوة الرجل لا ينفك
عن أحد الأعلام وكذا نبوة زيد لا ينفك عن الانتساب إلى رجل لكن مثل هذه
النسبة في النبوة نسبة ناقصة يشبه ما يمكن فيه الانفكاك فأشبه صدر بعلبك فبني
على الفتح قوله وليس في يا أيها الرجل إلا الرفع كما أوهم قوله وفي صفته المفردة الر
فع والنصب جواز الأمرين في أيها الرجل لأن أي مفرد معرفة والرجل صفة
مفردة دفعه بقوله وليس في يا أيها الرجل إلا الرفع فكان الأولى أن يذكر هذا
قبل بيان حكم الصفة المضافة وإنما تعين الرفع لأنها المقصودة بالنداء
لأن أي لتوغله في الإبهام لا يقبل النداء لكن أتي به لئلا يدخل حرف النداء
على ما فيه اللام إذ لو قيل يا الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف واجتماع المتنافيين
أيضا لأن حرف النداء يقتضي بناءه وخطابه واللام إعرابه وغيبته وكذا

تعين الرفع في توابع الرجل مفردة او مضافة لانه معرب وان كان مقصودا
بالنداء وتوابع المعرب توابع لفظه وقيل قوله يا هذا الظريف كيا ايها
الرجل ان قصد نداء الظريف وان قصد نداء هذا فكيا زيد الظريف في
الوجهين قوله ويحذف حرف النداء من العلم المضموم والمضاف اما على
سبيل الجواز كقوله تع يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما على سبيل الوجوب
كقولهم اللهم فانه منادى محذوف حرف ندائه وجوبا معوض منه الميم المشددة
وبعضهم على انه مركب مع جوابه والجواب عوض عن حرف النداء والتقدير
يا الله امنا بخير اي اقصدنا بخير فحذف همزة ام والضمير المنصوب وركب
المنادى مع جوابه فصار اللهم وضعف هذا الجواز اللهم اغفر لنا اذ لو كان
الامر كذلك لوجب اللهم واغفر لنا تامل وانما يحذف ايضا من لفظ اي كقوله
تع ايها الناس اعبدوا ربكم ومن لفظ من كقول القائل من لا يزال محسنا له
احسن الي اي يا ايها الناس ويا من لا يزال ولم يتعرض لهما لقلة الحذف فيهما
بالنسبة الى الاولين وقولهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرد كرا شاذ مرخص
للحذف لكثرة استعمالها لمثلثها قوله ومن خصائص المنادى الترخيم الخ

اذا كان علما غير مضاف وزائدا على ثلثة احرف نحو يا حار ويا اسم ويا عثم ويا منص متن
اي من خصائصه حال السعة والاختيار لان الشاعر اذا اضطر رخم آخر غيره
وانما اختص به حال السعة لان النداء لا يكون الا لمهم فبا الترخيم وسرعة الفراغ
عن اللفظ يقصد سرعة الاقبال وهو اي الترخيم حذف في آخر المنادى
على سبيل الاعتباط واشترط بكونه علما لانه لشهرته ووضوحه يدل ما بقي
منه على ما طرح عنه بسبب الترخيم وبكونه غير مضاف لان المضاف لو رخم آخره
فيكون الترخيم من الوسط او آخر المضاف اليه فيلزم الترخيم من غير المنادى
لان آخر المضاف اليه ليس بآخر المنادى صورة والكوفي يجوز الترخيم من آخر
المضاف اليه بناء على تنزلهما منزلة اسم واحد وقولهم يا صاح في يا صاحبي شاذ
بالاتفاق لان الحذف من آخر المضاف وبكونه زائدا على ثلثة لئلا يلزم الاجحاف
بمجرد التخفيف خلافا للكوفيين لانهم يرخمون نحو كتف لتنزل حركة الوسط منزلة حرف
رابع فيقولون في يا كتف علما يا كت وبعضهم يرخم ما كان على ثلثة احرف مطلقا
متحرك الوسط او ساكن لان في الاسماء ما يشاكله فيقولون في يا زيد يا زي
اذا تلخص هذا فاعلم ان العلمية والزيادة شرط اذا لم يكن في آخر المنادى
تاء تانيث فان التاء تحذف سواء كان علما وزائدا او لم يكن وان المستغاث و

والمندوب والمنقول عن الجملة لا يرخم مطلقا لكون الاستطالة مطلوبة في
الاولين ووجوب حكاية المنقول عن الجملة على الحالة الاولى ولما كان المحذوف
للترخيم انما اشار بالامثلة اليها فما حذف منه حرف واحد وبا
اسم وبا عم مما حذف فيه زائدان زيدا معا كفيهما في الاول بهما الا
لف وبهمزة التانيث وفي الثاني بهما الالف والنون وبا منصور مما حذف
فيه حرفان اولهما مدة زائدة وثانيهما حرف صحيح اصلي وكان عليه ان
يمثل من ترخيم المركب كيا نجد في يا نجد نصر لبقع الاشارة الى ترخيم قسم
المركب والى ان المحذوف منه هو الجزء الثاني بكماله والضابط ان المنادى
ان كان مركبا حذف الجزء الاخير بكماله والا فان كان في اخره زائدتان زيدنا
لا معا حذفتا مطلقا عند البعض لانهما لتانيث لهما منزلة حرف واحد يجمع
تحريكهما باعتبار الحذف كامتناع تحريك الحرف الواحد فيقولون في يا يدان
علما يا يد وفي حرف صحيح ومشروطا بالزيادة على الاربع عند الاخرين
لئلا يلزم الاجحاف بمجرد التخفيف فيقولون في يدان علما يا يد والا فان كان
في اخره حرف صحيح خفيفا او حكما فبلا مدة زائدة وهو اكثر من اربعة احرف

حذف حرفان اما الاخير فلكونه اخيرا واما المدة فلكونها حرف علة زائدة
مع عدم المانع عن الحذف والا حرف واحد لان حذف الاكثر بسبب العارض
والعارض منتف ثم ان المحذوف اذا كان في حكم الثابت لفظا ومعنى على الاصح
الاكثر وقد يعامل بانه ثابت ما يعامل بالمنادى الذي لم يحذف منه شيء فيقال
يا حار بالضم في يا حارث ويا حار بالكسر على الاصح والمفعول فيه هو
ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان فالزمان ينتصب كله اي مبهما و
محدودا لانه جزء مدلول الفعل كالمصدر فيما ينتصب المصدر مبهما او
محدودا كذلك ينتصب الزمان مبهما او محدودا والمبهم منه ما لا يتعين له
بخصوص نكرة كان او معرفة كحين والحين والمحدود منه ما لا يتعين له
مقدار مخصوص معرفة او نكرة كاليوم والليلة ويوم وليلة اذ لكل منهما انقضاء
عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا الا ان اليوم من الطلوع الى الغروب
والليل بالعكس فالمبهم ما يقابل المحدود لا المعرفة بل بهما قد ينصادفان
نحو سرت الحين فانه مبهم ومعرفة ايضا وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو
سرت حينا فانه مبهم وليس بمعرفة وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو صمت

يوم الجمعة فإنه معرفة وليس بمبهم وأما المحدود والمبهم فمتباينان قطعاً
لتباين النكرة والمعرفة فامتنع المتن كلها من المحدود وبعضها محدود معرفة
فة والبعض الآخر محدود لنكرة والسر في تخصيص الامتناع بهما أن نصب
المبهم من الزمان ظاهراً لا افتقار فيه إلى التخصيص ومن قرن المبهم بالنكرة والمحدود
دبالمعرفة وقطع أن بعض من الامتناع مبهم والبعض الآخر محدود فذلك
منه لعدم تتبع كلام النحوي في بطلع على حقيقة الحال قوله والمكان لا ينصب
منه الا المبهم لا ان المبهم من المكان يفعل النصب لأن في الفعل دلالة عليه الثرا
ما فإن القيام في مكان ما بخلاف المحدود ومنه فا
ن الفعل لعدم دلالته عليه بوجه من الوجوه لا يشبهه بل لا بد له من لفظ
في نحو صليت في المسجد ودخلت الدار ونزلها وسكنها فهو شيء لكثرة الا
ستعمال والقول بالتعدية من أفعال وجاء على الطريق النصب شاذ والقياس
في الطريق ثم المبهم اختلفوا في تفسير المبهم من المكان فسره بعضهم بالغاظ
لجهات الست فورد عليه عند ولدى ودون ومع ولفظ المكان والموضع
والبولد والمحل لأن هؤلاء غير مبهم بالتفسير المذكور مع أنها تفعل النصب

فكلف بجعلها المبهم في النصب إلى قال هؤلاء في النصب محمولة على المبهم
وفسره البعض الآخر بالنكرة وهذا ظاهر الفساد لبطلان عكسه بمثل
قمت أمامك فإنه مبهم يفعل النصب وليس بنكرة بل هو معرفة ولبطلان
طرده بمثل دار فإنه مبهم بهذا التفسير لأنه نكرة مع أنه لا يفعل
النصب فلا يقال جلست داراً بل في دار وفسره الآخرون بأنه مكان
له اسم باعتبار أمر غير داخل فيه مثلاً تسمية المكان الذي يحاذي خلف
المسجد بالخلف بسبب كون خلف المسجد في جهته وليس خلف المسجد
داخلاً في ذلك المكان بل في المسجد وهكذا والمحدود وبأنه مكان له اسم باعتبار
أمر داخل فيه كتسمية لفظ الدار فإن تسميته بلفظ الدار بسبب الأجزاء
العادية والهيئة المخصوصة من الصورية وكلها داخلة في المسمى وهذا هو
المصحح طرداً وعكساً ولا افتقار فيه إلى الحمل اصلاً فإن عند ونحوه
والوسيع والبريد والمحل كلها داخلة في المبهم بناء على هذا التفسير لا
ن الملحوظ في تسمية المسمى بكل منها هو الأمر الخارج ناشئ من تطلع على
حقيقة الحال قوله والمفعول معه وهو المنصوب بعد الواو بمعنى مع

لا بد له من ناصب اما فعل كصنع في ما صنعت واياك او معناه كشأن
في ما شأنك وزيدا اي ما تصنع مع زيد لان السؤال عن الشأن سؤال
عن الصنعة وهذا الباب قياس عند بعضهم يعمل فيه كل ما يمكن عمله لان
الواو بمعنى مع فكما ان العامل يعمل فيه بطريق القياس كذلك فيما بعد
الواو وعند الآخرين مقصور على السماع اي يعمل فيه ما سمع عمله فيه
عن العرب كصنع وشأن في ما صنعت وما شأنك ولا يعمل فيه ما لم
يسمع عمله فيه من العرب كضرب ولفظ حال لا يقال ما ضربت وعمرا
وما حالك وزيدا لعدم السماع فيهما والقياس على مع فاسد لان مع
ظرف والواو حرف كذا قيل واظن ان الاشبه بالحق هو الاول وكون
العامل عاملا في الا بمعنى الغير قياسيا يقوي الاول وكون الواو عا
ملا عند العامل الشيخ عبد القاهر يؤيد الثاني في الجملة لكون الحرف عاملا
سماعيا بلا ريب يعني ان الواو لو كان عاملا على ما عليه الشيخ لكان عاملا
سماعيا واذا لم يكن عاملا بل كان العامل هو الفعل او معناه فلا
اقل من ان يبقى حكم السماعية تأمل قوله المفعول له الخ هو ما كان علة

للاقدام سواء كان غرضا للفاعل نحو ضربته تاديبا له او لم يكن نحو قعدت
عن جبنا فالاول باعتبار تصوره علة للاقدام على الضرب وباعتبار
وجوده معلول له والثاني باعتبار وجوده في الخارج علة للاقدام
على القعود ونفس القعود علة لزواله فانه كما قعد يزول جبنه وسواء كان
فعلا للفاعل كالتاديب والجبن فان الاول فعل اختياري والثاني
طبيعي او لم يكن كالسمن وسواء كان نكرة كضربت تاديبا او معرفة
نحو ضربت مخافة الشر وقوله وكذا كل ما كان علة للفعل اشارة الى ما
ذكرنا من التفاصيل وشرط نصبه ان يكون فعلا لفاعل المعلل ومقا
رنا له في الحصول ومصدرا كالتاديب في المثال المذكور فانه فعل
المتكلم كالضرب الا ان الضرب فعله مباشرة والتاديب فعله توليدا
مقارن له في الحصول في الخارج ومصدر ايضا وبعضهم شرط الفعلية
والمقارنة في الحصول ولم يتعرض للمصدرية لا نفيا ولا اثباتا لعل
الوجه في ذلك ان فعليته يستلزم مصدريته ان كان فعلا كان مصدرا
فلا حاجة الى التعرض له بعد التعرض لفعليته فاذا انتفت الفعلية والمقارنة

كلتاهما او احديهما فاللام نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس ونحو
جئتك اليوم لاكرامي لك امس ونحو جئتك للسمن وخوفا وطمعا في قوله
تع يريكم البرق خوفا وطمعا حال بمعنى خائفين وطامعين ولئن سلم
انه مفعول له فالمضاف محذوف اي ارادة خوفكم وطمعكم او علة للمقدر
لا للاراءة اي فترونه خوفا وطمعا والخوف والطمع وان لم يكونا
فعلا لفاعل الاراءة وهو الله تع لكنهما فعل لفاعل الرؤية وهم المخا
طبون قوله والملحق به الخ اي والملحق بالمفعول في النصب سبعة بالاستقراء
الاول الحال وهي بيان هيئة الفاعل او المفعول به ولا يقع بيانا لسائر
المفاعيل والملحقات ونحو ضربت الضرب شديدا في قوة اوجدت الضرب
شديدا فالحال بيان لهيئة المفعول به في المعنى ونحو جئت انا وزيدا
راكبين في قوة جئنا راكبين فالحال عن الفاعل في المعنى وقولهم بيان
في تعريف الحال من المسامحات المشهورة والمراد به معنى اسم الفاعل اي
مبينة هيئة الفاعل والمراد بالهيئة الصفة التي عليها صاحب الحال عند
ملابسة الفعل واقعا منه او عليه ونحو لقيته راكبين لا يبطل عكس

التعريف لصدقه عليه لان ما يبين هيئتهما معا يبين احدهما بالضرورة
واما قوله لقيته مصعدا ومنحدرا فاحدهما من الفاعل والآخر من
المفعول به اذ التلخص هذا فنقول بقيد الهيئة خرج مبين الذات
نحو عشرون درهما وباضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به خرج
امران مثل قهقرى في رجع القهقرى اذ هو مبين هيئة الفعل اي
الرجوع والنعت نحو رجل قائم عالم فان قائما وان كان مبينا لهيئة
الذات الا ان تلك الذات ليست بفاعل ولا مفعول به ونحو جاءني
زيد العالم فان العالم وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا ان الغرض من
وروده ليس بيان هيئة زيد من حيث انه فاعل بل الغرض من وروده
ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع مع قطع النظر عن فاعليته
بخلاف راكبا في جاءني زيد راكبا فان الغرض من وروده بيان هيئة
زيد من حيث انه فاعل المجيء لا ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاو
ضاع لان مثل ذلك الابهام لا يرفع بذكر راكبا كما لا يخفى على من له ادنى
ادراك قوله نحو ضربت زيدا قائما فقائما اما حال عن الفاعل والمعنى

ضربت زيدًا حال قيامي واما عن المفعول به والمعنى ضربت زيدًا
حال قيامه قال نجم الائمة حال من المفعول به ولو كان حالًا من الفاعل
لذكر في جنبه وفيه ما فيه قوله وصفها التنكير اي مقتضاها وما يليق
بشانها هو النكارة قطعًا ووجوبًا لانها خبر في المعنى عن ذيها ولا
لانها نعت الفعل والفعل نكرة فيجب نكارتها ولانها لو عرفت التبست بالصفة
في نحو ضربت زيدًا قائمًا ونحو اركبها العراك ومررت به وحده في فقد تعتدل العراك وتنفرد وحده فهما مصدران معرفان
والحال هو العامل المحذوف او هما وافعان موقع معتركًا ومنفردًا
فالحال وان كانت معرفة في الظاهر لكنها نكرة في الحقيقة بمعنى هو شان
المعهود الذهني او هما ظرفان على التوسع اي ارسلها زمان العراك
ومررت به زمان وحدته وصف ذي الحال التعريف لانه محكوم عليه
ولانه لو كان نكرة لالتبس بالموصوف في نحو ضربت رجلًا راكبًا فان
نقدم الحال على صاحبها جاز تنكيره لعدم الالتباس بالموصوف لان
الصفة لا تتقدم على الموصوف ومثل نحو جاءني راكبًا رجل لئلا يتوهم
فان تقدم الحال على ذي الحال جاز تنكيره نحو جاءني راكبًا رجل منى

ان التقديم لازم في مثل ضربت راكبًا رجلًا لان التاخير فيه يؤدي الى
اللبس ولئلا يلتبس بلازم في مثل جاءني راكبًا رجل لانه لا التباس فيه بالتاخير
اولم يكن ثم اعلم ان المصنف اطلق وجوب التقديم عند تنكير ذي الحال
الا ان فيه تفصيلًا وهو انه يجب التقديم اذا لم يكن تنكير النكرة موصوفة
ومصدرة بالاستفهام وواقعة في سياق النفي ولا مفصل لا بينها و
بين الحال بالا ولا مشاركة للمعرفة في الحال فالوجه ان يقال تركه لا يشتبه
بناء على الشهرة ورمز الى المقصود بالامثال فلو اتى بالخبر وبهذا دفع الا
بهام عن الجملة لا والمراد بالابهام في الجملة احتمال المجاز في الجملة اي في
الاسناد نحو طاب زيد نفسًا فان في هذا الاسناد احتمال المجاز لانهم
يتجوزون ويسندون الطيب الى زيد لطيب عيشه او رائحته او غيرهما
فاذا قيل نفسًا تبين المراد وظهر ان الاسناد حقيقة واسناد الطيب
الى زيد من جهة نفسه لا من جهة اخرى وبالابهام في المفرد ان لا يكون
في الاسناد احتمال المجاز وعلى تقدير ان يكون فيه احتمال المجاز ان لا يف
يد التمييز نحو عندي رافود خلًا اذ لا يتجوز في هذا الاسناد ولا يسندون

الحصول عند المتكلم الى الراقود مع ان الحاصل عنده لا يكون راقودا
بل شيئا آخر يتعلق به وكذلك منوان سمنا وعشرون درهما وملؤه
عسلا بل في احد طرفيه ابهام يقتضي التمييز لازالته وذلك الابهام اما
في المفرد المقدار باعتبار الموزون نحو عندي منوان سمنا او باعتبار
المكيل نحو عندي قفيزان برا او باعتبار المعدود نحو عندي عشر
ون درهما او باعتبار ما فيه نحو راقود خلا او باعتبار المقيس
نحو ولي ملؤه عسلا فانك لو قلت لي ملؤه يعلم المخاطب ان عندك شيئا
تقيسه بملء هذا الاناء لكن لا يعلم انه عسل او غيره فاذا قلت
عسلا تبين المقيس وظهر انه عسل او باعتبار الممسوح نحو ما في السماء
موضع كف سحابا او في غير المقدار باعتبار المادة نحو له خاتم حديدا
والذي يتم بالتنوين وبنون التثنية منهما يجوز اضافته الى التمييز نحو
راقود خل وخاتم فضة والخفض اكثر في الثاني وما يتم بالاضافة ويشبه
نون الجمع لا يجوز تركه الى الاضافة لا يقال ملؤه عسل لانه ان قدر اضا
فة الملء يلزم ظرفية العسل وان قدر اضافة الاناء يلزم ان يكون

العسل بيانا للاناء واضافة المجموع اضافة الاجزاء في الحقيقة لان المجموع
هو الاجزاء مع الهيئة الواحدانية فامتناع اضافة الاجزاء يستلزم
امتناع اضافة المجموع وكذا لا يقال عشرو درهم او عشرون درهم لان
الاول يستلزم سقوط ما هو من نفس الكلمة بسبب الاضافة والثاني
يستلزم ثبوت ما هو شبيه بنون الجمع في الاضافة فاضافة باب عشرين
لادائها الى اجتماع المتنافيين ممتنعة مطلقا لا يضاف الى التمييز ولا الى غيره
قوله والمستثنى بالا الخ اي ثالث الملحقات هو المستثنى بالا بعد كلام موجب
اي غير مصدر بحرف نفي او نهي او استفهام قال بالا لان المستثنى بغير
وسوى وسواء واجب الجر وبحاشا مختار الجر جائز النصب على المفعولية
وبعدا وخلا مختار النصب على المفعولية وجائز الجر وبما عدا وما خلا وا
جب النصب على المفعولية وبليس ولا يكون واجب النصب على الخبرية
وقال بعد كلام موجب لان المستثنى بالا بعد كلام غير موجب لا يجب
نصبه بل يختار فيه البدل ويجوز النصب على التشبيه والالحاق اذا ذ
كر المستثنى منه بخلاف ما استثنى بالا بعد كلام موجب فانه واجب النصب

على التبليه والالحاق ولا مساغ للبدل فيه لانه لو ساغ البدل فيه لساغ
التفريغ والتفريغ لا رائم الى الفساد فاسد اما ادائه الى الفساد فلانه لو
قيل جاءني الا زيدا وارد جاءني زيد لزم زيادة الا وهي باطلة قطعا
وان ارد ما جاءني زيد لزم ان يكون الا نافية للفعل مذكورة بعده
وهو باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جاءني الا زيدا لزم منه مجيء من سوى
زيد وهو غير معقول وهذا وجه معقول ايضا لانه عند عدم القرينة
على الخاص وجب الصير الى تقدير العام فالمعنى جاءني كل الناس الا زيدا
لكن يرد ان اسقاط المبدل منه مشروط بان لا يلزم منه فساد اذ لو
لزم منه فساد لم يجز الاسقاط كقوله تع وجعلوا لله شركاء الجن فان الجن
بدل من شركاء ولو اسقطت المبدل منه تع جعلوا لله الجن وهو ظاهر
الحرازة فللبدل مساغ بدون التفريغ في الجملة في بعض المواد قوله وان
كان الفصيح هو البدل لا حال فالاية جواز النصب في غير الموجب على
الالحاق اذا ذكر المستثنى منه ان لم يكن الفصيح هو البدل وان كان
الفصيح فيه هو البدل اي الرفع على البدلية في المثال المذكور يعني ان

فصاحة البدل وكونه مختارا لا ينافي جواز النصب على الالحاق وانما قلنا

على التشبيه والالحاق ولا مساغ للبدل فيه لانه لو ساغ البدل فيه لساغ
التفريغ والتفريغ لادائه الى الفساد فاسد اما ادائه الى الفساد فلانه لو
فلم يكن للبدل مساغ فيه
[illegible] باطلة قطعا

فصاحة البدل وكونه مختارا لا ينافي جواز النصب على الالحاق وانما قلنا
اذا ذكر المستثنى منه لانه اذا لم يذكر يعرب المستثنى على حسب العامل
ان اقتضى رفعه يرفع نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى نصبه ينصب نحو ما رأيت
الا زيدا وهكذا نحو ما زيد الا قائم وما مررت الا بزيد ولم يذكر
اعتمادا على المثال وعلى وضوح اعتباره في جواز البدل وروما للاختصار
سيما في هذه الرسالة قوله والمستثنى المقدم الخ اي وثالث الملحقات هو
المستثنى بالا المتصل المؤخر عن المستثنى منه المذكور ما استثني هو منه
في كلام موجب وغير موجب والمستثنى بالا المتصل المقدم على المستثنى منه
والمستثنى بالا المنقطع عن المستثنى منه بان لا يكون من افراده قدم او
اخر نحو ما جاءني احد الا حمارا فان حمارا ليس من افراد احد لانه لذي العلم
وكذا اذا قيل جاءني بنو تميم الا زيدا من الحجازيين يكون منقطعا لان من
هو من هذه القبيلة لا يكون من تلك القبيلة اذا تنقش هذا فنقول ان
ان المنقطع بالا والمقدم بالا كلاهما واجب النصب على الالحاق لانه
لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية وكلاهما لامتناع تقدم التابع

على المتبوع ممتنع وكذا المنقطع لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية

وكل منهما ممتنع اما امتناع البدل فلامتناع كونه احد الابدال الاربعة

اما امتناع الاقسام الثلثة فظاهر لان الحمار ليس كل القوم ولا بعضه

وليس بينهما ايضا ملابسة واما امتناع بدل الغلط فلانه بدل عن

الغلط ولا غلط ههنا واما امتناع الوصفية فلان كون احد غير حمار

معلوم بالضرورة فيقع التقييد بالوصف ضايعا وبنو تميم يجوزون البدل

في المنقطع في غير الموجب اذا ذكر المستثنى منه بحكم التغليب ويقولون ما

جاءني احد الا حمار اي الا هذا الاحد فالحمار صار احدا بالتغليب فيكون

بدل البعض من الكل اعلم ان شبه الحال والتمييز والمستثنى بالمفعول هو

ان هؤلاء فضلة كالمفعول يجيء بعد تمام الكلام وان للمستثنى شبها

خاصا بالمفعول معه من حيث ان العامل يعمل فيهما بواسطة قوله وحكم

غير كحكم الاسم الواقع بعد الا الخ يعني ان المستثنى بعد غير لكونه مضا

فا اليه واجب الخفض واما نفس الغير فحكمه في الاعراب كحكم الاسم الوا

قع بعد الا على التفصيل المذكور يجب نصبه في الموجب وعند التقديم

او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو

عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو

جاءني القوم خلا زيدا اذ هو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو

خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل

فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الا

ستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفا

علهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل

منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني

القوم خلا وعدا مجيئهم جامي جامي جامي جامي جامي

او الحالي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية جامي

او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب

وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء

كان في كلام موجب او غيره نحو جاء الا زيدا

القوم وما جاء الا زيدا احد لامتناع تقديم

البدل على المبدل منه او منقطعا جامي

والمراد بالغايات الظروف المطلقة اي الغير المقيدة بقيد الانقطاع عن الاضافة مجازا فانها في الحقيقة عبارة عن الظروف

المنقطعة عن الاضافة

اذكر المستثنى

الغير الموجب وكذا في سائر الصور

حيث ان كلا منهما فضلة

ان امامك في فمت امامك

اي وجه الشبه

من الامكنة الى انقطاع الارض

يتناول جميع من سوى زيد فكما

بيان للابهام

لكن غير في جاء القوم غير زيد نصب

كان الخ اي في الافعال الناقصة صرح بكان

صالته ووجه نصب خبر هذا الباب انه بمنزلة

لكثرة استعماله واقسامه منه

الطرفين فكما ان المتعدي رافع وناصب كذلك

رافعا وناصبا فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه

باب كان

بدل قوله والاسم في باب ان الخ اي في الحروف المشبهة بالفعل

انما نصب هذا الباب اسمه اي المبتدا لانه بمنزلة المتعدي في اقتضاء

الطرفين فنصب المبتدا ورفع الخبر نصب المتعدي مفعوله ورفع المتعدي

فاعله والتزم تقديم المنصوب هنا لان المتعدي له عملان اصلي وهو تقديم

اي في باب ان

على المرفوع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعدما خلا وما عدا لان ما
فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او
خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا مجيئهم من زيد وجاوز بعضهم
او مجيئهم جاى

على المتبوع

وكل منهما ممتنع

اما امتناع الاقسام

ولبس بينهما ايضا ملا

الغلط ولا غلط ههنا و

معلوم بالضرورة فيقع التقييد

لانه لا يطلق الا على ذوى العلم

في المنقطع في غير الموجب اذا ذكر المـ

واما في الموجب فلا

جاءني احد الا حمار اى الا هذا الاحد

بدل البعض من الكل اعلم ان شبه الحال و

اى وجه الشبه

ان هؤلاء فضلة كالمفعول تجيء بعد تمام الـ

وهو الفعل

خاصا بالمفعول معه من حيث ان العامل يعمل فيهما

اى لا يوجد في غير المستثنى

غير كحكم الاسم الواقع بعد الا الخ يعني ان المستثنى بعد

فا اليه واجب الخفض واما نفس الغير فحكمه في الاعراب

فع بعد الا على التفصيل المذكور يجب نصبه في الموجب وعند التقديم و

وارسلها العراك اه ومررت به وحده ونحوه
مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا
على اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين
احدهما انه مصادر لافعال محذوفة اى
تعترك العراك وتنفرد وحده اى انفراده و
تجهد جهدك فهذه الجملة الفعلية و
قعت حالا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة
في موضع النكرة اى معتركة
ومنفردا ومجتهدا فالصور
وان كان معارفا فهي
تقدير النكرة

والمراد بالغايات الظروف المطلقة اى الغير المقيدة بقيد الانقطاع عن الاضافة مجازا فانها في الحقيقة عبارة عن الظروف

هنا

وعند الانقطاع ويجوز نصبه ويختار البدل في غير الموجب اذا ذكر المستثنى

اى في الكلام الغير الموجب وكذا في سائر الصور

منه لكن النصب في المستثنى بالا على التشبيه بالمفعول من حيث ان كلا منهما فضلة

وفي غير على التشبيه بالغايات في الابهام وذلك ان امامك في قمت امامك

اى لفظ غير اى الظروف اى وجه الشبه

مبهم يتناول جميع ما يحاذى امام المخاطب من الامكنة الى انقطاع الارض

بيان للابهام

كذلك غير في جاءني القوم غير زيد مبهم يتناول جميع من سوى زيد فكما

بيان للابهام

ان امامك منصوب على الظرفية كذلك غير في جاء القوم غير زيد نصب

على التشبيه به قوله والخبر في باب كان الخ اى في الافعال الناقصة صرح بكان

واضاف الباب اليه لاصالته ووجه نصب خبر هذا الباب انه بمنزلة

لكثرة استعماله واقسامه منه

المتعدى في اقتضاء الطرفين فكما ان المتعدى رافع وناصب كذلك

هذا الباب كان رافعا وناصبا فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه

اى باب كان

بالمفعول قوله والاسم في باب ان الخ اى في الحروف المشبهة بالفعل

وانما نصب هذا الباب اسمه اى المبتدا لانه بمنزلة المتعدى في اقتضاء

اى باب ان

الطرفين فنصب المبتدا ورفع الخبر نصب المتعدى مفعوله ورفع المتعدى

اى هذا الباب اى كنصب المتعدى

فاعله والتزم تقديم المنصوب هنا لان المتعدى له عملان اصلي وهو تقديم

اى في باب ان

على المرفوع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الفاعل الى المرفوع على المنصوب وفرعي وبعد تقديم المنصوب على
المرفوع فاناسب للفرع عمله الفرعي ولان تقديم المرفوع في هذا الباب
يؤدي الى اللبس بالفعل تامل قولوا اسم لا لنفي الجنس لا قال لنفي الجنس
لان اسم لا بجمعه ليس من الحروف عاف وقال اذا كان مضافا او مضافا اليه
له لانه اذا انتفى الامران جميعا بني على الفتح او على ما يقوم مقامه من البناء
في لا غلامين لك والكرة في لا مسلمات في الدار اما حالة البناء فتضمنه
معنى من الاستغراقية لان لا غلام في قولنا لا من غلام لان لا لاستغراق
النفي وكلمة من لتاكيد استغراق النفي فكان ما بعد لا هذه الموقوع من
الاستغراقية فحيث لم يوجد ها ملفوظة حكموا بتقديرها مع ان اظهارهم
اياها في لا غلام لك شاهد صدق على ذلك وبناء على الحركة لعروض
البناء وعلى الفتح او ما يقوم مقامه للخفة واما المفرد فمفتوح كانه
قيل ما حال اسم لا هذه اذا لم يكن مضافا ولا مضافا اليه فقال واما
المفرد فمفتوح اي مبني على الفتح او على ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز
ويجوز ان يكون قد بنى الامر على الاعم الاغلب اذ الاغلب فيه هو البناء

على الفتح وعلة البناء على الفتح قد ذكرناها فلا نعيدها وقولهم لا اب لك
ليس بورد نقضا على قاعدة البناء لان ابا مضاف الى الكاف واللام مقحم
لتاكيد الاضافة وليخفف نكارة الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير
لا ابا لك موجود وقيل هو مفرد والقياس لا اب لك لانه ليس بمضاف
ولا مضاف له لكنه شبه بالمضاف لمشاركته له في النسبة اللازمة فاخذ
حكم المضاف
الاسم نكرة كما
بني مقتضيا لها والخبر
البناء وهو النفي فائدة المفرد
ان لكم بنفي بانتفاء
بعد البناء هنا
المضارعة له
النفي للجنس
واقتضاء الطرفين
مشروطا بالمعقول والتزام هنا
مخالفة الاصل في تقديم المرفوع مع ان
وهو الفعل المتعدي
تقديم المرفوع اصل لا مقتضي للعدول عنه لان لفظ ما ولا البعد من

الفاعل اى المرفوع على المنصوب وفرعى وهو تقديم المنصوب على
المرفوع فالمناسب للفرع عمله الفرعى ولان تقديم المرفوع فى هذا الباب
يؤدى الى اللبس بالفعل تامل قوله واسم لا لنفى الجنس الخ قال لنفى الجنس
لان اسم لا بمعنى ليس من المرفوعات وقال اذا كان مضافا او مضارعا
له لانه اذا انتفى الامران جميعا بنى على الفتح او على ما يقوم مقامه من الياء
فى لا غلامين لك والكسرة فى لا مسلمات
معنى من الاستغراقية لان لا غ
النفى وكلمة من لتاكيد
الاستغراقية
اياها فى لا غ
البناء وعلى الفتح او
قيل ما حال اسم لا هذه اذا لم يكن
المفرد فمفتوح اى مبنى على الفتح او على ما يقو
ويجوز ان يكون قد بنى الامر على الاعم الاغلب اذ الاغلب فيه هو البناء

على الفتح وعلة البناء على الفتح قد ذكرناها فلا نعيدها وقولهم لا ابا لك
ليس يرد نقضا على قاعدة البناء لان ابا مضافة الى الكاف واللام مقحم
لتاكيد الاضافة وليتحقق نكارة الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير
لا ابا لك موجود وقيل هو مفرد والقياس لا اب لك لانه ليس بمضاف
ولا مضارع له لكنه يشبه بالمضاف لمشاركته له فى النسبة اللامية فاخذ
حكم المضاف فانتصب بالالف فالاسم نكرة كما هى مقتضاها والخبر
مذكور كما هو الاصل ان قيل كما ان علة البناء وهى التضمن قائمة فى المفرد
قائمة فى المضاف والمضارع له فلم لم يبنيا قلنا كما ان الحكم ينتفى بانتفاء
العلة كذلك ينتفى لوجود المانع عنه والاضافة وكذا المضارعة له
يمنع البناء قوله وخبر ما ولا بمعنى ليس الخ اى بخلاف خبر لا لنفى الجنس
فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الالحاق انهما فى اقتضاء الطرفين
كالمتعدى فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول والتزم هنا
تقديم المرفوع ليجرى الفرع على سنن الاصل فى تقديم المرفوع مع ان
تقديم المرفوع اصل لا مقتضى للعدول عنه لان لفظة ما ولا ابعد من

www.alukah.net

والتميمية رفعهما على الابتداء والخبر متن

هيئة الفعل بخلاف باب إن فإن تقديم المرفوع فيه يؤدي إلى اللبس

قوله وهي اللغة الحجازية أي لغة إعمال ما ولا عمل ليس هي اللغة الحجازية

فإن قلت لا تقدم للفظة اللغة فكيف يرجع الضمير إليها قلت هي متقدمة

ذهنا وبمنزلة تقدم لفظا بناء على قوة القرينة وهي عد الخبر من المنصوب

بات والنصب لغة حجازية وكون الخبر لفظة اللغة كقوله تع ولا يؤم

لكل واحد منهما السدس وكقوله تع كلا إنها لظى نزاعة للشوى الضمير

في الأول للميت بقرينة الميراث وفي الثاني لجهنم بقرينة ذكر لظى وبقرينة

النزع والشوى اعلم أن سندهم في الإعمال عقلي ونقلي أما العقلي فهو

أن شبه الشيء للشيء يقتضي أخذ حكمه كباب إن فإنه لما أشبه بالمتعدي في

اقتضاء الطرفين أخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب فشبه هاتين بليس

يقتضي أخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب وأما النقلي فقوله تع ما

هذا بشرا فإن ما فيه بمعنى ليس وقد عملت وبنو تميم لا يعملونهما عمل

ليس وحجتهم في ذلك أنهما تدخلان على الفعل والاسم جميعا والعامل

يجب أن يختص بقبيل معموله ويقرؤون ما هذا بشر بالرفع على طبق

نفي منهم أثر المصحف فإنه يوافق الحجازيين في ذلك قلنا إلا

لأن لا التي لنفي الجنس عاملة بالاتفاق مع أنها تدخل على

فإن قالوا الداخلة على الفعل ليست نافية الجنس قلنا

الداخلتان على الفعل ليستا بمعنى ليس مع أن قراءتهم قوله تع

بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لأن قراءة النصب

بني تميم عن الإجماع إن قيل لم يبين اختلاف الفريقين

لم لم يبينه في بحث الاسم مع أنه متقدم على هذا البحث

الإعمال إنما يظهر في الخبر إذا اسمهما مرفوع سواء أعملا

إذا تقدم الخبر أي إذا تقدم خبرهما على اسمهما لأن

لهما ممتنع أعملا أو لم يعملا أو انتقض نفيهما بإلا يبطل

اسمهما وخبرهما على المبتدأ به والخبرية لازم أما بسبب

ضعيفتان في العمل ووضعهما على تقديم المرفوع فإذا تقدم

عن اسمهما الأصلي فيبطل العمل لبطلان الوضع وتغير

المصنف وغيره أطلقوا بطلان العمل بتقديم الخبر مطلقا

أو انتقض النفي بإلا فالرفع نحو ما منطلق زيد وما زيد إلا منطلق متن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هيئة الفعل بخلاف باب إن فإن تقديم المرفوع فيه يؤد

قوله وهي اللغة الحجازية أي لغة إعمال ما ولا عمل ليس

فإن قلت لا تقدم للفظة اللغة فكيف يرجع الضمير إليها فقد

ذهنا وبمنزلة تقدم لفظا بناء على قوة القرينة وهي عدا

بان والنصب لغة تميم وكون الخبر لفظة اللغة كقول

لكل واحد منهما الرئيس وكقوله تع كلا إنها لظى نزاعة

في الأول للبيت بقرينة المبرات وفي الثاني لجهنم بقرينة

النزع والشوى اعلم أن سندهم في الإعمال عقلي ونقلي

أن شبه الشيء للشيء يقتضي أخذ حكم كبابه أن فإنه

اقتضاء الطرفين أخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب فيه

يقتضي أخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب وأما الن

هذا بشرا فإن ما فيه بمعنى ليس وقد عملت وبنو تميم

ليس وحجتهم في ذلك أنهما لا دخلان على الفعل والاسم

يجب أن يختص بقبيل معمولهما ويقرون ما هذا مبشرا

الفهم الآتي أقنع منهم أثر المصحف فإنه يوافق الحجازيين في ذلك قلنا ألا

لزام متروك لأن لا التي لنفي الجنس عاملة بالاتفاق مع أنها تدخل على

الفعليتين أيضا فإن قالوا الداخلة على الفعل ليست نافية للجنس قلنا

في جوابهم كذا الداخلتان على الفعل ليستا بمعنى ليس مع أن قراءتهم قوله تع

ما هذا بشرا بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لأن قراءة النصب

فلا وجه لعدول بني تميم عن الإجماع إذ قيل لم يتبين اختلاف الفريقين

في بحث الخبر ولم يبينه في بحث الاسم مع أنه متقدم على هذا البحث

قلنا لأن أثر الإعمال إنما يظهر في الخبر إذ اسمها مرفوع سواء أعملا

أو لم يعملا وإذا تقدم الخبر إذ تقدم خبرهما على اسمهما لأن

تقديم الخبر عليهما يمتنع أعملا أو لم يعملا وانتقض نفيهما بالا يبطل

عملهما فرفع اسمهما وخبرهما على المبتدأ به والخبرية لازم أي بسبب

التقديم فلأنهما ضعيفتان في العمل ووضعهما على تقديم المرفوع فإذا تقدم

الخبر بطل وخرجا عن سمتهما الأصلي فبطل العمل لبطلان الوضع وتقرر

السمت اعلم أن المصنف وغيره أطلقوا بطلان العمل بتقديم الخبر مطلقا

أو انتقض النفي بالا فالرفع نحو ما منطلق زيد وما زيد إلا منطلق مثل

سواء كان ظرفا او غير ظرف وليت شعري لم لم يسوغوا بقاء العمل مع
تقدم الخبر الظرف كما في باب ان اللهم الا ان يقال فرق ما بين البابين
في قوة الشبه وضعفه لان لباب ان شبها بالفعل المتصرف بالوجوه وهذا
الباب يشبه بالفعل الغير المتصرف معنى واقتضاء لا لفظا فجوزوا بقاء
العمل مع تقديم الخبر الظرف في ذلك الباب ولم يجوزوا في هذا واما بسبب
الانتقاض فلان عملهما ثمرة المشابهة من جهة النفي فاذا انتقض النفي
بطل شجرة المشابهة فيبطل ثمرة العمل مثل للتقديم والانتقاض من ما فقط
لانهما اذا ابطلا عمل ما التي هي اقوى في التشبيه بليس لانها لنفي الحال كليس
فابطالهما عمل لا يكون بطريق الاولى واذا وعيت ما تلونا عليك فاعلم
انهما اذا عطف على خبرهما بحرف عطف ناقض للنفي كبل ولكن يبطل
عملهما في المعطوف لبطلان سبب العمل نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن
قاعد وان عمل ما يبطل بزيادة ان نحو ما ان زيد قائم وزيادتها بعد
لا في كلامهم لم يثبت المجرورات على ضربين الخ اقول اي المجرورات
باعتبار عامل الجر على ضربين مجرور بالاضافة اي بالمضاف اي بسبب

اضافته فالباء داخلة على سبب العمل لا على العامل لان الجر علم الاضافة و
العامل يعمل الجر ليكون علما عليها وقيل عامل الجر هو الحرف المقدر لان حرف الجر
عامل بالاتفاق وعمل المضاف الجر لم يثبت بعد وعند التردد وجب المصير
الى ما هو قطعي العمل وقيل ان العامل هو المضاف والحرف المقدر كلاهما
اما الحرف فلانه اصل في عمل الجر واما المضاف فلان لفظ حرف الجر ساقط و
المضاف نائبه والحق هو الاول لان المضاف لنيابته عن حرف واقتضائه
المضاف اليه بعمل الجر واضمار الجار ضعيف مع ان قولهم غلام زيد في قوة
غلام لزيد مجوز منهم وبيان لان المضاف لتضمنه معنى اللام يعمل الجر لا
تحقيق منهم كيف والمضاف اليه بمنزلة التنوين والفصل بينه وبين المنون
بشيء لفظا او تقديرا بديهي البطلان ولو سلم فالواجب ح ثبوت التنوين
وعدم تعريفه كما اذا ظهر صورة اللام مع ان توارد العاملين على
معمول واحد مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع على رفضه قوله والاضافة
على ضربين الخ اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية اي مفيدة
للمضاف معنى لا وجود لذلك المعنى قبل الاضافة وهو تعريفه اذا كان اليه معرفة

معرفة وتخصص اذا كان نكرة وقوله وهي التي بمعنى اللام تفسير لها بالنظر
الى علاقة ثابتة فيها اذ بهذه الاضافة لا بد فيها من تحقق علاقة بين المضاف
والمضاف اليه تامة او في الجملة حتى تصح الاضافة للتصحيح بها وتصادق
للفعول مركزها لا يقال السمن كوكب زيد لعدم العلاقة بخلاف كوكب الخرقاء
سهيل لان فيها اذ في علاقة لجذبها وعلمها حين طلع فتذكر العلاقة ان كانت
اختصاص المضاف بالمضاف اليه بمعنى التملك نحو غلام زيد ومولى غانم او
بمعنى هو بمنزلة التملك نحو ابوه وابنه واخوه وجاره وعلم وصل الفرس
كانت الاضافة بمعنى اللام التي هي للاختصاص والتملك وان كانت تعلق
المضاف بالمضاف اليه مع صحة تضاد فيهما نحو خاتم فضة في ثم اضيف الى فضة
لتخصص امره بالاضافة وتبين انه من اي جنس هو مع الكراهة ان كانت الاضافة
وحلت المضاف اليه على المضاف وقلت هذا الخاتم فضة لجاز اسد كلام
لتغايرهما مفهوما واتحادهما ذاتا فهما شيئان على الايجابي كانت الاي
اضافة بمعنى من وان كانت ظرفية المضاف اليه للمضاف نحو مكر الليل
الى مكر في الليل وقولهم في تاريخ سنة اثنين وسبعين اي في تاريخ سنة

احبذا

قال الشاعر احبذا ريح الوليد لدى ريح الخزامى في البلد هكذا كل الوليد لم يلد قبل الاحد عشر شهرا

في راس اثنين وسبعين كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر هذا القسم
لقلته مع انه يمكن ادراجه في التي بمعنى اللام لان للظروف نوع اختصاص
بالظرف اختصاص الكلي بالفرس ثم ههنا بحث فيما سبق العام وهو ان هذه
الاضافة كاللام في انها قد يشار بها الى حقيقة معينة كقولك جاء غلام زيد
مشيرا الى شخص معهود كغانم وقد يشار بها الى حقيقة معلومة في ضمن
حقيقة ما كقولك جاء غلام زيد مشيرا الى فرد ما من افراد الحقيقة المعلومة
مضافا الى زيد بملابسة التملك اي جاء فرد ما منسوب الى زيد بالتملك من
افراد الحقيقة المعلومة سالما او غانما او آخر وقد يشار بها الى نفس الحقيقة
كقولهم ماء المهند بارد خير من ماء المورد اي هذه الحقيقة خير من تلك
الحقيقة وقد يشار بها الى الحقيقة المعلومة في ضمن جميع الافراد نحو قوله
تعالى ان الانسان لفي خسر اي الارض النفي من الخسران اي يطلق على كل فرد من افراد
هذا الجنس الربح والقوة من الخسران كذا قيل والحق ان القصد فيه
الى الجنس اي يدل على هذا الجنس والمثال الاسلم لم نحو ضربت زيدا قائما او
نحو عبدي احرارا اي لا يقع ضرب مني على زيد الا حال قيامه وكل فرد

فاح الطيب يفوح اذا تضوع صباح اي تحرك فانتشر

من افراد الحقيقة المعلومة المنسوبة الى بالتملك حتى الى جميع جنبهدى اصواته

قصدا بالاضافة الى العموم والاستغراق قوله وهي اضافة اسم الفاعل الى

مفعوله الى اضافة اسم الفاعل المتعدى الى المفعول به واحتيج في ذلك على

ذلك المفعول به لتحليل الاضافة لتنصيبه وذلك بان كان قد قارن شرط عمله

الذي هو الاعتماد على احد الاشياء الستة واقتران احد الزمانين

وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا او الى الظرف المتسع نحو يا سارق

الليلة اهل الدار ويا راكب الجمل ويا جالس امام المسجد قوله والصفة المشبهة

الى فاعلها نحو حسن الوجه الاصل حسن وجهه لما اضيف الى الوجه سقط

الكناية وعوض عنها اللام فحصل التخفيف من غير وجه سقوط الكناية و

سقوط التنوين وتبدل الضمة بالكسرة وكذا اضافة اسم الفاعل اللازم

الى فاعله نحو زيد قائم الاب اى قائم ابوه واسم المفعول اللازم الى القائم

مقام فاعله نحو زيد معمور الدار اى معمور داره فلم يذكر بها رفعا لما

فحصل مع امكان معرفتهما بالمقابلة الى اضافة الصفة المشبهة لان كلا

من المضاف من صفة لازمة كالصفة المشبهة والمضاف اليه فبقى الاضافة

المعنوية من تجريد المضاف للحال

احكامهما وشرايطهما فقال ولا بد

الى عن التعريف باحدى طرق من

باعث الاضافة ولو عكس ضاعت

ثم اضيف وقيل الغلام زيد

زيد ثم ادخل اللام وقيل الغلام

تعريف الآخر وقول الكوفيين

واستعمال الفصحاء مردود

تعريف والحكم هو المعدود

كونه عمدة وركنا من الكلام

معدود لبيان الجنس اضافته

باطلة يمكن جريها في

والمعدود مقصود يا

للانشاد وقال ثلث

فالعل المراد بالتنوين في مثل سيبويه التنوين

المحلي لا اللفظي لان جزء الثاني يكون صوتا

مبنيا على السكون فاعرف ابراهيم

بناء على السكون حالة الافراد لانبائه عن التنوين

حالة التركيب وابن الافراد من التركيب في

المحل ما محله رد هذا القول وهو واما

سيبويه ونحوه من الاسماء فهو اسم مبني

مع صوت فجعلا اسما واحدا وكسر وآخره الى

فينون في التنكير انتهى وقوله

سيخفاف فلا منافاة بين كلاميه هذا ما اكد

ان ايد التوفيق بجميل التحقيق حاجي احمد

من افراد الحقيقة المعلومة المنسوبة الى بالتملك كما الى جميع طبيدى اصداده

فصدا بالاضافة الى العموم والاستغراق قوله وهي اضافة اسم الفاعل الى

مفعوله اي اضافة اسم الفاعل المتعدي الى المفعول به احتيج لاجل ذلك على

ذلك المفعول به لتحليل الاضافة لتنصيبه وذلك بان كان قد قارن شرط عمله

الذي هو الاعتماد على احد الاشياء الستة واقتران احد الزمانين

وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا او الى الظرف المتسع نحو يا سارق

الليلة اهل الدار و

قوله ان يقدر لفظ الجميع الخ ان يقدر لفظ الجميع واولا

وبالذات لصحة الوجوه التي ذكرت في حصر الكتب

وتعريفات الاقسام الى صلة من ذلك الوجوه

لكن حذف جزء من كل طرفين اختصارا وشاكسه المحذوف

يكون الباقي في كل منهما دليلا على المحذوف

في الآخر ومثل هذا التاويل احوال التاويلين

للشيخ المشارك في كلام الفاضل الشارح الى ان

نحو اعود نعود فرع لبعد فانوع ما قاله الفاضل

محمد البابلي محمد بن يوسف

قوله لا باعتبار العوامل الخ فيه للاصالة فقط

من النظر الى الرفع وغيره واما كان اصلا لها

اليها فيه للاصالة لكن بالنظر الى

مرفوع كما اشير اليه قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف لا لما

بين المعنوية واللفظية اراد ان يبين احكامهما وشرايطهما فقال ولا بد

في المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف اي عن التعريف باحدى طرقه من

العلمية وغيرها لانه لو تعرف ثم اضيف ضاعت الاضافة ولو عكس ضاعت

اللام يعني اذا دخل اللام مثلا وقيل الغلام ثم اضيف وقيل الغلام زيد

ضاعت الاضافة ولو اضيفا اولا وقيل غلام زيد ثم ادخل اللام وقيل الغلام

زيد ضاعت اللام لاغناء تعريف كل منهما عن تعريف الآخر وقول الكوفيين

الثلثة الاثواب والاربعة الكتب لحن لغة العباس واستعمال الفصحاء مردود

وحيلتهم في ذلك ان المقصود بالذات من جهة التعريف والحكم هو المعدود

فادخل اللام عليه لذلك وادخل على العدد ايضا لكونه عمدة وركنا من الكلام

بحسب الظاهر لا لافادة التعريف واضيف الى المعدود لبيان الجنس

بيانية لاتحادهما ذاتا وقيل الثلثة الاثواب وهي باطلة يمكن جريها في جميع

جزئيات الاضافة البيانية مع ان كلا من العدد والمعدود مقصود بالذات بالجنسين قال الشاعر

مرفوع كما اشير اليه قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف لا لما

بين المعنوية واللفظية اراد ان يبين احكامهما وشرايطهما فقال ولا بد

في المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف اي عن التعريف باحدى طرقه من

العلمية وغيرها لانه لو تعرف ثم اضيف ضاعت الاضافة ولو عكس ضاعت

اللام يعني اذا دخل اللام مثلا وقيل الغلام ثم اضيف وقيل الغلام زيد

ضاعت الاضافة ولو اضيفا اولا وقيل غلام زيد ثم ادخل اللام وقيل الغلام

زيد ضاعت اللام لاغناء تعريف كل منهما عن تعريف الآخر وقول الكوفيين

الثلثة الاثواب والاربعة الكتب لحن لغة العباس واستعمال الفصحاء مردود

وحيلتهم في ذلك ان المقصود بالذات من جهة التعريف والحكم هو المعدود

فادخل اللام عليه لذلك وادخل على العدد ايضا لكونه عمدة وركنا من الكلام

بحسب الظاهر لا لافادة التعريف واضيف الى المعدود لبيان الجنس

بيانية لاتحادهما ذاتا وقيل الثلثة الاثواب وهي باطلة يمكن جريها في جميع

جزئيات الاضافة البيانية مع ان كلا من العدد والمعدود مقصود بالذات بالجنسين قال الشاعر

الاثافي والديار البلاقع فذو اللام لا يضاف الا بعد تجرده عن اللام
عددا او غير عدد وكذا العلم لا يضاف الا بعد التنكير اي بعد ارادة فرد
ما من الافراد المسماة بهذا الاسم بتعدد الاوضاع كمضمر الحمراء و زيد
بطة وقول نجم الائمة يضاف العلم عندي مع بقاء علميته لا وثوق به لان
سبب امتناع اضافة سائر المعارف ثابت فيه ايضا واما المبهم وضمير
المتكلم فلا يقبلان التنكير فلا يضافان واما ضمير الغائب والمخاطب
وان قبلا التنكير فلا يضافان ايضا لعدم المعنى للاضافة قوله وتقول
في اللفظية الضاربا زيد الخ يعني ان شرط الاضافة المعنوية تجرد
المضاف عن التعريف بخلاف اللفظية فان التجرد فيها ليس بشرط لان
الغرض منها حصول الخفة فما وجدت فيه فهو مخرجها سواء كان
المضاف منكرا نحو ضاربا زيد او معرفا نحو الضاربا زيد فان الاصل
الضاربان زيدا لما اضيف سقط النون وقولهم الضارب الرجل
وان لم يكن فيه الخفة بوجه من الوجوه محمول على الحسن الوجه لان المضاف
في كل منهما صفة معرفة مذكور بعدها ذو اللام فان قيل ما الخفة

في الحسن الوجه قلنا سقوط الكناية وتبدل الضمة بالكسرة اذ الاصل الحسن
وجهه قوله ولا يجوز الضارب زيد اي يجوز الضارب الرجل وان لم يكن
فيه الخفة بوجه ما ولعدم شبهها بالحسن الوجه لان المضاف اليه فيها ليس بذي
اللام كما في الحسن الوجه خلافا للفراء فانه يجوزه مستندا بان الاضافة سا
بقة على اللام او بانه محمول على الضاربك وكلاهما مدفوع اما الاول فلان
اللام لكونه لتحقيق ذات الاسم سابقة على الاضافة التي هي لتحقيق العارض
اي الخفة واما الثاني فلوجوب المناسبة التامة في الحمل كما بين الحسن الوجه
والضارب الرجل ولا مناسبة تامة بين الضاربك والضارب زيد حتى يحمل
احدهما على الآخر والضاربك ونحوه محمول على ضاربك لانهم لما رفضوا
ان يجمعوا بين التنوين والمتصل في ضاربك وان يقولوا ضاربك اوجبوا
الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين وقالوا ضاربك فحملوا عليه
الضاربك والضاربه والضاربانه والضاربي والضارباني والضواربك
والضربك بناء على كون المضاف صفة في الكل والمضاف اليه ضميرا متصلا
ومنهم من قال بالخفة في هؤلاء باستبدال المنفصل متصلا بناء على ان الاصل

هو الضارب اياك كما اضيف القلب المنفصل متصلاً فصار الضارب كه

الامام عبد القاهر قدس سره العزيز على ان المتصل في نحو الضارب كه

ضمير منصوب في لا حاجة الى تكلف الحل او الاستبدال لانه ح ليس من باب

الاضافة والمعنوية تعرف كل مضاف الى معرفة اي بخلاف اللفظية فا

نها تفيد الخفة فقط بخلاف المعنوية فان المقصود الاصلي منها تعرف

المضاف وان حصل التخفيف ايضا وانما قال الى معرفة لان الاضافة الى نكرة

لا تعرف المضاف لان تعرف المضاف بالاضافة سريان في جزئي كتكيف

الحجر بكيفية الحرارة عند مجاورته النار فاذا كان المضاف اليه نكرة فكيف

يسري منها التعريف الى المضاف ثم تعرف المضاف وان كان سريانا

جواريا لا بكيفية مجرد المجاورة بل لا بد مع ذلك من انضمام العهد سواء

كان المعهود فردا او الحقيقة في ضمن فرد ما او في ضمن جميع الافراد

او نفس الحقيقة من حيث هي هي الاترى انك لا تقول ماء الهند باء

خير من ماء الوند الا من هو عالم بالحقيقتين وتشير بالاضافة

الى معلوم وكذا لا تقول جاء غلام زيد مريدا به غلاما الا من هو عالم

بانه غلام فتشير بالاضافة الى معلوم لم تفيده بالخبرية في المثال الا

ول والمجيء في المثال الثاني حتى لو لم ينضم اليها عهد اصلا وقيل جاء غلام

زيد كان نكرة كغلام لزيد بلا فرق وان حصل المجاورة في الاول

الا نحو غير ومثل لا وذلك لتوغل هذا الباب في الابهام وعرافته لا تعرفه

الاضافة الى المعرفة بل تخصصه فقط الا ترى انك اذا قلت مررت برجل

غيرك على معنى مررت بك وباخر وما مررت بك بل مررت برجل يغايرك

في الاخلاف والشمائل فكل من عدا المخاطب غيره يتناوله المغير على

سبيل البدل الا اذا اشتهر الموصوف بالمغايرة للمضاف اليه او بمماثلته

نحو عليك بالحركة غير السكون وتعلم الفقه من الشافعي رحمه الله مثلي

الى صنعة رضي الله والدليل على عدم تعرف هذا الباب بالاضافة انضافه النكرة

به بعد اضافته الى المعرفة نحو مررت برجل غيرك ولو كان معرفة لم يقع

صفة للنكرة لاشتراط التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا ان قيل فليتعرف

بانضمام العهد ولكن انضاف النكرة به كانضاف المعهود الذهني الذي

هو معرفة بالاتفاق بالنكرة كقوله ونعد امرء الليم بيتا فخضت

فلنا وضع باب غير لنوع غير في الابهام على عدم العهد
ولا يضاف الا لمجرد التخصيص بخلاف المعهود الذهني فان قلت بين الفرق
بين هذا وبين المعهود الذهني حتى يتبين ان هذا النكرة وذاك معرفة
قلت ان وضع هذا الباب لفردتا ووضع المعهود الذهني لحقيقة
معهودة في ضمن فردتا فيكون هذا النكرة وذلك معرفة اما لو اورد على
الدليل وقيل لا يلزم من اضافة النكرة به نكارته كما لا يلزم من اضافة
المعهود الذهني بالنكرة فردتا ثم ان قيل نكارته كهيئة المتدل اللام
الا ان يقال المعرفة هي الحقيقة والمتصف بالنكرة فردتا ثم ان قيل
اذا كان باب غير نكرة فلم لا يجوز التعريف باللام فلنا من عادة لجا
نب اللفظ اذ غيرك في الصورة مثل غلامك واما امتناع الغلام رجل
فلئلا يلزم تخصيص الاخص بالاعم قوله وقد يحذف المضاف لا يهدا
ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف في باب الاضافة اللفظية
غير معروف في كلامهم اي نقد المفيدة لفظة الحكم لانه عند عدم القرينة يمتنع
الحذف لا يقال رايت هنيئا والمراد غلامها وعند وجودها يجوز الذي

والعتق والعتبة ازغار شام ناخفتن اساس

الذكر ايضا وقد شذ قوله عليه السلام لا ربوتون بعدما فتح في منع القوم
بهو براي ابن بهو بر لانه لا قرينة عليه في مساق الشر ولا يدل على ان الواقع
نجيه في موضع القتال بهو ابن بهو بر لا بهو بر نفسه لم لا يجوز ان يكون ذكر
بهو بر انفسه لا ابنه ولا يدل عليه العقل ايضا كما في اسئل القرية لان بهو بر
قابل للكون في موضع القتال كابنه فان قلت فكيف يحكم ح بحذف المضاف
قلت نظرا الى الواقع فان المقتول في معركة القتال انما هو ابن بهو بر
لا نفسه فالمراد بعدم القرينة في مثله عدمها بالنظر الى الكلام والى العقل
والا فالمراجعة الى نفس الامر قرينة على الحذف في الجملة والا امتنع علم الحذف
تامل قوله ويقام اليه مقامه اي يعرب المضاف اليه باعرابه ان رفعا
فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر نحو اسال القرية والاصل القرية
فحذف المضاف بقرينة السوال لان القرية جماد والسوال عن الجماد محال
واعرب المضاف اليه وهو القرية باعراب المضاف الذي هو النصب
فالقرية حقيقة لغوية والاعراب مجاز ويجوز ان يكون من قبيل ذلك
كل المكان وان ذه المكن فالقرية مجاز لغوي والاعراب حقيقة

وقيل لفظ القرية مشترك بين السوار والاهل كالعين بين المعاني
والمراد هنا هو الاهل لا السوار فح لا حذف ولا مجاز اصلا لا في لفظ
القرية ولا في الاعراب وقيل يجوز ان يكون السوال في مثله مجازا عن
تذكير القائل نفسه على طريق قولهم سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجنى ثمارك فان مقصود القائل تذكير نفسه ووعظها وحملها
على الاعتبار بملاحظة خراب العمارة وانقراض اهلها ونهيها عن
الانهماك والتوغل في طلب الدنيا لا المخاطبة بالارض والمسائلة بها
حقيقة فح لا مجاز الا في السوال وقد يترك المضاف اليه على اعرابه الاصلي
بعد حذف المضاف كما يترك المجرور بحرف الجر على جره بعد حذف الجار كقو
لهم لاه ابوك في لله ابوك ومنه مثل ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة
على راي سيبويه لانه لما لم يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين
مطلقا اي لم يجوز عطف سوداء على بيضاء والعامل في جره لفظة كل
وعطف تمرة على شحمة والعامل في نصبه ما بمعنى ليس بعاطف واحد وهو
الواو وهنا حمله على حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه فقال

لما فرغ عن المعربات التي اعرابها اصل شرع في المعربات التي اعرابها بالاتباع ركبه

والتقدير ولا كل سوداء اي جر سوداء ليس بلفظ الكل المذكور لانه
يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين بل بلفظ الكل المقدر واما
من جوز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا او في مثله فالمثال
المذكور ونحوه ليس عنده من باب حذف المضاف بل لفظة الكل المذكور
مضاف اليهما وعامل الجر فيهما جميعا الا ان اضافته الى الاول وعمله الجر فيه
بدون واسطة واضافته الى الثاني وعمله الجر فيه بواسطة الاول كحمل الماء
بواسطة الاناء والتوابع هي كل ثان معرب باعراب سابقه من جهة
واحدة اي ينصب عمل العامل على السابق والثاني انصبابه واحدة اي يعمل فيهما
معا باقتضاء السابق فقط كمن حمل الاناء والماء جميعا بحمل الاناء لكن
عمل العامل في السابق بدون واسطة وفي الثاني بواسطة السابق بخلاف
المبتدا والخبر والمفعولين في باب علمت واعطيت فان الخبر وكذا
المفعول الثاني وان كان معربا باعراب سابقه الا انه بجهتين واقتضا
ئين لان التجرد عن العوامل اللفظية يرفع المبتدا باقتضائه المسند اليه
والخبر باقتضائه المسند وكذا باب علمت ينصب المفعول الاول باقتضائه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

منسوبا اليه والثاني باقتضائه منسوبا لان وضعه لمعرفة الذات بصفة

والذات منسوب اليها والصفة منسوبة وكذا باب اعطيت ينصب الاول

باقتضائه آخذا والثاني باقتضائه ماخوذا وفيها مذاهب اخر لا يتسع نظمها

بتفصيل دلائلها نطاق هذا المختصر بعضهم لا يقول بالانصباب ويقدر

العامل من جنس المذكور في كل ومنهم من يقدر العامل في البدل والمعطوف

الغير المعرف باللام ويقول بالانصباب في البواقي قوله وهي خمسة الخ

اي بحسب الاستقراء ان قيل ما بعد اي التفسيرية من التوابع بالاجماع

لانه معرب باعراب سابقه من جهة واحدة مع انه خارج عن الاقسام

الخمسة فالحصر في الخمسة باطل قلنا هو عند الجمهور راجع الى قسم عطف البيان

فان عطف البيان عندهم قسمان احدهما ما لم يذكر بعد اي والآخر

ما ذكر بعدها وعند صاحب المفتاح راجع الى قسم العطف بالحروف لان

اي التفسيرية عاطفة عنده فالحصر في الخمسة مسلم والمنع ساقط قوله التاكيد

كيد الخ اراد به مطلق التاكيد معنويا كان او لفظيا اما المعنوي فهو

الفاظ مخصوصة نفسه نفسها انفسهما او انفسهما انفسهم انفسهن

وكذلك عينه عينها الخ وكلتاهما في المؤنث وكلاهما في المذكر وكله وكلها كلهم

كلهن واجمع جمعاء اجمعون جمع وكذلك اكتع وابتع وابصع بلا فرق

[illegible] طرا وقاطبة في قولهم رايت

[illegible] الالفاظ كلها والاتيان

[illegible] اعجبني هو والمقصود المثال

[illegible] المعنوي يؤكد جانب الحكم

[illegible] ان اسناد المجيء الى زيد

[illegible] فاذا قلت نفسه ازلت

[illegible] يؤكد جانب اللفظ

[illegible] لا يسمعه المخاطب

[illegible] او ناس فيه ومرادك

[illegible] اسمعته وازلت احتمال

السهو والنسيان وقررت ان مقصودك هو الاخبار عن زيد تحقيقا

او تجوزا وقد يؤتى به لدفع الشبهة من جانب المتكلم ايضا بيانه انك

اني كتبت اثني زوائد واحد له وواحد لي

فكتبت واحدة قبل واحدة ضرابا ثم قال

لا تكتب كذا لانه اي واحد منهما احسن لي

والاخرى لك فاني كتبت هما يقطع لخوفه الى سليمان

في سنة ١٣٠٣

www.alukah.net

وكذلك جنبه جنبها الخ وكلتا هما في المؤنث وكلاهما في المذكر وكله وكلها كلهم
كلهن واجمع جمعاء اجمعون جمع وكذلك اكتع وابتع وابصع بالاقوف
وجميعه جميعها جميعهم جميعهن وكذلك عامة لا وطرا وفاطبة في قولهم رايت
القوم طرا وفاطبة والعظم تكريرا للعظم في الالفاظ كلها والانسان
بالمرادف في الضمير المتصل نحو اكرمت وزيدا اجبني هو والمافهم المثال
على المعنوي لكونه اصلا بالنسبة الى اللفظي لان المعنوي هو كوجاء زيد الحكم
كما اذا قلت جاءني زيد فان لظان ان يظن ان اسناد المجيء الى زيد
يجوز وان الجاءي غلامه او كتابه او غيرهما فاذا قلت نفسه ازلت
احتمال التجوز وبينت ان الجاءي نفسه واللفظي هو كرجب زيد اللفظ
وتعميم شبهة منه لانكر اذا قلت جاءني زيد فربما لا يسمعه المخاطب
اول وهذه لغفلته او بسمعه لكن يظن انكر ساه او نائم فيه ومراده
عمرو فيقول لا تكرر وقلت زيد زيد اسمعه وان كنت اخاف
السهو والنسيان وقررت ان مقصود كر هو الاخبار عن زيد تحقيقا
او تجوزا وقد يؤتى به لدفع الشبهة من جانب المتكلم ايضا بيانا انكه

لمات التم والكرة في المضارع الفتح قد يكونا
عبا موقوفا على السماع كنفر فضر وضرب بضرب ونده
يكن قياسيا غير موقوف على السماع في احاد الا
بنية الواردة على احدهما على الصحيح الفهم لزموا التم
ولم يقاس قوله في مضارع الاجوف بالواو مع نقلها
ما قبلها للنقلة عليها فخصان يصون ولزموا التم
الفا في المنقوص بالياء اي بالواو مع السكانها
نفا فردي يدعو ولزموا الكر فيهما اي في الا
الاجوف والمنقوص بالياء نحو باع يبيع ورمى يرمي
لمناسبة التم للواو والكر للياء وليلا يؤدي الكر
في الواو الى انقلابها ياء والتم
في الياء الى انقلابها واوا
كما اكتبه رسول الاجل
الفاضل سليمان

الغير المعرف باللام ويقول با
اي يجب الاستغراء ان فيه جاء
لانه معرب باعراب سابقه
لمنه فالحرف لمنه باطل فلنا
فان عطف البيان عندهم
ما ذكر بعدها وعند صاحب
اي التغيرية عاطفة عند
كبد لا الا ادبه مطلق التاكيد معنويا كان او لفظيا اما المعنوي فهي
الفاظ مخصوصة منه نفسه نفسها النفس ما او انفسهما النفس النفس

اذا اردت ان تقول جاءني زيد وقد قلته ثم عرض لك شك في الكلام فقلت لا بل
فتكرره لتكون ملفظا بزيد يقينا بخلاف جاءني زيد نفسه فانه يؤكد جاء
المعنى فقط ولا يرفع بلفظه احتمال السهو والنسيان لان لقائل ان يقول
ايضا ان مقصودك ان تقول جاءني عمرو نفسه فيفيد كلامك وقد جاءني
زيد نفسه بل لو اردت ان ترفع هذا الظن فقل جاءني زيد زيد نفسه فقوله
والرجلان كلاهما اي لا ان الجاءي احدهما والآخر رسول الآخر او كتابه
الا بعد ذكر والفرق بينه وبين الرجلان انفسهما بحيث المخاطب لان مقام
التاكيد بكلا مقام توهم ان الجاءي احدهما ورسول الآخر ومقام التاكيد
بانفسهما مقام توهم التجوز في الحكم مطلقا فمعنى جاءني الرجلان كلاهما ان الجا
ءي كلاهما لا ان احدهما جاء فقط ومعنى جاءني الرجلان انفسهما ان المجيء
صدر عنهما لا ان الجاءي رسولاهما او رسول احدهما قوله والقوم كلهم
اجمعون ان المجيء صدر عن كل القوم في زمان واحد او زمانين او ان
منه لا ان الجاءي بعض القوم ورسول البعض الآخر لكن نزلت الرسول
منزلة المرسل وقلت جاء القوم تجوزا ولا ان الجاءي بعضهم لكن نسبت الجاءي

على غير الجاءي وقلت جاء القوم تجوزا ولا انك نزلت غير الجاءي منزلة من لا
يكون منهم لكونه ساقط الاعتبار ولا انك نزلت غير الجاءي الجميع الصادر
عن البعض منزلة الصادر عن الكل بناء على المشاورة فان الصادر عن
البعض بطريق المشاورة كالصادر عن الكل وقلت جاء القوم تاكيدا
وفائدة اجمعون بعد ذكر كلهم هي زيادة تاكيد للشمول والاحاطة
ولا دلالة على صدور المجيء عن الكل في زمان واحد كما ذهب اليه المازني
نظرا الى انه من الاجتماع المقتضي لوحدة الزمان ثم اعلم ان النفس و
العين يفعلان تاكيدا للمفرد والمثنى والمجموع من المذكر والمؤنث و
يعرف بين كل نوعين باختلاف الضميرين نحو الصيغتين معا او باختلاف
الضميرين فقط الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف في تاكيد
بهما بهذين اللفظين يقال جاءني الرجلان او المرأتان نفسهما او انفسهما
اما نفسهما فظاهر واما انفسهما فلكون هذا اجتماع المثنيين مع انهم
عن اللبس لان الكل الف واحدة وان كلا وكلتا لتاكيد المثنى المذكر والمؤنث
وحكم به بتصور صدوره عن الواحد كالجمع بخلاف ما لم يتصور صدوره
حين تاكيده بصفة الجمع يعني انفسهما وانفسهم وانفسهن اذ لا يقال جاءني مسلمون انفسهم

عن الواحد كالاختصام فانه لا حاجة فيه الى التاكيد بكلا لا يقال اختصم
الرجلان كلاهما لامتناع صدوره عن الواحد وليس في كلامهم اطلاق
المثنى وارادة الجماعة حتى يدفع به في مثل الاختصام ذلك الاحتمال واعلم
ايضا ان كلا واجمعون واخواتهما اعني اكتعون وابتعون وابصعون
يقع تاكيدا لذي اجزاء يصح تجزيها حسا كالقوم او حكما كالعبد بخلاف
النقطة ومثل زيد لا يقال كتبت النقطة كلها ولا جاء زيد كله لان النقطة
لا اجزاء لها وزيدا لا يصح تجزيه لا حسا ولا حكما لكن في لفظة كل يفرق بين
النوعين بالضمير يقال في المفرد المذكر كله والمونث كلها وفي الجمع المذكر من
ذوي العلم كلهم وفي غيره كلهن وفي البواقي بالصيغة يقال اشتريت العبد
اجمع والجارية جمعاء وجاء القوم اجمعون والنساء جمع وكذا في اخواتها
ثم اذا اردت ان تؤكد ذا الاجزاء باجمع واخواته جميعا فاذكر اولا اجمع
ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع ولا يجوز ان تستعمل مجموع الثلثة على الترتيب او بدونه
او احدها بدون اجمع ولا تقدم مجموعها او بعضها على اجمعين قوله ولا تؤكد به
النكرات اي لا تؤكد بالتاكيد المعنوي النكرات محدودة كيوم وليل او

او غير محدود كحين ودهر لا يقال سرت يوما كله ولا صمت دهرا كله وللمح
الى هذا الاطلاق والعموم قال ولا تؤكد النكرات بلفظ الجمع ردا على الكوفيين
حيث جوزوا تاكيد النكرات المحدودة به تمسكا بقوله قد صرت البكرة يوما
اجمعا مع ان المحدود كالمعرفة والوجه في عدم تاكيد النكرات بالمعنوي هو
ان المؤكد لنكارته يقتضي العموم والمؤكد لتعريفه يقتضي الخصوص فيتنا
قضان مع ان التاكيد لتقوية الثابت بذكره ثانيا والنكرة غير ثابتة
الوجود وغير متعينة الوجود فلا تؤكد ولا يرد نحو رجل رجل لان التا
كيد ههنا للفظ وهو ثابت الوجود بلا خفاء قوله والصفة الخ قال
هي الاسم الدال على بعض احوال الذات كعالم في جاءني رجل عالم فانه دال
على بعض احوال رجل وهو العلم ان قيل الخبر والحال كذلك قلنا لا نم ذلك
لان المراد ان الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات اي اسم لم يذكر
الا ليدل على بعض احوال الذات ويوضحها او يخصصها او يفيد مدحا
او ذما لها الى غير ذلك مما يطول تعداده والخبر والحال ليسا كذلك اما
الخبر فلان ذكره ليفيد السامع النسبة المجهولة التي هي النسبة الثبوتية او

او اللاثبوتية لا لان يدل على بعض احوال الذات ويوضحها او يخصصها واما
الحال فلانه يبين هيئة صدور الفعل عن الفاعل او هيئة وقوعه على المفعول
به لا لان يدل على بعض احوال الذات ويوضحها وان شئت اتضاح ما قلنا
فانظر في قولنا زيد قائم وضرب زيد قائما وزيد القائم عالم فقائم في الاول
ليفيد السامع ثبوت القيام لزيد لا ليدل على بعض احواله ويوضحه لان
زيدا معلومه وعلى تقدير عدم معلوميته له لم يتضح بذكره وفي الثاني ليدل على
هيئة زيد حال صدور الضرب عنه لا لان يدل على بعض احوال زيد ويوضحه
لانه معلوم السامع وعلى تقدير عدم معلوميته لم يتضح بذكره بل الواجب ح
ان يقال زيد العالم قائم وضرب زيد العالم قائما واما ذكره في الثالث فليدل
على بعض احوال زيد ويوضحه لانه مبهم بتعدد الاوضاع ولكونها اسما دالا على
بعض احوال الذات وجب ان تكون مشتقة او في قوته والاول كضارب و
مضروب وكريم والثاني كعدل وذو مال وهاشمي فان العدل بمعنى العا
دل لان الصفة النحوية يجب اتحادها ذاتا بالموصوف وذو مال بمعنى صاحب
مال او متمول وهاشمي بمعنى معزو ومنسوب الى هاشم وكذا قولهم مررت برجل

اي رجل لانه في قوة كامل في الرجولية واما قولهم رجل رجل اذا اريد الوصف
بالثاني فليس من قبيل الثاني بل من قبيل الاول لان الثاني صفة مشتقة بمعنى
راجل وكذا قولهم مررت بزيد هذا لانه بمنزلة مررت بزيد المشار اليه اي
المحسوس وكذا قولهم هذا الرجل عالم لانه في قوة هذا المذكر من جنس الانسان
عالم واذا عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصلي لمساق الصفة هو ايضاح
الموصوف اذا كان معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة وقد يؤتى بها لاغرا
ض اخر لا يسع ذكرها هذا المختصر قوله ويوصف النكرات بالجمل الخبرية
كما اشار اليه بالمثال لان الانشائيات لا تقع وصفا اذ الوصف يجب ان
يدل على بعض احوال الموصوف ويوضحه للسامع بناء على ان السامع يعرفه
بتلك الصفة قبل كلام المتكلم او يخصصه بناء على تقييده بالقيد المخصوص
والانشاء لكونه غير ثابت الوجود لا يصلح لايضاح الموصوف ولا
لتقييده وقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط على اضمار القول
اي بمذق مقول عنده هذا القول لورقته لانه سمار وانما قال ويوصف
النكرات لامتناع اتصاف المعرفة بها لوجوب التطابق بينهما تعريفا و

وتنكيرا كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني قيل يسبني

حال من اللئيم لا صفة وقيل هو صفة واللام زائدة في الموصوف واللام

للعهد الذهني اما الاول فلان القائل يصف نفسه بالاناة والوقار فيقول

ولقد امر زمانا بعد زمان على لئيم من اللئام يسبني سبا بعد سب لا

التفت اليه لا حال السب ولا بعدها لان الالتفات اليه طيش وسخافة

فالمناسب لهذا الغرض هو الوصفية لا الحالية واما الثاني فلان المعهود

الذهني لكون القصد منه الى فرد ما من افراد الحقيقة المعلومة يتصف بالجمل

اتصاف النكرة بها والزيادة خلاف الاصل فلا يصار الحقيقية والحكمية ايضا

واذا اتصفت النكرة الحقيقية والحكمية بالجملة وجب الذكر فيها الى النكرة لكربط

كما اشار اليه بالمثال واما قوله تع ولكن رسول ابلغكم رسالات ربي فو

جهه ان رسولا لما وقع خبرا عن المتكلم صار كانه متكلم فيصح اتصافه بقوله

ابلغكم رسالات ربي ضرورة اشتمال هذه الجملة على ضمير المتكلم قوله والصـ

الصفة توافق الموصوف في اعرابه اي الصفة التي هي فعل الموصوف و

حاله يجب موافقتها له في اعرابه اي اعراب موصوفها اي ان رفعا فرفع وان

نصبا فنصب وان جرا فجر وفي افراده وتثنيته وجمعه ايضا اي ان افرد الموصوف

افردت الصفة وهكذا وفي تعريف الموصوف وتنكيره وفي تذكيره وتانيثه اي

تفسير هكذا في صورة التثنية والجمع

فمجموع الامور التي يعتبر فيها

والافراد ومقابلاه والتعريف

الموصوف والصفة عند التو

احد من الافراد ومقابليه وو

مفرد ومنكر ومذكر فالسو

التعريف والتانيث وهكذا ان

فالواجب عالم واذا قيل

فالعالمان او العالمين وا

عالمون وهكذا فالموجود في كل

مطابقة الصفة التي هي فعل

الاعراب فلان الصفة من التوابع

فاعرابها مثل اعراب متبوعه واما في غيره فلانها هي الموصوف في الحقيقة فلو

اي ويجوز انتفاء مجموع المركب وهو ما يقصد

بجزء منه اللفظ الدلالة على جزء المعنى با

نتفاء ثلثة او اربعة او اثنين او واحدة

مثال الاول كزيد علما فان له معنى الموضوع له

وانتفى جزء المعنى وقصده ودلالته و

مثال الثاني كعبد الله علما فان له المعنى الموضوع

له وجزئه وانتفى القصد والدلالة ومثال

الثالث كالحيوان الناطق حين العلمية فان

له معنى الموضوع له وجزئه والدلالة وانتفى

القصد ومثال الرابع كزيد كديز وبيز

وبيز وغيرهما فانه انتفى المعنى الموضوع له

وجزئه وقصده ودلالته رسول ذكر

رحمة الله عليه كتبه عبد الله بن رسول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وتنكيرا وقوله ولو امرؤ على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فلو يسبني لم يسبني
حال من اللئيم لا صفة وقيل هو صفة واللام زائدة في الموصوف واللام
للعهد الذهني اما الاول فلان الغائب بصفة نعم بالانباء والوفاء فيقول
ولو امرؤ زمانا بعد زمان على
التفت اليه لاجل السب ولا بعد
فالمناسب لهذا الغرض هو الوصف
الاصل من كل من المتغايرين وهما الموصوف والصفة والتذكير والتانيث
فمن اربعة واحد منها من الاعراب الثلثة وواحد من الافراد ومقابليه وواحد
من المتقابلين نحو رجل عالم كلاهما مرفوع مفرد ومنكر ومذكر فالسوا
فط ستة النصب والجر ومقابلا الافراد والتعريف والتانيث وهكذا ان
قيل رجلا ك فالواجب عالما واذا قيل برجل ك فالواجب عالم واذا قيل
الرجل فالعالم واذا قيل الرجلان او الرجلين فالعالمان او العالمين و
اذا قيل الرجال او رجال فالعالمون او عالمون وهكذا فالموجود في كل
جزء اربعة منها والسوا فط ستة وانما وجبت مطابقة الصفة التي هي فعل
الموصوف اياه في الامور المذكورة اما في الاعراب فلان الصفة من التوابع
فاعرابها مثل اعراب متبوعه واما في غيره فلانها هي الموصوف في الحقيقة فلو
نصبا فنصب وان جرا فجر وفي افراده وتثنيته وجمعه ايضا اي ان افرد الموصوف
افردت الصفة وهكذا وفي تعريف الموصوف وتنكيره وفي تذكيره وتانيثه اي
ان كان الموصوف معرفة كانت الصفة كذلك وهكذا فمجموع الامور التي يعتبر فيها
موافقة الصفة للموصوف عشرة الاعراب الثلثة والافراد ومقابلاه والتعريف
والتنكير والتذكير والتانيث والموجود منها في الموصوف والصفة عند التوا
فق اربعة واحد منها من الاعراب الثلثة وواحد من الافراد ومقابليه وواحد
من المتقابلين نحو رجل عالم كلاهما مرفوع مفرد ومنكر ومذكر فالسوا
فط ستة النصب والجر ومقابلا الافراد والتعريف والتانيث وهكذا ان
قيل رجلا ك فالواجب عالما واذا قيل برجل ك فالواجب عالم واذا قيل
الرجل فالعالم واذا قيل الرجلان او الرجلين فالعالمان او العالمين و
اذا قيل الرجال او رجال فالعالمون او عالمون وهكذا فالموجود في كل
جزء اربعة منها والسوا فط ستة وانما وجبت مطابقة الصفة التي هي فعل
الموصوف اياه في الامور المذكورة اما في الاعراب فلان الصفة من التوابع
فاعرابها مثل اعراب متبوعه واما في غيره فلانها هي الموصوف في الحقيقة فلو

خالفته في احد الامور الباقية لخالفت نفسها مثلا لو قيل رجل عالمان لزم
ان يكون الشيء الواحد واحدا واثنين ولو قيل رجل عالمة او امرأة عالم لزم
ان يكون الشيء الواحد مذكرا ومؤنثا وكذا لو قيل جاء الرجل عالم او رجل
العالم لزم ان يكون الجائي معينا وغير معين والكل بديهي البطلان فان قلت
المبتدأ والخبر متحدان ذاتا مع ان حق الاول هو التعريف وحق الثاني هو
التنكير فيلزم فيهما ما ذكرته في الموصوف والصفة بعينه قلت بينهما فرق فا
ن القصد من المبتدأ الى الذات ومن الخبر الى المفهوم ولا شك في تغاير الذات
والمفهوم فجاز تغايرهما تعريفا وتنكيرا بخلاف الموصوف والصفة فان
القصد من كليهما اما الى الذات نحو زيد العالم قائم او الى المفهوم نحو زيد
رجل صالح فان قصد منهما الى الذات فاتحاد الذات ينافي التغاير بحسب
التعريف والتنكير لما ذكر وان قصد منهما الى المفهوم فالمفهومان لم يتحدا
لكن احدهما تابع للآخر وتتمة له ومسوق لتقييده فلا يحسن مخالفته له بخلاف
خبر المبتدأ فانهما وان اتحدا ذاتا الا ان الخبر ليس تتمة للمبتدأ بل
كل منهما ركن على حدة غير تابع احدهما للآخر فجاز اختلافهما تعريفا وتنكيرا

بفعل ما هو من سببه نحو مررت برجل منيع جاره ورحب فناءه ومؤدب خدامه متن

قوله ويوصف الشيء الخ اي كما يوصف الموصوف بفعله وبما يصدر عنه
كذلك يوصف بفعل ما هو من سببه اي يوصف بفعل شيء آخر هو اي
ذلك الشيء الآخر من سببه اي من سبب الموصوف ومتعلقاته لان السبب
بمعنى التعلق يقال لا سبب بين زيد وعمرو اي لا تعلق بينهما وحاصل هذا
الكلام انه يوصف الموصوف بفعل شيء آخر بشرط ان يكون ذلك الآخر
متعلق الموصوف مضافا الى ضميره لانه ح يكون فعل الشيء الآخر كفعل
الموصوف نفسه بخلاف ما اذا لم يكن متعلقه فانه يكون اجنبيا عن المو
صوف لا يتصف الموصوف بصفته ولا تنزل صفته منزلة صفة المو
صوف بعينه فلا يقال مررت برجل قوي اسود الغاب بل يقال مررت
برجل منيع جاره ومؤدب خدامه ورحب فناءه اي واسع جانب بيته
فالمنع والوسعة والتاديب وان كانت افعالا للجار والفناء و
الخدام لكن لما اضيفت هؤلاء الى ضمير رجل صارت متعلقات له ونزلت
صفاتها منزلة صفة رجل فكما يتصف رجل بصفة نفسه يتصف بذلك الصفات
الا ان صفة نفسه تدل على معنى قائم به وتوضحه او تخصصه ايضا وهذه لا تفيد الا

التوضيح او التخصيص نحو مررت بزيد المنيع جاره وبرجل منيع جاره
فهي بالنظر الى التوضيح والتخصيص صفة لما قبلها وبالنظر الى انها تدل على معنى
قائم بما بعدها صفة لما بعدها الا ترى ان منيع في مررت برجل منيع جاره
تخصص الرجل ويدل على قيام المنع بالجار فلرعاية الامرين وجب مطابقتها
للموصوف اللفظي في الاعراب والتعريف والتنكير واعتبر حالها
في الخمسة الباقية بالنظر الى الموصوف المعنوي الذي هو ما بعدها فجعلت
فيها بالنظر الى ما بعدها كالفعل مع الفاعل الظاهر لان ما بعدها فا
عل لها فاوجب تذكيرها ان كان ما بعدها مذكرا نحو منيع جاره وتانيثها
ان كان مونثا حقيقيا نحو مررت برجل حسنة جاريته واختير تانيثها
ان كان مونثا غير حقيقي نحو مررت برجل حسنة عينه او حسن عينه وحسن قاعد
غلمانه وجاز قعود غلمانه لانه ليس مثل يقعدون صورة وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون فلما امتنع يقعدون
غلمانه لامتناع تعدد الفاعل ضعف قاعدون غلمانه لانه مثل يقعدون
وان لم يلزم منه تعدد الفاعل لان الواو فيه حرف لا ضمير فاعل

قوله والبدل وهو تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه سواء
كان المبدل منه كالبساط لذكره او لم يكن كبدل الغلط فان المبدل منه
لا يكون كالبساط لكونه غلطا واما في غيره فالمبدل منه كالبساط لذ
كره ثم الفائدة لذكر البدل بعد البساط تفصيل بعد الاجمال وتكرير
للحكم الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا اخاك فقد فصلت المضروب
بانه اخو المخاطب فكانك قلت ضربت اخاك فخرج بقولنا مقصود بما
نسب الى المتبوع غير المعطوف من التوابع وبقولنا دونه خرج المعطوف
لان متبوعه مقصود بالنسبة ايضا بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة
الاسنادية او الايقاعية والمبدل منه تمهيد لذكره وهو على اربعة
ضرب بموجب الاستقراء بدل الكل من الكل وهو بدل مسماه مسمى المبدل
منه نحو رايت زيدا اخاك فان مسمى الاخ هو مسمى زيد بعينه والفرق
بينه وبين عطف البيان هو ان بدل الكل من الكل مقصود بالذات و
ورود الاول كالبساط لذكره بخلاف عطف البيان فان القصد الى
متبوعه وورود لاجل ان يوضح امر المتبوع وان البدل لكونه في حكم تكرير

العامل لا يجوز في مثل الضارب الرجل زيد جر زيد على البدل من الرجل
لانه ح يكون في قوة الضارب زيد وهو ممتنع ويجوز جره على ان يكون
بيانا للرجل وقد يفرق ايضا بانه اذا قيل مررت باخيك زيد فان
تعدد اخو المخاطب فزيد عطف بيان لان المقام ح مقام الايضاح
والتبيين وان لم يتعدد فهو بدل لان المقام ليس مقام الايضاح
والثاني بدل البعض من الكل وهو بدل مسماه بعض مسمى المبدل منه
سواء كان عضوا منه نحو ضربت زيدا راسه او لم يكن نحو رايت قومك
اكثرهم او اقلهم او ثلثهم او ناسا منهم او فردا او فردين منهم والثالث
بدل الاشتمال وهو الذي بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية و
البعضية فبقيد الملابسة يخرج بدل الغلط وبقيد غير الكلية والبعضية
بدل الكل والبعض نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب ليس كل زيد ولا بعضه
لكن بينهما ملابسة اللابسية والملبوسية ولما كان مدار هذا البدل ملابسة
بغير البعضية والكلية فاينما وجدت تلك الملابسة فذاك مظنة هذا
البدل وموضعه لكن بشرط ان يكون المبدل منه متقاضيا لذكره ودالا

عليه قبل ذكره اجمالا ويكون هو بحيث اذا لم يذكر يبقى المخاطب منتظرا و
ذلك لاعتيادهم على اسناد السلب الى زيد بان سلب لباسه فاذا قيل
اعجبني زيد غلامه فالغلام غلط اذ كان ذكر زيد غلطا لان المبدل منه
لا يتقاضى ذكره ولا يدل عليه اجمالا قبل ذكره لانهم ما اعتادوا على
اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب غلامه بخلاف اعجبني زيد علمه او داره او
حسنه او طوله او سواده وبخلاف نظرت الى القمر فلكه لانهم متعودون
على اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب علمه وحسنه وداره وطوله وسواده
وعلى ايقاع النظر على القمر بنظرهم الى فلكه فهو بدل الاشتمال لا بدل الكل
من البعض على ما وهم وكذا قوله تع انا زينا السماء بزينة الكواكب على
قراءة التنوين لجري العادة على اسناد تزيين الكواكب الى زينتها بحيث
اذا قيل زينا السماء بزينة ينتظر المخاطب الى ذكر الكواكب فهو بدل الاشتما
ل من قسم ابدال الموصوف من الصفة ثم انهم ذكروا في وجه تسمية هذا البدل
ببدل اشتمال وجوها بعضهم قال لاشتمال المبدل منه على البدل
كاشتمال زيد على علمه ومنهم من قال لاشتمال البدل على المبدل منه كاشتمال

الثوب على زيد ومنهم من قال لاشتمال الكلام على نسبة الحكم اليه لانه
اذا قيل اعجبني زيد حسنه كان هذا الكلام مشتملا على نسبة الاعجاب الى الحسن
والحق هو الاول لكن اشتمال دلالة لا اشتمال ظرف على المظروف كما
اشرنا اليه والرابع بدل الغلط وهو ان يقصد اليه بعد ان غلط بغيره
نحو مررت برجل حمار اراد ان يقول بحمار فسبق لسانه الى ان قال برجل
ثم تداركه فعمد الى المقصود فقال حمار على معنى ما مررت برجل بل مر
رت بحمار فهو بدل من الغلط وغير صادر عن روية وفطانة ولكونه
بدلا من الغلط غير صادر عن روية وفطانة لا يقع في افصح الكلام
قوله وتبدل النكرة عن النكرة لا تعرض لابدال احد المتقابلين عن
الآخر لاشتراط ابدال النكرة عن المعرفة بالاتصاف يعني انه لما اراد
ان ينبه على اشتراط ابدال النكرة من المعرفة تعرض له وتعرض ايضا
لابدال المعرفة عن النكرة لكونه عكسه واما ابدال المعرفة من المعرفة و
ابدال النكرة من النكرة فلم يتعرض لهما لعدم اشتراطهما بشيء مع انه
يمكن ان يقال تعرض لابدال احد المتقابلين عن الآخر دفعا لتوهم

عدم

عدم الجواز واما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة فلا ريب
في جوازهما لحصول التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فلا حاجة الى ذكرهما دفعا
لتوهم عدم الجواز بناء على عدم التطابق ثم السر في اشتراط الاتصاف هو
ان البدل اصل والمبدل منه كالبساط لذكره فاذا كان نكرة كان انقص
دلالة على المقصود من المبدل منه فيجبر نقصانه بالاتصاف واذا تلخص
هذا فاعلم ان اقسام البدل اربعة والاقسام باعتبار التعريف والتنكير
ايضا اربعة فيحصل بضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر قسما لا اربعة لبدل
الكل وهكذا وان الاقسام باعتبار الاظهار والاضمار ايضا اربعة
المظهر من المظهر والمضمر من المضمر والمظهر من المضمر والعكس فيحصل ايضا
بحساب الضرب ستة عشر قسما اخرى خلا ان ابدال المظهر عن ضمير المتكلم و
المخاطب اذا كان البدل بدل الكل غير جائز والمجموع اثنان وثلثون
قسما عليك باستخراجها قوله وعطف البيان وهو ان تتبع المذكور با
شهر اسميه الى اي اسم المسمى اي ان تقدم احد الاسمين وتردفه اشهر الا
سمين يعني ان عطف البيان ارداف الاشهر غير الاشهر من اسم المسمى

بآلة نحو جاءني رجل اي زيد ورقي اي صعد وهذا عند صاحب المفتاح من
قبيل العطف بالحروف او بغير آلة نحو جاءني ابو عبد الله زيد والمراد باسم
المسمى ما يطلقان عليه سواء كانا علمين نحو ابو عبد الله زيد او غير علمين
نحو جاءني الرجل اخوك او احدهما علما والآخر غير علم نحو جاءني زيد او
زيد اخوك وههنا بحث لانه جعل عطف البيان عبارة عن ارداف الاشهر
غير الاشهر وهو ليس من التوابع بل احد التوابع نفس الاشهر لعل
ذلك تسامح منه ومراده هو الاشهر المتبع للمذكور ليكون كالترجمة له
ويوضح امر المذكور به ولو عكس لاختل غرض الترجمة والايضاح لان الا
شهر لا يترجم بغير الاشهر ولا يوضح امره به هذا مختار المصنف والآخرون
على تجويز الامرين لان اجتماعهما لا يخلو عن ايضاح البتة اما اذا كان
اشهر من متبوعه فظاهر واما اذا كان المتبوع اشهر منه فلانه اذا كان
المكنى بابي عبد الله خمسة والمسمى بزيد عشرة ومع ذلك لو قيل جاء ابو عبد ا
لله زيد حصل البيان والايضاح لان المسمى بزيد في هؤلاء الخمسة واحد
واحد فقط او اثنان مثلا فاذا قال جاء ابو عبد الله زيد علم المخاطب

ان

ان الجائي احد هؤلاء الخمسة لا على التعيين ثم اذا اردفه زيدا علم الجائي
بعينه لان المسمى بزيد فيهم واحد فحصل البيان من الاجتماع وان كان
المتبوع اشهر من عطف البيان لان المتبوع مشترك فيه بين خمسة وعطف
البيان بين عشرة واذا اوعيت ما تلونا عليك فاعلم ان الغرض الاصلي منه
ايضاح المتبوع وقد يساق لمجرد المدح منه قوله تع جعل الله الكعبة البيت الحرام
عطف بيان للكعبة سيق لمجرد المدح لان الكعبة لا ابهام فيها ولمجرد الذم ايضا
كقولك جاء زيد قفة اذا علمه السامع قبل ذكر قفة فان قفة نظرا الى
الوضع السابق وهي الشجرة اليابسة تفيد الذم للمتبوع قال صاحب الكشاف
في قوله تع الا بعدا لعاد قوم هود فائدة عطف البيان وان كان
البيان حاصلا بدونه هي ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم
امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه قوله والعطف بالحروف الخ
اعلم ان لفظ العطف يطلق على الاتباع وعلى نفس التابع المخصوص
وارادة الاول لا تناسب المقام لانه ليس من التوابع فالمراد به التا
بع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وقد يرخص

هيت لك بالفتح اي هلم وتعال صحاح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بتقديم هذا التابع على متبوعه احد الحروف الستة عند الضرورة كقوله الا
يا نخلة من ذات عرق عليكما ورحمة الله السلام والمراد عليكما السلام وقوله
رحمة الله وحروف العطف في جواب من سؤال مقدر كانه قيل
ما حروف العطف وكم هي فقال وحروف العطف تذكر في باب الحرف ان تعلق
مشيئة الله بذكرها يعني لا نطالب منا بيانها كالمخارجها واحكامها وتعدا
دها اذ موضع ذكر البيان باب الحرف قوله لا يعامل الخ خرج به المعرب لان
سكونه يجاز وحركاته بواقع وناصب وجار بخلاف سكون المبني وحركاته
اذ كل منهما بالوضع نحو سكون كم وفتح اين وضم حيث وكسر امس فان كلا
ذلك وضع لا بسبب عامل والا لزم تغيرها بتوارد العامل واللازم باطل
لانه يقال كم رجلا عندك وكم رجلا ضربت وبكم رجلا مررت فهو في الاول
مبتدا وفي الثاني مفعول به وفي الثالث مجرور بحرف الجر كلا فلو اثر فيه
العامل لفظا لوجب ان يرفع في الاول وينصب في الثاني ويجر في الثالث
لفظا واللازم باطل لانه ساكن فالملزوم مثله فسكونه وضعي وكذا الكلام
في فتح اين وضم حيث وكسر امس قوله وسكونه بسيط وقفا اي بخلاف

وحركته فتحا وكسرا وضما مثل

سكون المعرب وحركاته فان سكونه بسيط جزما وحركاته رفعا ونصبا
وجرا فالوقف والفتح والكسر اسماء لمجرد السكون والحركات به
بدون ملاحظة شيء آخر بخلاف الجزم والرفع والنصب والجر فان الجزم
اسم للسكون بملاحظة الاعراب والرفع اسم للضم بملاحظة الفاعلية
والنصب اسم للفتح بملاحظة المفعولية والجر اسم للكسرة بملاحظة الا
ضافة فاذا قيل هذا الاسم مضموم فمعناه هذا الاسم كحركته مخصوصة
واذا قيل هذا الاسم مرفوع فمعناه فيه ضم دال على الفاعلية من
شانها ان تزول بزوال الفاعلية قوله وسكونه مبتدا وقوله
بسيط بناء المفعول والقائم مقام فاعله مستكن فيه راجع الى المبتدا
وقوله وقفا مفعول ثان لبسيط والخبر المبتدا وقوله وحركته معطوف
على المرفوع المتصل المستكن في بسيط لوقوع الفصل بين بينه وبين
هذا وقوله فتحا معطوف على وقفا ولا يجوز ان يعطف قوله و
حركته على سكونه كما هو المتبادر الى الفهم في بادي النظر لان
هذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لان العامل في سكونه

تكونه مبتدأ معنوي وفي وقفا لفظي وهو بيع فيلزم نيابة الواو مثل
عاملين مختلفين وهو ممتنع بالاجماع في مثل تلك الصناعة الا عند الفراء

قوله وسبب بنائه مناسبته غير المتمكن اي الحرف او الماضي او الامر
بغير اللام مناسبة موجبة للبناء قريبة او بعيدة لفظا او معنى او محلا
وذلك اما فرنا غير المتمكن بالحرف والماضي والامر بغير اللام لان
غير المتمكن اعم من هذه الثلثة لشموله الاسماء المبنية ايضا فهو من قبيل
اطلاق العام وارادة الخاص ولك ان تاخذه مطلقا لان المناسبة
بغير المتمكن تتقيد بالاخيرة الى احد هولاء الثلثة اما ابتداء او انتهاء
وانما احتاج البناء الى المناسبة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه بدو
ن صارف عن الاعراب هذا كله ظاهر لكن كان عليه ان يعوض لبناء
الاسم لانتفاء التركيب وذلك لان الاسم يصير معربا بوجود سبب الا
عراب وهو التركيب وانتفاء المانع عنه وهو المشابهة فكما بين بعد
وجود السبب لوجود المانع نحو قام زيد هو كذلك بين لانتفاء السبب
مع انتفاء المانع نحو زيد قبل التركيب فكان عليه ان يقول وسبب بنائه

مناسبته غير المتمكن او عدم كونه جزءا من التركيب على سبيل منع الخلو دون
الجمع قوله ومنه المضمرات الى الا بعض المعنى المضمرات قدم المضمرات لكثرة
اقسامها وابحاثها ولتفرعها في البناء بخلاف الموصولات والاشارات
فان المشتبه فيها معرفة او في حكم المعرف انما يبنيه لانها لما بنى مرفوعها
ومنصوبها ومجرورها بالصيغ نحو انت واياك وبك لا افتقار لها
الى الاعراب اذ الافتقار اليه لتمايز المذكورات وهي متمايزة بالصيغ
مع ان بعضها مناسبة بالحرف من حيث الافتقار كضمير الغائب فانه
في افتقاره الى تقدم المرجع يشبه الحرف وبعضها مشابهة في الصيغة كالكاف
الدعوى يشبه كاف ذاك وهي اي المضمرات على ضربين متصل ومنفصل
لانه ان استغنى في التلفظ عن الانضمام الى شيء فهو منفصل والا فهو متصل
فهو متصل والمتصل اما مرفوع او منصوب او مجرور والمرفوع اما
مستكن او بارز وكل منهما اما متكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره
لفظا او معنى او حكما والمنصوب ايضا اما متكلم او مخاطب او غائب تقدم
ذكره بوجه ما وكذا المجرور ثم المنصوب يتصل بالفعل نحو ضربني وضربك

وضربه ويجب ان تحوانى ولبكر ولعمرو وباسم الفاعل عند الشيخ في مثل
الضاربه والضاربكم والضاربتم والضواربي والضربي فان هذه المنفصلات
عنده ضمائر منصوبة والمجرور يتصل بحرف الجر نحو له ولكم وله وبالاسم المضاف
نحو داري وداركم وداره واما المرفوع البارز فلا يتصل الا بالفعل و
الواو في نحو ضربوا وهم والنون في نحو ضربا وهما
يضربون واضربي واما المستكن فيتكن في الفعل نحو زيد ضرب او يضرب
وبارز نحو اضرب وفي الصفة ايضا نحو انا ضارب وانت حسن وزيد افضل
من عمرو وفي اسماء الافعال نحو بازيد صه وبا قوم رويدا وفي الظروف
ايضا نحو زيد في الدار واما مكرا اي استقر فيها وكذلك المستكن في الكا
لبارز في امر الاتصال المستكن في زيد ضرب الى في ضرب غير الاسلوب
بقوله وكذلك لخفاء في الاستكنان وفي اتصال المستكن بل الحق بشهد بان
ضرب في زيد ضرب ما اتصل به سبع بخلاف ضربا اذ الالف لكونه بارزا اتصال
محسوس فالقول بالاستتار وباتصال المستكن اصطلاح نحوي ولا
مشاحة فيه ولا يذهب عليكم ان المستكن محذوف في الحقيقة لكن لا يجري عليه

لفظ

وضربه ويجب ان تحوانى ولبكر ولعمرو وباسم الفاعل عند الشيخ في مثل
الضاربه والضاربكم والضاربتم والضواربي والضربي فان هذه المنفصلات
عنده ضمائر منصوبة والمجرور يتصل بحرف الجر نحو له ولكم وله وبالاسم المضاف
نحو داري وداركم وداره واما المرفوع البارز فلا يتصل الا بالفعل و
الواو في نحو ضربوا وهم والنون في نحو ضربا وهما
يضربون واضربي واما المستكن فيتكن في الفعل نحو زيد ضرب او يضرب
وبارز نحو اضرب وفي الصفة ايضا نحو انا ضارب وانت حسن وزيد افضل
من عمرو وفي اسماء الافعال نحو بازيد صه وبا قوم رويدا وفي الظروف
ايضا نحو زيد في الدار واما مكرا اي استقر فيها وكذلك المستكن في الكا
لبارز في امر الاتصال المستكن في زيد ضرب الى في ضرب غير الاسلوب
بقوله وكذلك لخفاء في الاستكنان وفي اتصال المستكن بل الحق بشهد بان
ضرب في زيد ضرب ما اتصل به سبع بخلاف ضربا اذ الالف لكونه بارزا اتصال
محسوس فالقول بالاستتار وباتصال المستكن اصطلاح نحوي ولا
مشاحة فيه ولا يذهب عليكم ان المستكن محذوف في الحقيقة لكن لا يجري عليه

فان قيل ما الفرق بين الحذف والاضمار قيل ان الحذف اسقاط
الشيء لفظا ومعنى والاضمار اسقاط
لفظا لا معنى مثال
والتمس فلدرناه في اربعة
منازل برفع النهر
ونصبه فالرفع
مثال الحذف
والنصب مثال
الاضمار وقد
يستعمل الحذف
الامر موضع الاضمار
مجاز انظر الى النظم
شرح المفصل

ان يكون البدل مغايرا
اي يكون المبدل منه ظاهرا والبدل
مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة
اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون الجميع
ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة ابدال
الاربعة مثال الابدال الاربعة اخوك راسه
الظاهر الظاهر نحو زيد اخوك راسه
زيد على زيد الى
المضمر من المضمر زيد ضربته اياه و
زيد قطعته اياها وجهل الزيدين كسيت
زيدا اياها وجهل زيدا كسيت زيدا اياه و
زيدا اياها وجهل زيدا كسيت زيدا
مثال الابدال المظهر من المضمر زيد
ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد
كسيت جهله وزيد كسيت جاره
موسط رحمه الله عليه

زيد في انه محذوف بل
كون بناء على قوة القرينة
وفي هنا في الواقع
على قوة القرينة في
نصا له عن سائر المحذوف
ا على في زيد ضرب
مذكور بالفعل او
تاع بهند ضرب والزيدين
ذ لو كان في هند ضربت
م باطل لوجوب
لا مقدم ولا محذوف
رة امتناع تقدم
قاعدة الامتناع
ع الاضمار لبين من

لا امتناع بهند ضرب ووجوب بهند ضربت
وكذا لو كان المقدم فاعلا لوجب الزيدان
ضرب ولا يمتنع الزيدان ضربا لامتناع تقدم
الفاعل واللازم باطل

لفظ المحذوف بناء على قوة القرينة كواو الضمير في اضربني فانه محذوف لا
لان القرينة القوية فكما انهم يجعلون الفاعل هنا كالمذكور بناء على قوة القرينة
ويحكمون بامتناع حذف الفاعل مطلقا مع انه محذوف هنا في الواقع،
كذلك يجعلون المحذوف في زيد ضرب كالمذكور بناء على قوة القرينة و
يعبرون عنه بلفظ المنوي ولفظ المستتر والمضمر تخصيصا له عن سائر المحذوف
فانه ولا يكون منويا ان قلت لم لا يجوز ان يكون الفاعل في زيد ضرب
محذوفا كسائر المحذوفات ولا يكون منويا وكالمذكور بالفعل او
لم لا يجوز ان يعتبر المقدم فاعلا لا مبتدأ، قلت امتناع هند ضرب والزيدان
ضرب يقطع عرق هذين الاحتمالين وذلك لانه لو كان في هند ضربت
محذوفا لا منويا لوجب ان يقال هند ضربت واللازم باطل لوجوب
الزيدان ضربا وامتناع الزيدان ضرب فهو منوي لا مقدم ولا محذوف
كسائر المحذوفات ولو منعت الاحتمالين بناء قاعدة امتناع تقدم
الفاعل وامتناع حذف الفاعل لزمك تقبل الدور لان قاعدة الامتناع
مبني ماخوذة من امتناع الاحتمالين فلو اخذ امتناع الاحتمالين من

وهو الضمير والمضمر ونفس الفعل لا الفعل لا يكون فاعلا دون الفاعل منه

حاصل الكلام ان المنوي غير المحذوف لا يطلق عليه المضمر والمستتر وغيرهما

وهو المبتدأ لان خبره جملة ووجه فيها ضمير يرجع الى المبتدأ منه

وهو الضمير والمضمر ونفس الفعل

وضربه ويجب ان نحو
الضارب والضارب
عنده ضمائر منصوبة
نحو داري وذلك و
الواو في انوبه
يضربون واضربوا و
ويا زيد اضرب وفي
من عمرو وفي اسماء
ايضا نحو زيد في ا
لبارز في امر الا
بقوله وكذلك لخفاء
ضرب في زيد ضرب
محسوس فالقول با
مشافه فيه ولا يذ

فان قلت هو غير جامع
فان قولك زيد ضرب خبر
بالاتفاق مع عدم جزئه
عن العوامل المنقطعة
قلت المراد من العوامل المنقطعة
عامل الاسماء والاغنى فا
ندفع ما ذكرتم او نقول
هو مجموع لم يضرب وهو
جزء عنها او نقول ان
لم عامل في الفعل بحد ذا
عن الفاعل والجزء هو
مجموع الفعل والفاعل
وهذا ايضا جزء عنها
تامل خيصي
ولعل وجه التامل ان
الفقهي المستقر عنه
قابل لان يجعل العامل
فيه فعل في الجزء القابل
كما هو المعروف له
اجمل

من قاعدة الاشتغال لزم الدور فامتناع الاحتمالين بناء على ما ذكر

والفاعل في زيد ضرب مستكن جوازا وفي افعل ونفعل مستكن وجوبا لا

يقال افعل زيد ونفعل الزيدون وانا ونحن في افعل انا ونفعل نحن

تاكيد الفاعل وكذا في نفعل وجوبا اذ الحاق خطابا وجوازا اذا كانت

غائبة لا يقال انت تفعل زيد وانت في تفعل انت تاكيد لا فاعل وتقول

هند تفعل وتنتهي في تفعل هي واخرى تفعل هند وتسنده الى المظهر

او ما تفعل الا هي فتسنده الى المنفصل كما تفعل مرة زيد ضرب فتنوي

ضميرا في ضرب واخرى ضرب زيد او ما ضرب الا هو فتسنده الى الظاهر وا

لى المنفصل ايضا فالمعنى بلزوم الاستكنان ان لا يجوز تركه الى الظاهر

والمنفصل وبعد لزومه ان يجوز تركه اليهما في متصل لا اعلم ان

المنفصل اما مرفوع او منصوب اذ لا مساغ للمنفصل في المجرور لان

المتصل لكونه اخص اصل والعدول عنه الى المنفصل لاسباب يتعذر

معها الاتصال مثل التقدم نحو اياك ضربت والفصل نحو ما ضربت

الا اياك ومثل حذف العامل نحو اياك والشر ومثل كون المرفوع والعامل

نحو هو وانت وانا ونحن واياك منى

معنوي

معنوي نحو هو زيدا وعنفه جاريته على غيره من هو لم نحو هند زيد ضاربه

هي او حرف نحو ما فانما تربان ولا وجود لواحد من الاسباب المذكورة في

المجرور فلا منفصل له فليتامل والمرفوع المنفصل هو انا هم هي هما هن

انت انتما انتم انت انتما انتن انا نحن لا يشتبه عليك ان الضمير في انت الى

انتن هو ان وحده واللواحق حروف لبيان احوال المخاطب من الافراد

وغيره والتذكير وغيره كذا قيل مع انه لا مانع عن اعتبار مجموعه ضميرا

والقياس الى ذاك فاسد لان الاشارة هنا الى غير المخاطب بخلاف انت

فان الضمير فيه عبارة عن المخاطب والمنصوب المنفصل اياه اياهما

اياهم اياها اياهما اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي

اياي قيل الضمير هنا ايضا في الكل واللواحق حروف لبيان احوال المو

جوع اليه وفيه مذاهب اخر لا يسع ذكرها هو المقام لكن بغي هنا بحث

لا بد من الاشارة اليه ليطلع عليه المتعلم قبل الخوض في المطولات من

كتب الفن لانه نافع جدا والاطلاع عليه سهل وهو ان المعاني التي وضع

الالفاظ الضمير بازائها تسعون والالفاظ ستون اما الاول فحاصل

من ضرب خمسة هي المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب والمنفصل والمجرور
المتصل في ثمانية عشر حاصلة من ضرب تسعة هي المتكلم الثلثة اي المفرد و
المثنى والمجموع والمخاطب الثلثة كذلك والغائب الثلثة في اثنين هما المذ
كر والمؤنث ومن ضرب التسعة في الاثنين يحصل ثمانية عشر ومن ضرب
الخمسة في ثمانية عشر تسعون معنى لان ضرب الخمسة في ثمانية عشر يستلزم ان يكون
كل من الخمسة ثمانية عشر فيصير المجموع تسعين واما الثاني فحاصل من ضرب
تلك الخمسة في اثني عشر لان كلا من ثمانية عشر معنى خمس مرات لا يزيد الفاظها
على اثني عشر لانه يسقط اربعة من المتكلم في الكل وواحد من التثنية
في الغيبة وآخر منها في الخطاب في الكل فالمجموع ستة والباقي اثنا عشر فيصير
الالفاظ اثني عشر خمس مرات فتصير ستين تامل قوله ومنه اسماء الاشارة
الخ وهي اسماء وضعت لمحسوس مشاهد اي في آن الاشارة واما ضمير المتكلم
والمخاطب فوضعهما لمتكلم ومخاطب بدون ملاحظة كونه محسوسا مشاهدا
فكونه محسوسا مشاهدا خارج عن غرض الوضع اعلم ان ذا للمفرد المذ
كر وذان لمثنى المذكر حال الرفع وذين حال النصب والجر واما قوله

ان هذان لساحران فان ان فيه بمعنى نعم او لغة من يعرب المثنى بالحركات تقديرا
ويلتزم الالف في الاحوال الثلث وقال الجوهري لغة من يحذف علامة التثنية
بملاقاتها الف هذا ومن حذف الف هذا قال هذان في الرفع وهذين في
النصب والجر ومن حذف العلامة قال هذان في الرفع وغيره والقياس
قلب الف هذان في الكل واوا نحو هذاوان وهذاوين وان تاوي وته و
ذي وذهي وذه للمفرد المؤنث وتان لمثنى المؤنث حال الرفع وتين في
النصب والجر واولاء بالمد والقصر لجمع المذكر والمؤنث والفارق هو
الصفة قوله ويلحق باوائلها حرف التنبيه الخ وذلك لتنبيه المخاطب واخلاء
ذهنه عن الشواغل وايقاظه عن الغفلة ليصغي الى كلام يلقيه هو اليه و
هل هذا الا كمس منكب المخاطب قبل القاء الكلام وكذا يتصل باواخرها
كاف الخطاب ليبين به المعنى بالخطاب من المفرد ومقابليه ومن المذكر و
المؤنث وقد يجمع بينهما نحو هذاك اعلم ان الفاظ الاشارة خمسة والقياس
القياس ان يكون ستة لكن سقط واحد باشتراك الجمعين وكذا الفاظ
الخطاب خمسة والقياس ستة سقط واحد باشتراك التثنيتين فيضرب

الخمسة في الخمسة يحصل خمسة وعشرون لان كلا من الخمسة يصير خمسة نحو ذاك
ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن تاك تاكما تاكم تاكِ تاكما تاكن ذانك ذانكما
ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن تانك تانكما تانكم تانكِ تانكما تانكن او
لئك اولئكما اولئكم اولئكِ اولئكما اولئكن فاذا قيل ذاك بفتح الكاف
يكون الاشارة والخطاب كلاهما لمفرد مذكر لكن المشار اليه غير المخاطب و
اذا قيل ذاكِ بكسر الكاف يكون الخطاب للمؤنث والاشارة بحاله فاذا
قيل تاك انعكس واذا قيل تاكِ بكسر الكاف يكون الاشارة والخطاب
كلاهما لمفرد مؤنث واذا قيل ذانك بفتح الكاف يكون الاشارة
الى المثنى المذكر والخطاب للمفرد واذا قيل ذانكِ بكسر الكاف يكون
الخطاب للمفردة المؤنث والاشارة بحاله وعلى هذا اذا حويت ما
ذكر فاعلم ان ذا يشار به الى المفرد المذكر القريب حقيقة او حكما
وذاك يشار به الى المتوسط وذلك الى البعيد حقيقة او حكما وكذا تا و
تاك وتلك وكذا ذان وتان وذانك وتانك بتخفيف النون وذانك وتانك
بالتشديد فان التشديد بمنزلة اللام في ذلك وكذا اولاء واولئك واولالك

قوله ومنه الموصولات الخ يقال للمفرد المذكر الذي وللمفرد المؤنث التي
وقد يشدد الياء وقد يحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويقال الذ بكسر الذال
وقد يسكن الذال بعد حذف الياء ويقال الذ بسكون الذال وفي التثنية
حال الرفع اللذان واللتان واللذين واللتين حال النصب والجر
وقد يحذف النون كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الا
غلال وفي جمع المذكر الذين في الاحوال الثلث وقد يحذف النون
كقوله تع وخضتم كالذي خاضوا وفي جمع المؤنث اللاتي بسكون الياء بعد
التاء المكسورة واللات بحذف الياء بدلالة الكسرة واللائي بالياء
الساكنة وكسرها واللواتي كانه جمع اللاتي جمع التي ويقال في المفرد ومقا
بليه من المذكر والمؤنث من ذوي العلم جاءني من ابو عالم في الكل با
رجاع ضمير المفرد المذكر نظرا الى لفظة من لانه مفرد مذكر ويجوز ابوها
ابوهما ابوهم ابوهن نظرا الى المعنى قال الله تع ومنهم من يستمعون
اليك واما ما فهي كمن بعينه الا انها تختص بغير ذي العلم واما قوله تع
والسماء وما بناها اي والذي بناها فبالنظر الى ان كنهه تع محتجب عن الا

عن الاوهام وهم يستعملونه فيما لا يدرك كنهه ايضا واما قوله تع فانكحوا ما
طاب لكم من النساء واني كانت عبارة عن النساء وهي من ذوات
العلم لكن لما دخلت تحت تصرف الازواج وملكها الازواج ملك متعة
وكانت ناقصات العقول مع ان عقد النكاح متعلق في الحقيقة بالبضع
وهو ليس من ذوات العلم عبر بلفظ هو آلة للتعبير عن غير
ذوي العلم وقيل ما طاب لكم اذا تلخص هذا فنقول ان جميع الموصو
لات مبينة لافتقارها الى الصلة افتقار الحرف الى متعلقه سوى اي للمذ
كر واية للمؤنث فانهما معربان لمانع عن البناء وان قامت فيهما العلة
التي اوجبت الحكم في الاخوات لان الحكم كما يرتفع بانتفاء العلة يرتفع
بثبوت مانع مع ثبوت العلة وذلك المانع هو اضافتهما ابدا الى ما هما
بعضه وجزؤه والاضافة لتنزل المضاف اليه منزلة تنوين التمكن
تمنع البناء مع ان اعراب نظيريهما من حيث المعنى وهما بعض وجزء
واعراب نقيضيهما وهما كل وجميع يقتضي اعرابهما ايضا الا اذا حذف
صدر صلتهما فانهما ح يختار بناؤهما لتأكد الافتقار لافتقارهما ح

الى نفس الصلة والى الصدر المحذوف فيبنيان ح على الضم مع وجود الاضافة كقوله تع
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا بضم اي مع كونه مفعول لننزع
اي الذي هو اشد منهم عتيا وقرئ ايهم بالنصب نظرا الى وجود الاضافة و
ان كان الافتقار متأكدا قوله والموصول ما لا بد له الخ عرف الموصول
بعد تعداده والمناسب ان يعرفه اولا ثم يعدد اقسامه لكنه لكثرة اقسامه
كانه تحرك نفس السامع في طلب معرفتها فقسمه ثم عرفه وقال الموصول ما لا
بد له من جملة الى آخره اي اسم مبهم لا فراق له لابهامه من جملة خبرية معلومة
النسبة للسامع تقع صلة له ليتضح بها امره ويزول عنه بواسطتها ابهامه نحو
جاءني الذي ابوه منطلق فانه لو قيل جاءني الذي واقتصر عليه لم يعلم منه
عين الجائي ولا جنسه فاذا انضم اليه ابوه منطلق يفهم السامع بواسطة معلومية
تلك الجملة شخص الجائي وعينه مثلا يعرف السامع الشخص الذي ابوه منطلق
ويعرف ثبوت الانطلاق لابيه ايضا لكن لا يعرف مجيئه فاذا قلت جاءني
الذي ابوه منطلق فقد اخبرت عن مجيء من يعرفه السامع ويعرف انطلاق
ابيه ثم انهم يذكرون الصلة بتمامها وقد يحذفون شطرها بناء على القرينة

نحو ما انا الذي قائل لك شيئا اي هو قائل وقد يطرحونها راسا تشبيها
على في منها وعظم شانها وعلى انها بلغت في الخاصة مبلغا تقاصرت العبارة
عن كنهها وتقولون بعد الثنيا والتي الا بعد لحظة التي من فظاعة شانها
كنت وكنت ولا بد لكل الصلة من ضمير يربطها بالموصول ويحذف كثيرا اذا
كان مفعولا كقوله ثم يبسط الرزق لمن يشاء اي يشاءه وقليلا اذا كان
مبتدأ نحو ما انا بالذي قائل لك شيئا اي هو قائل لك شيئا او مجرورا كقوله على
الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كانوا عليه ويمتنع حذفه اذا كان
فاعلا لامتناع حذف الفاعل ثم انهم اختلفوا في تعريفها قال بعضهم ذاك وا
بتمام الصلة لازالة الابهام كما ان زيدا مع كونه علما معرفة لاشتراك فيه
بتعدد الاوضاع يفتقر الى الصفة لتزيل الابهام عنه وقال اخرون كسيبويه
من الصلة اليه سر بانه من المضاف اليه الى المضاف لكن لما لم يتكلم عن الصلة
لم يضف ولم يدخل اللام عليه لعل هذا اقرب الى الحق لان المعرفة لا بد وان
يشير الى معلوم السامع حالة الاطلاق ولا اشارة في ذات الموصول
الا معلومة منه والا لما اعتبر والموصول مع صلته شيئا واحدا وعلى اعربوهما

باعراب

كوبد زيدا وهم يحسدونكم وجهد التزيد وبهمات ذاك وشان
ما بينهما واف وفه وصه وذونك وعليك مثل

باعراب واحد بل جعلوا الصلة كالصفة لجاريتها على المعرفة لازالة الابهام
وفيه بحث لجواز التفاوت في الابهام والقيود ولان يشيع في جاء في شيع طويل
كالموصول بعينه في انه لا تفهم منه عند الاطلاق عين الجاء ولا جنسه مع انه
لا يفهم مع قيده شيئا واحدا ولا يعرب معه باعراب واحد قوله ومنه اسماء
الافعال اي اسماء سادة مسد مصادر ذي سادة مسد افعالها فيع الا
ضافة نوع مساهمة وقد فسرناه به لان صه بمعنى سكوتك بالنصب على معنى
سكت سكوتك لانه لو كان بمعنى اسكت ومراد فالم لزم ان يكون فعلا لاستلزام
فعلية احد المترادفين فعلية الاخر قالوا غير المنون من هذا الباب علم الحقيقة
المصدر السادة مسد الفعل مثلا قول القائل صه علم حقيقة السكوت والافلاس
وجه التسمية ثم ان هذه الاسماء اما بمعنى الامر او بمعنى الماضي او بمعنى المضارع والذي
بمعنى الامر اما متعد او غير متعد والمتعدي اما مفرد نحو رويد زيدا بمعنى امهله
او مركب والمركب اما اول ظرف نحو دونك زيدا بمعنى خذه او حرف نحو عليك
زيدا بمعنى الزمه او لا هذا ولا ذاك وهذا الثالث اما ان يحذف بالتركيب
منه شيء ولا يحذف والاول كهلم شهداءكم بمعنى احضروهم فانه مركب اما

والافلاس وجه

من هاء التنبيه وثم او من هل وثم فالمحذوف على الاول الف هاء وعلى الثاني هاء
أم والثاني نحو صهل الفرس بمعنى اصهل فانه مركب من صه وهل ولا حذف بالتركيب
وغير المنحوت اما مفرد او مركب والثاني نحو البكبكة بمعنى تبكبكت ولم يذكره المص
لقلة وقوعه والاول اما ان يشتق منه الفعل نحو حيعل بمعنى اكتفى يقال حيعلت
به اذا زجرته او لا يشتق منه الفعل نحو صه بمعنى اسكت كذا قيل وفيه نظر لانه
لم يقال صه صهت لم يجئ فلت لم صه والذي بمعنى الماضي اما ان يكون يجوز
في آخره غير الفتح نحو هيهات زيد بمعنى بعد جدا يجوز فيه ثالثه الحركات الثلث
مع التنوين وبدونه او لا يجوز نحو شتان ما بينهما اي افترق حالاهما
جدا لا يجوز في نونه غير الفتح والذي بمعنى المضارع قسم واحد مفرد لا
زم نحو اف بالحركات الثلث مع التنوين بمعنى التضجر وبدون التنوين بمعنى
الماضي فالمجموع احد عشر عنوانا المص لم يذكر الا ستة عشرة منها وترك
مثال المركب اللازم مما هو بمعنى الامر وقد اشرنا في اسا ولا يظن ان
هذا ضبط بالنظر الى جزئيات هذا الباب فانها لا تكاد تنضبط بل هو الكلي
ضبط الانواع والاقسام بالنظر الى الجزئيات المذكورة في المتن ثم ان كلا

من المذكورات يستوي فيه المفرد ومقابلاه والمذكر والمؤنث يقال يا
زيد يا زيدان يا زيدون يا هند يا هندان يا هندات يا زيد عمرو او
عليم فقس وبعضهم يقول هلم هلما هلموا هلمي هلمما هلممن وبا في باللغ
حق للدلالة على احوال المسمى والوجه في الاستواء انها سادة مسد
المصادر والمصدر لا يثنى ولا يجمع مع ان البعض مركب والمركب لا يغير
التصرف وان رد لو مصدر في الاصل من باب الافعال يقال ارود ايرادا
واد بمعنى امهل امهالا فرضم ثم صغر وسمي به الفعل والمصدر لا يثنى ولا
يجمع قالوا ان شتان لكونه للافتراق الحالي الذي لا ينحصر صدوره من
واحد لا بد وان يكون فاعله شيئين فصاعدا نحو شتان زيد وعمرو
ولا يجوز شتان وشتان هو ما بينهما لم يجوزه اكثرهم لعدم التعدد في الفا
على لفظا ولم يستبعده بعضهم عن القياس لان ما الموصولة تقع على الوا
حد والمثنى والمجموع فيه ههنا وان كانت واحدة بحسب اللفظ الا ان المعنى
على التثنية اذ المعنى افترق حالاهما والمص قد رئس سترة لكونه ممن يجوزه
مثل منه وقال شتان ما بينهما اظهارا لمذهبه ورد على الاكثرين بالمثال.

اذا اوعى سمعك ما تلونا عليك فاعلم ان المصنف لم يتعرض للاصوات

في هذه الرسالة مع انها من اقسام المبني بالاتفاق والوجه في ذلك انها

على قسمين قسم يصدر بسببه للبهائم كقولهم ع لاناخة البعير وقسم يحكى به

عن الصوت كقولهم عند حكاية صوت الغراب غاق والقسم الاول من هذا

الباب لانه ع يعني اخ والفرق بينه وبين صه ان البعير لا يعلم وضع اللفظ

ولا يلاحظ خصوص التركيب بل يفعل الاناخة عند سماع هذا الصوت

خاص بطريق جري عادة السمع على خلق الاناخة عند سماع هذا اللفظ

بخلاف يا زيد صه فان زيدا لكونه عالما بوضع اللفظ وبخصوص التركيب

يفهم منه المعنى ولولا علمه بالوضع وبخصوص التركيب لكان هذا اللفظ

بالنسبة اليه بمنزلة دبز فاذا اراد ان يمثل الامر بسكت والا فلا فالتعرض

لهذا الباب تعرض للاصوات في الجملة لكن ينبغي عليه ان يمثل من الاصوات

ايضا في المفصل وانما بنيت اسماء الافعال لتضمنها معنى الامر او معنى

لام الامر او معنى الماضي والذي بمعنى المضارع محمول عليهما او على احدهما

قوله ومنه بعض الظروف اه قيد بالبعض لان البعض الآخر منها معرب

نحو اذ واذا ومتى وايان وقبل وبعد ومن

كالبوم ومن المبني اذ واذا ومتى وايان وقبل وبعد اما اذ فهي للزمان

الماضي وتقع بعدها الجملتان نحو قمت اذ زيد قائم واذ زيد يقوم اذ

يقوم زيد اذ قام زيد فهي فيه للوقت المجرد واستغنوا اذ زيد قام

لانه ان قصد الى الفعلية فالواجب اذ قام زيد وان قصد الى الاسمية وا

في بالماضي للدلالة على القيام فيما مضى فتلك الدلالة لكونها مستفادة من

لفظ اذ يستغنى فيها عن لفظ الماضي واما اذا فهي للاستقبال اذا تضمنت

معنى حرف المجازات فهي ح لا تدخل الا على الجملة الفعلية عند المصنف كحرف المجازات

والموقوع في مثل قوله اذا الشمس كورت عنده فاعل فعل مقدر يفسره

المذكور وقد يكون بمعنى الوقت المجرد عن معنى المجازات منضما اليه معنى

المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع واقفا وغير منضم نحو اذا القوم زيد

اذا بعد عمرو وفي بعض وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وما ينضم اليه

معنى المفاجاة تدخل على الجملة الاسمية وما لا ينضم اليه ينبغي ان تدخل على

كلتا الجملتين ووجه بناء اذ هما مجاورتها الجملة لانهما نقيضا فان الجملة ابدا

مع اذ وضع اذ كوضع ان وان اذا تضمن معنى ان الشرطية واما متى فهي

www.alukah.net

تستعمل تارة للاستفهام نحو متى القتال اى غدا او بعد غد الى ما لا يكاد يضبط.

واخرى للمجازات نحو متى تاتنى اكرمك اى ان تاتنى نهارا اكرمك وان تاتنى ليلا اكرمك

الى ما لا يكاد ينتهى فبنيت استفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام وشرطية

لتضمنها معنى حرف الشرط واما ايان فهى للاستفهام فى مقام الاستبعاد

نحو ايان يوم الدين اى فى هذه السنة او فى السنة الآتية الى ما لا يتناهى و

المقصود استبعاد ذلك اليوم وانكار وقوعه فى الاستقبال فبنيت

لتضمنها معنى همزة الاستفهام واما قبل وبعد فهما من اسماء الجهات

ولتلك الاسماء احوال ثلث هى فى احديها مبنية على الضم وهى ان يقطع

عنهن ما يضفن اليه لجرى ذكره فى السابق وينوى معنى ذلك المحذوف

فى المضاف اى يؤدى معنى المضاف والمضاف اليه بلفظ المضاف كقولهم

بعد التيمن بالتسمية والتحميد وبعد التصلية على الرسول فى الخطب اما بعد

بالضم فيحذفون المضاف اليه وهو التيمن بالتسمية والتحميد والتصلية على

الرسول بقرينة جرى ذكره فى السابق وينوون معنى المضاف اليه فى المضاف

ويعبرون عن مجموع المعنيين بلفظ المضاف فيتضمن المضاف معنى الاضافة

وهى معنى من معانى الحروف الجارة فبنى على الضم للتضمن مع ان المضاف اليه لكونه

منويا يفتقر المضاف اليه افتقار الحرف الى متعلقه اما البناء على الحركة فلعروض

البناء واما على الضم فلجبر المحذوف باقوى الحركات وفى الآخرين وهما ان

تضاف نحو جئتك قبل زيد وان يحذف ما يضفن اليه ويجعل نسيا منسيا

اى يكون مرادا فى نفسه ولا ينوى معناه فى المضاف وجعله نسيا منسيا على

معنى ان لا يكون مرادا فى نفسه باطل قطعا لان كلا من اسماء الجهات امر

اضافى لا يتصور بدون المضاف اليه مثلا قبلية مجيء المتكلم فى جئتك قبل

زيد لا يتصور الا بالنسبة الى مجيء زيد معربة منصوبة او مجرورة اما الا

عراب فلعدم التضمن والافتقار لصراحة ذكر المضاف اليه فى احدى الصو

رتين وكونه نسيا منسيا بالنظر الى المضاف فى الصورة الاخرى واما

النصب والجر وعدم جواز الرفع فموكول الى التتبع قال فساغ لى الشراب

وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات اى قبل مساغ الشراب لكنه هذا

المحذوف لما كان مرادا فى نفسه غير منوى فى لفظ المضاف غير متضمن معناه

المضاف اعرب لفظ المضاف وكذا قيل وظنى ان القصد فى مثله الى السابق

وكنت اخاف من هجر الكن وبعدا لا اخاف من الفراق

من الدهر والمعنى كنت في سابق من الدهر كاد اختص بالماء الغراف الغدر

السهل الدخول فالقبلية بمعنى السابق من الدهر هنا وان استلزمت ذلك

السابقية على مساغ الشراب لكن ليس القصد الى السابقية على مساغ الشراب

واذا لم يكن بمساغ الشراب مدخل في القصد فهو منتج على الاطلاق اي

بالنظر الى المضاف والى القصد جميعا مع ان الفرق يقتضي جواز الاعراب

والبناء في كل موضع لحذف اذ كان تنوين مضاف اليه في المضاف

فتبين وان لا تنوين فيه وتعتبره مرادا في نفسه فتعربه وليس كذلك

لان كلا منهما متعين في موضعه فلنتامل في هذا المقام فانه لا يطلع عليه

الا واحد بعد واحد من فرسان هذا الميدان قوله ومنه المركبات

وهي كل لفظ مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة فولنا ليس نسبة ليخرج

به عن المركبات النسبية نحو بعلبك وحيوان ناطق وغلام زيد فان

اجزائها معربة لانتفاء البناء او لوجود مانع عنه والمركب الذي

لا نسبة بين جزئيه ان تضمن ثانيه معنى حرف بين شطراه اما الثاني

فلتضمنه واما الاول فلتنزله منزلة صدر الثاني نحو خمسة عشر اذ الاصل

خمسة وعشرة تما ركب حذف الواو ولان بحوف الواو ينافي التركيب والا لتضمن

وتما حذف تضمن معناه الثاني وتنزل الاول في الالتصاق بالثاني منزلة

صدره فبني الثاني والاول والالتصاق بالتنزل على الفتح واما الحركة فلزوم

من البناء واما الفتح فلتخفه ان قلت الواو بينهما فالدليل على ان المتضمن

هو الثاني دون الاول قلت لان تصرفه في الثاني دون الاول لانه يدخل الكاف

في حكم الاول ولا يفيد في الاول شيئا وقولهم آتيك صباح مساء وهو جا

دي بيت بيت ووقعوا صحو بيض كحمسة عشر في تضمن الثاني معنى الحرف وتنزل

الاول منزلة الصدر من الثاني وفي بناء كل من الجزئين على الفتح سوى ان

هؤلاء تركيبات امتزاجية وذاك تعدادي وان المقدر في بيت بيت حرف

جر والتقدير آتيك كل صباح ومساء وهو جادي من بيت الى بيت ووقعوا

فعطا في صحو وبيض اي فتنة شديدة تخرج باهلها متفرقين متزاوجين

مناص بن اخرى من خاص بعض تقدم وباص بعض ناص تما ركبت هؤلاء

حذف الحرف المتوسط وتضمن معناه الثاني وتنزل الاول منزلة صدره

فبني الجزآن على الفتح وصباح مساء ظرف للفعل المتقدم على تقدير اضافة كما

كما اشرنا اليه وبيت بيت حال موكدة بمعنى ملاصقا لدلالة الجملة المتقدمة

عليه قبل ذكره التزاما ثم اعلم ان بناء الجزئين على الفتح ثابت في الاعداد

الحركية سواء اريد بها العدد كخمسة عشر او واحد من العدد نحو خامس

عشر الا في اثني عشر فان الشطر الاول منه معرب لتنزل الثاني منزلة النون

المتنزل منزلة النونين ولهذا لا يضاف ولا يقال اثني عشرك بل يقال

جاء اثنا عشر بالالف ورايت اثني عشر وكذا في الجر بالياء ان قلت ان المقوم

بعد الاسم المبني والمركبات ليست باسم لانها ليست بكلمة فكيف يقول

ومنه المركبات قلت نسامحه في العبارة فذكر المركبات واراد اجزائها

والمقصود ومنه اجزاء المركبات مع انهم كما يطلقون لفظ المركب على

المجموع من حيث هو مجموع يطلقونه على اجزائه ايضا ويضمنونه معنى الانضمام

ويعدونه بالي تعدية الانضمام بها يقولون زيد مركب الى ضرب اي منضم

اليه فيحتمل ان يكون مراد المصنف بالمركب هنا هو الثاني والمعنى ومنه

الاسماء المنضم بعضها الى بعض اي الاسماء المتضامة تامة قوله ومنه الكنايات

اي اراد بها الفاظا مبهمة يعبر بها المتكلم عن معلوم عنده في آن الاخبار

او مجهول في آن الاخبار معلوم قبله فالاخبار على سبيل الابهام في الاول

لغرض يتعلق به وفي الثاني ضرورة طرو الجهل في آن الاخبار فعلى هذا لا

تكون كم الاستفهامية من الكنايات لانها لا يعبر بها بل يستفهم بها

لكنهم يذكرونها في بحث الكنايات بمناسبة كم الخبرية ولم يذكركم الخبرية وقصر

المثال على الاستفهامية لكون الخبرية من هذا الباب بلا شبهة ذكرت او لم تذكر

بخلاف الاستفهامية فانها ليست من هذا الباب على الحقيقة بناء على التفسير المذكور

فان ذكرت فيه تكون منه على سبيل التبع والا كاف والا فلا اما تسمية استفهامية

لتضمنها معنى حرف الاستفهام لان معنى كم مائة او عشرون او نحوهما

لا يستعمل في الاخبار وكذا خبرية لاتحادها بالاستفهامية صيغة او كونها للتكثير كما

انها للتقليل واما كذا فلانه مركب من كاف التشبيه وذا وكل منهما قبل التركيب

مبني فابقي حكمهما بعد التركيب وايضا تخلع عنهما معناهما وحدث معنى الكناية

بعد التركيب واما كيت وكيت وفي مقامه ذيت وذيت فلانها كناية عن الجملة

لخبرية المعلومة عند المتكلم مثلا يقول المتكلم في مقام قتل زيد عمرا وكان من

الامر كيت وكيت اي يخبر عن القصة المعلومة عنده على الوجه الاجمالي لغرض يتعلق به

به من الخوف او غيره والجزم بمنع فبنيت هذه لوقوعها موقعها ان قلت ما وجه
التكرار والعطف قلت كونها كناية عن الجملة اذ الجملة لا بد فيها من نقد الا
جزاء ومن وجود الارتباط بينها بالاسناد فالتزم فيها النقد والآلة الربط
التي هي الواو وقالوا يجوز الحركات الثلث في تائها الكسر لانه الاصل في تحريك
الساكنة كانها بنيت على السكون ثم حركت الى الكسرة لالتقاء الساكنين والفتح
للخفة والضم لجبر المحذوف بالضمة الحركات لان الاصل كيت ذيت بتشديد
الياء كسيد فخففا قوله المثنى لا اراد به ان المثنى اسم لحق آخره اي آخر مفرده
الف حال الرفع وياء مفتوح ما قبلها حال النصب والجر معنى التثنية اي
بدل الالف حال الرفع والياء حال النصب والجر على معنى التثنية الذي هو ضم
شيء الى مثله في اللفظ والمجانسة في المعنى فلا يشمل المفرد فان لالتقاء
المثلين في اللفظ ولا المشترك باعتبار معنيين لالتقاء المجانسة في المعنى
فلا يقال قرآن يراد به الطهر والحيض بل الواجب ح ان يراد طهران او
حيضان واما القرآن فعلى التغليب واما الزيدان فلان لحوق التثنية
بالعلم يستلزم جنسيته ولا اشتراك بعد لحوق التثنية اذ لو اريد بلفظ زيد

شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم لكان تناول لفظ زيد لجميع الاشخاص
المسماة بهذا الاسم على سبيل البدل بوضع واحد والمشترك لا بد فيه من تعدد
الوضع فاذا قيل جاء زيدان فالمعنى جاء المسميان من المسمين بهذا
الاسم فلا نقص لتحقق المثلين في اللفظ والمجانسة في المعنى واما لحوق النون
فيكون عوضا عن الحركة والتنوين الفائت في المفرد ولا مدخل له في الد
لالة على معنى التثنية ولكن المصنف الى هذا المعنى اشار لحوق النون عن قوله معنى
التثنية وعلله بالعوضية هذا على مذهب من يجعل الاعراب عبارة عن الاختلاف
ومن جعله نفس الحركات والحروف جعل النون عوضا عن التنوين فقط والا
يلزم ان يكون النون اعرابا لكن يرد على هذا الاخير ان لا يجامع اللام وليس
كذلك لانه يقال جاء الرجلان اللهم الا ان يقال انه مع كونه عوضا عن التنوين
لم دخل في الدلالة على معنى التثنية فيراعى عند الدخول اللام بهذا التثنية دون
الكسر لتثنية قوله وبسقط النون عند الاضافة اي لكونها بدلا عما يسقط عندها
والالف ايضا اذا لاقاها ساكن لالتقاء الساكنين وقولهم التقت حلقتا
البطان بالالف شاذ نبهوا بتحقيق التقاء الساكنين على قطاعة الحالة ان

وهي الناقة المسرعة ثانية مشافية

مثال لو وقعتها بعد بها والتاء والعام

الكرة تورن الاقوتها والتشديد

الشاب بان مثالان لو وقوع الباء بتورن

لو وجب وتخلف مثالان لو كون ان

لو منقلبة عن مكسورة ومثال الالف

لكونها منقلبة عن باء ومثال الالف

الصائرة بالياء موقع غير

مذكورة بهذه الى شيء وهو

وما وجميع ما ذكر وهذا بان

على ما ذكرت شرحت

ان تقصد في ان كان تثنية ابرد الا اصله تو عصوران ورجعان منى

ان سمع به قوله وليس فيما يجوز الثلاثي الى اى ليس في المقصور الذي يجاوز

الثلاثي بان يكون رباعيا او خماسيا او سداسيا الا قلب الفه ياء عند

التثنية سواء كان ذلك الالف منقلبة عن الواو كالف اعشى ومصطفى

اصلهما اعشو ومصطفو او عن الياء لغير الالحاق كالف مرمى اصله مرمي

او للالحاق كالف ارطى فانه منقلب عن الياء الحاقا بها للالحاق بجعفر او

غير منقلبة بل كان للتانيث كالف حبلى او للتوسع كالف حبارى فان

هذه الالف ليست منقلبة عن لام الفعل لانها زائدة وليست ايضا للا

لحاق لعدم فعالل وكالف قبعثرى لانه ليس لنا اصل سداسي حتى نلحقه

بذلك بزيادة الالف وليست للتانيث ايضا لانه منصرف وقابل للتاء

يقال حبارى وحباراة وقبعثرى وقبعثراة فهي للتوسع فقط و

انما فعلوا ذلك لان الا تثبت يستلزم التقاء الساكنين والحذف خلاف

الاصل وادى الى اللبس سيما حالة الاضافة وقلبها واوا ايضا عند النقل

نقل الواو ونقل المقصور المجاوز عن الثلاثي فيه الكل تقلب ياء يقال

عثيان في تثنية اعشى وهو الذي لا يبصر في الليل ويبصر في النهار اصله اعشو

الالف ياء فيما جاوز الثلاثي محلف منه

الا الياء كو اعشيان وحبليان وحباريان ومصطفيان منى

صاحب الصحاح في

تكلم بعدم كون الف حبارى للتانيث

وتخالفه في باقي الفيها حيث قال

الفيه ليست للتانيث والالحاق

وانما هي للالحاق بجعفر

لا تشرف معرفة فكانها من نفس الكلمة

الشرح في مراجعة نظر كي الفيه

غلطه القاموس لعدم ذكر

والارث والوجه

والفيه للتانيث وغلط

الا كو لم يكن له لا تشرف

الفاعل الفاعل منه

قلبت الواو ياء ثم الياء الفا ومصطفيان في تثنية اصله مصطفو قلبت الواو
ياء ثم الياء الفا اسم مفعول من الافتعال والطاء منقلبة عن التاء وحبليان
في تثنية حبلى وهي الحامل الفه للتانيث وحباريان في تثنية حبارى الفه للتوسع
وهي طائر يشبه البط قوله وان كان آخر الممدود الف التانيث الخ لما بحث عن
تثنية المقصور شرع ان يتكلم في تثنية الممدود فقال وان كان آخر الممدود
الف التانيث اي الهمزة المنقلبة عن الف التانيث كهمزة حمراء فانها في الا
صل الف وعلامة للتانيث والاولى زائدة للتوسع قلبت همزة لالتقاء
الساكنين ولم يجعلوها اصلا لان كون الالف علامة للتانيث مقطوع في
باب حبلى بخلاف الهمزة فانا لم نجدها علامة له في غير باب حمراء فاذا ترددنا
في انها منقلبة عن الف التانيث ام هي للتانيث بالاصالة فالحمل على ما هو
المتفق عليه اولى لان الباب لا يثبت بالاحتمال قلت حمراوان قلبت الهمزة
تانيث عند التثنية واوا وقلت حمراوان فرقا بينها وبين الهمزة الاصلية
والمنقلبة عن الاصلية ولم يعكس لان التصرف بالزائد اولى ولان اثباتها
بحالها يستلزم توسط العلامة والحذف اختلالها وكلاهما خلاف الاصل و

قلبها

وقراءة وحرباء كساآن وقراآن وحرباآن مس

ياء ترك المناسبة بخلاف قلبها واوا فان الهمزة اقوى حروف الحلق
اذ لا مناسبة بين الهمزة والياء منه
قوى حروف العلة وتقبل اجتماع اليائين في النصب والجر قوله و
تقول في كساء الخ يعني انه ان كان آخر الممدود همزة اصلية كهمزة قراء بمعنى
عائد مفرد كوضاء ويجوز ان يكون جمع قارئ لصحة تثنية الجمع بارادة الجما
عتين كقولهم بين رماحي مالك ونهشل او منقلبة عن الاصلية كهمزة كساء
اصله كساو قلبت همزة لتطرفها بعد الف زائدة او زائدة وهو باطن الجفن
والحرباء دويبة تدور مع الشمس تثبت عند التثنية لانه الاصل ولا داعي
للعدول عنه يقال كساآن وجوزوا القلب في الاخيرتين ايضا تشبيها بهمزة
التانيث في العروض وعدم الاصالة وقالوا كساوان وحرباوان قوله
المجموع على ضربين الخ وجه الانحصار هو ان بناء الواحد ان كان محفوظا في الجمع
فمصحح والا فمكسر والمصحح اما مذكر او مؤنث والمذكر ما لحق آخره آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها حال الرفع او ياء مكسور ما قبلها حال النصب والجر
للدلالة على معنى الجمع الذي هو ضم فردين فصاعدا الى فرد مع المثلية في اللفظ
والمجانسة في المعنى فلا يجمع الالفاظ المترادفة لانتفاء المثلية في اللفظ ولا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولا المشترك باعتبار المعاني لا يقال ضاربون والمراد الداق والماشي
والمبين لانتفاء المجانسة في المعنى بل يجب ان يراد جماعة الداق او الماشي
او المبين ولحقه ايضا نون مفتوحة لتكون عوضا عن الحركة والتنوين
في المفرد اي المقصود الاصلي من لحوقه ذلك وان جاز ان يكون له مدخل
في الدلالة على معنى الجمع ولكون المقصود الاصلي من لحوقه ذلك اخر لحوق
النون عن قوله لمعنى الجمع ثم ان هذا الجمع يختص بمن يعلم في اسمائه وصفاته
لانه اشرف الجموع باعتبار التذكير وسلامة بناء الواحد ومن يعلم
اشرف من غيره فوجب المناسبة ان يختص الاشرف فنقول ما يجمع هذا
الجمع ان كان اسما غير دال على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة
هذا الجمع منه امور ثلثة العلمية والعالمية والتذكير فلا يقال رجلون لا
نتفاء العلمية ولا اعوجون في جمع اعوج علم كراع معين لانتفاء العلمية
ولا هندون لانتفاء التذكير وابون وبنون وارضون وسنون
وقلسون وثبون خارجة عن القانون لا يبطل بها قاعدة الاشتراط
وان كان صفة دالة على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا الجمع منه

منه امران العالمية والتذكير واما العلمية فتضاد الوصفية لتنافي مقتضييهما
لان علمية ضارب تقتضي اختصاص اطلاقه على المسمى به وكونه صفة يقتضي
صحة اطلاقه على كل من قام به الضرب واحد المتنافيين لا يكون شرطا
لحكم الآخر فلا يقال افراس كميتون لانتفاء العالمية ولا ضاربتون
لانتفاء التذكير واما قوله تع اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر
رايتهم لي ساجدين فلان الكواكب لاتصافها بالسجود الذي هو من
صفات العقلاء نزلت منزلتهم فاخذت حكمهم وجمعت هذا الجمع قوله
او الف وتاء في المونث الخ اي المصحح من المونث جمع لحق آخر مفرده الف
وتاء بمعنى الجمع اضمر هذا القيد ولم يذكره صريحا بقرينة ذكره في السابق
والا ورد على طرد التعريف مثل عرقاة بزيادة الالف والتاء مفردا يقال
استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء بمعنى قطع اصلهم وعرقهم واما قولهم
استاصل الله عرقاتهم بكسر التاء فهي فيه جمع كمسلمات اللهم الا ان يقال
يتكلف ويقال المراد بالتاء في التعريف تاء لا تنقلب هاء في الوقف فح لا يبطل
الطرد بمثل عرقاة مفردا لان تاءه تنقلب هاء في الوقف ويقال عرقاه بالهاء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بخلاف عرقاة جمعا يقال فيه عند الوقف عرقات بالتاء الساكنة وتكون
تلك التاء مضمومة في الرفع ومكسورة في النصب والجر اي يحمل نصبه على جره
ليكون الفرع وهو جمع المؤنث السالم على وتيرة الاصل الذي وهو جمع
المذكر السالم في حمل النصب على الجر فالاولى ان يقول وتكون مكسورة في الجر و
النصب بتقديم الجر تامل قوله ومكسر وهو ما يتكسر فيه بناء الواحد الخ بعد
ما فرغ عن بيان المصحح بقسميه اراد ان يبين المكسر فقال وهو ما يتكسر فيه بناء
الواحد اي جمع يتغير فيه صيغة الواحد تحقيقا كرجال من ذوي العلم وافراس
من غيرهم تغير فعل بفتح الفاء وضم العين في الاول الى فعال بكسر الفاء وفتح
العين وفعل بفتحتين في الثاني الى افعال او تقديرا واعتبارا كهجان و
فلك في جمع هجان وفلك يقال ناقة هجان اي بيضاء ونوق هجان اي بيض
وفلك مشحون اي مملو وفلك مشحونات فكسرة هجان المفرد والفه غير عارضين
ككسرة حمار والفه وهما في هجان الجمع يعتبران عارضين ككسرة رجال والفه
كانه جمع هجن وكذا ضم الفاء وسكون العين في فلك المفرد غير عارضين
كضم قرب وسكونه وفي فلك الجمع يعتبران عارضين كضم اسد وسكونه

جمع اسد كانه جمع فلك بفتحتين لما فرغ عن بيان ماهيته اراد ان يبين
حكمه فقال ويعم ذوي العلم وغيرهم كرجال وافراس وذلك لان اختصاص
الجمع بالواو والنون بمن يعلم لشرف السلامة وشرف التذكير ولا وجود
فيه للشرف الاول قطعا والشرف الثاني قد يكون فيه وقد لا يكون فلا
وجه لاختصاصه بمن يعلم بل ينبغي ان يعم وغيره قوله والمذكر والمؤنث
من المصحح الخ اي يحمل نصبهما على جرهما فان قيل هذا لا طائل تحته لان التسوية
بينهما في الجمع بالواو والنون قد علمت في اول الرسالة وفي الجمع بالالف و
التاء قبيل هذا البحث قلنا يمكن ان يقال قصده فيما الى مجرد التسوية بين
النصب والجر بدون ان يشير الى ان نصبهما محمول على جرهما والى ان الحمل من
اي جانب من جانب النصب ام من جانب الجر واما هنا ففرضه ان يشير
الى ان نصبهما محمول على جرهما والى ان الحمل من جانب النصب دون الجر و
الذي يدل عليه قوله هنا بين لفظي الجر والنصب بتقديم ذكر الجر وقوله هنا
ك ومكسورة في النصب والجر بتقديم النصب وكذا يمكن ان يقال قصده هنا الى
ضبط التسوية في الموضعين لان التسوية في جمع المذكر قد علمت في الصدر

وفي جمع المؤنث قيل بهذا البحث واذ يقال فصده هنا ليس الا بيان الشوبة
لانها قد علمت في السابق بل الى التمثيل فقال والمذكر والمؤنث من المصحح
يستوي فيهما الا يكون بهذا المبتدا مفتقرة للتمثيل من امثلة الاستواء اذ
لم يمثل المصنف للاستواء في جمع المؤنث السالم في السابق اصلا ومثل له في
جمع المذكر السالم في الصدر في بحث الاعراب والتمثيل هنا بدون تقديم
هذا القول لا يروج عند من له ادنى ذوق وادراك واما تاخير التمثيل
عن بيان المكسر فلئلا يتباعد المتقابلان قوله والجمع المصحح مذكره ومؤنثه
للقلة الى بعد ما قسم مطلق الجمع الى المصحح والمكسر اراد ان يقسمه قسمة ثانية
الى جمع القلة والكثرة فقال والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة اي يطلق
على العشرة وعلى ما دونها الى الثلثة بلا قرينة العدد يقال جاء الزيدون و
جاءت الزينبات بدون ذكر العدد اذا كان المراد ثلثة فصاعدا الى العشرة
ولا يرد عندي ثلثة مسلمين لان المسلمين ذكر لبيان العدد لا ان العدد
ذكر لبيانه اولا لان المراد نفي الوجوب لا نفي الجواز ويطلق على ما فوق
العشرة بقرينة العدد يقال جاء الزيدون العشرون او الاحد عشر وكذا

وما كان من المكسر على افعل وافعال وافعلة وفعلة وفعل فثلة وما عدا ذلك جمع كثرة من

ما كان من المكسر على افعل كافعل فلس وافعال كافراس وافعلة كارغفة
وفعلة كفتية جمع قلة يطلق على العشرة الى الثلثة بلا قرينة وافلس احد عشر او
وعلى ما فوقها مع قرينة يقال عندي افلس للثلثة فصاعدا الى العشرة بلا قرينة
وافلس احد عشر او عشرون وما عدا ذلك جمع كثرة اي الجمع الذي غاير المصحح
والاوزان الاربعة من المكسر من قبيل اطلاق لفظ ذكر على اثنين كما في
قوله تع فان كان له اخوة بين ذكر اي بين الفارض والبكر وفي قول الشاعر وكلاذ
بكر وجه وفيل اي كلا الخبر والشر جمع كثرة تطلق على ما فوق العشرة بلا قرينة
لمناسبة الكثرة الكثرة وعلى ما دونها مع قرينة يقال عندي رجال اذا كان
المراد ما فوق العشرة وعندي رجال عشرة او ثلثة قال بعض المحققين الفرق
بينهما باعتبار ذكر القرينة وباعتبار الاخلاء عنها انما هو في فوق العشرة
واما فيها وفيما دونها فلا فرق اذ الاخلاء عنها فيها وفيه كل منهما جائز
مستندا بانه لو قال له علي دراهم بلا قرينة لزم الثلثة بافراده مع كون
دراهم جمع كثرة بلا قرينة قوله وما جمع بالالف والتاء من فعلة الى اقول
كان عليه ان يذكر بهذا قبل تقسيم الجمع الى القلة والكثرة لانه حكم يتعلق بالتقسيم

الاول لانه عارض جمع المؤنث واما تاخيره عن المكسر فلانه يتحرك ساكنه
به يصير كانه مكسر فاخره عنه ومزالا لهذا والمعنى والاسم الذي يجمع
بالالف والتاء من فعلة بفتح الفاء وسكون العين صحيحة العين اي
غير مضعفة العين ولا مضاعفها فالاسم اي ما لا يدل على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين سواء كان اسم عين كنمرة او اسم معنى كضربة فاعتبارة
عن اسم مقابل للفعل والحرف والاسم في قوله فالاسم منه مقابل للصفة فلا
يلزم انقسام الشيء الى نفسه منه اي مما يجمع بالالف والتاء متحرك العين
اي يتحرك عينه بالفتح وجوبا اما التحرك فللفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس
بنقل الصفة وخفة الاسم واما الفتح فللخفة واما قوله فشرح النفس
من زفراتها بسكون الفاء في جمع زفرة كضربة فشاذ تقديره بعذر الكسار
العذر قوله صحيحة العين اشارة منه الى ان معتل الفاء كوعدة ومعتل
اللام كرمية وغزوة كصحيح الفاء واللام في هذا الحكم بلا فرق يقال وعدات وغزوات
قياسا بفتح الالف والتاء قال تالله لقد باطمئنان الفاء فلق لنا بفتح الباء
والصفات بفتح العين والميم كالانجح جمع طبع الفاء الارض المستعدة
لهذا والذي يجمع بالالف والتاء من فعلة وفعلة بكسر الفاء وضمها مع سكون

بخلافه بالياء كفتية فالكسر فيه جائز لان الياء المفتوحة اذا انكسر ما قبلها كانت كالياء
فيفتقر فيها ما يفتقر فيه من منه

العين وصحيحها فالاسم منه يتحرك عينه بالفتح نحو كسرات وغرفات في جمع
كسرة وغرفة ويجوز كسرات بالكسر تابع وغرفات بالضمتين للاتباع و
بعضهم يجوز الاسكان ايضا لثقل الضمة والكسرة والمصنف قد رأى سترة
خصص بالذكر ما يتعين فتحه ولم يذكر حكم هذين البابين لعدم تعين
الفتح فيهما قوله والصفة مبقاة العين اي المراد بالصفة ما يدل على ذات
مبهمة باعتبار معنى معين كضخمة بمعنى شدة الضخامة وهي الصفة تبقى
على السكون اذا جمعت بالالف والتاء لان البقاء اصل ولا داعي للعدول
عنه سواء كانت صحيحة العين او لا وسواء كانت مفتوحة الفاء كضخمة
او مكسورة كصعبة او مضمومة كحلوة يقال نساء ضخامات وبيوت صعبات
الا ما شاذ عن الخبرات ونساء حلوات بالسكون في الكل قوله واما معتلها
فعلى السكون اي اراد بمعتل العين ما يشمل المضاعف ايضا كشدة الا ان
للفيف ان يعتل منه ايضا واراد بما يكون حينئذ حرف علة ولم يذكر المضاعف
عن لا حاجة يعلم منه لاشتراك علة البقاء بينهما مع قصد الاختصار واما
البقاء فلانه لو قيل بمضاعف وجوازات وشددات ولم تغلب ولم تدغم

لثقل مع انهدام القاعدة ولو قيل باضات وجاوزات بالقلب والا

جراء على القاعدة لزم زيادة التغيير فيجب ان يبقى كل منهما على سكونه

ويقال بيضات وجوزات وشدات بالسكون هربا عن المحذور و

تميم تحرك معتل العين وتقول بيضات وجوزات بالتحريك بناء على عروض

قال قائلهم اخو بيضات رائح متاوب قوله وفواعل يجمع عليه فاعل

اي فاعل الاسم يجمع على فواعل بدون شرط شيء نحو كواهل في جمع كاهل

وهو ما بين الكتفين وفاعل الصفة يجمع ايضا على فواعل بشرط ان يكون

بمعنى فاعلة نحو حوائض وطوالق في جمع حائض وطالق وهما بمعنى حائضة

وطالقة لاختصاص الحيض والطلاق بالمراة وماخذ الاشتراط

كلامهم قالوا اذا قصدوا حدوث هذين الوصفين في الموصوف بهما

يقولون حاضت هند وتحيض هند ويجمعون بالالف والتاء ويقولون

حائضات وطالقات واذا قصدوا استمرارهما في الموصوف بهما

يقولون هند حائض باخلائه عن التاء التي هي علامة الحدوث والتجدد

ويجمعونه على حوائض ولا يجمعونه بالالف والتاء لخلو المفرد عن التاء وليحصل

الفرق

اللهم الا ان يقال المعرفة

نحو كواثب وضوارب

لنقل مع الزيادة القاعدة ولو قيل باضاف وجاوات بالقلب والا

جاء على القاعدة نون لزم

وبقال بيضات وجوزات

معنى قيل فالتزم احو بيضات

وهو ما بين الكثيرين وفا

بعض فاعلة نحو حوايض و

بالا يكون تاء التانيث

وطالقة لاختصاص الهيئة

كلامهم قالوا اذا قصدو

بقولون حاضت هند وتحيض هند وتجمعون بالالف

حايضات وطالقات واذا قصدوا استمرارهما في الموصوف بهما

بقولون هند حايض بانخلاعها عن التاء التي هي علامة الحدوث والتجدد

وتجمعونه على حوايض ولا تجمعونه بالالف والتاء لخلوه المفرد عن التاء وليحصل

الفرق

فالاول عقلي ويراد السمع عقيب التنبيه على ان المعتمد

في الذي نقل السماع والنقل فان الاخفش قال

فاعرف ان لان مبناه وهو اتصاف الكثرة به

سماعي ويجوز ان يقال ان هذا تفصيل للاول و

تمهيد لقوله ان قيل فليفرق في ابراهيم

كانه قيل لم يستلزم الاتصاف عدم التعريف

ويصح دليلا عليه فاجاب بقوله ولو اذا لم يكن

في اولاد لو كان في ابراهيم

الرجال ابراهيم

حايضة الآن او غدا او

طالقة الآن او غدا كما يقول

لون ح

الفرق بين طالق بدون التاء لعدم الاحتياج اليها اذ هي للفرق بين المذكر والمؤنث في

الوصف المشترك والحيض والطلاق مما يختص بالمؤنث ويبطل قولهم قولهم

جمل ضامر وناقة ضامر ورجل عاشق وامراة عاشق بدون التاء

مع كون الضمور والعشق وصفا مشتركا وقال سيبويه قولهم حائض

وطالق بدون التاء بناء على اعتبار الموصوف شخصا او انسانا لا كحيض

حائض او انسان حايض وهو ايضا مختص بانهم لا يقولون للمراة

ضارب باعتبار الموصوف شخصا او انسانا وبانهم لا يقولون حاض

بمعنى شخص حاض او انسان حاض فالوجه ما ذهب اليه الخليل من ان نحو

حايض الا وضارب بدون التاء من قبيل الفاعل والمعنى ذات حيض وذات

ضمور كما يقال امراة تامر بمعنى ذات تمر واما حايض فهي اسم فاعل

وجار على الفعل بمعنى ذات لها الحيض فلذا دخلته التاء قوله وفاعلة اسما

وصفة لما لا يجمع فاعله ايضا على فواعل اسما وصفة بدون شرط بشيء نحو

كواتب في جمع كاتبة وهي ما يقع عليه مقدم السرج من الفرس من الاسم

نحو كواتب وضوارب

وضوارب جمع ضاربة من الصفة قوله وقد شذ نحو فوارس الخ هذا متعلق

بقوله وصفة اذا كان بمعنى فاعلة والمعنى وقد خرج عن القانون المستنبط

عن تتبع كلامهم نحو فوارس في جمع فارس فانه فاعل الصفة وليس بمعنى فا

علة وقد جمع على فواعل مع انتفاء الشرط واراد بنحو فوارس نواكس

وهو كونه بمعنى فاعلة

في قوله اذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار

من الخضوع اي خاضعين الرقاب

تعظيما واكراما ليزيد وهوالك في مثلهم هالك في الهوالك والذي يمكن

عطف على نواكس في قوله واراد بنحو فوارس نواكس

في توجيه هولاء هو ان يقال ان الفارس وكذا الراكب والصاحب لعدم

جريه على الموصوف لا يقال رجل فارس وامراة فارسة تنزل منزلة الاسم

اي جمع فاعل الذي هو الاسم

فجمع جمعه وان نواكس في جمع ناكس في الشعر بعذر انكسار الوزن وان هوا

لو لم يجمع بهذا الجمع الخ

لك مخصوص بالمثل وله حكم لا يكون لغيره قوله ويجمع الجمع نحو اكالب الخ جمع

يعني لا وجود له في غير المثل فلا ينهدم به القاعدة منه

اكلب جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع

واسوار تفسير قاضي

نعم وهو ما يرعى من الحيوان اعلم ان اقل ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة لو

قال المطرزي في المغرب هو الابل والبقر والغنم شرح مغني

جوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد والواحد جمع واقل الجمع ثلثة و

اي واحد ذلك الجمع

الثلثة ثلث مرات تسعة فاقل ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة وان القلة

جمع

كانه قيل لما قال من خصائص المنادى

اورد هذا اعتراضا وتقريره انه قيل

قوله وشرط ان يكون النعت اعم

من المنعوت او مساويا لم يقتض جواز وصف

اسم الاشارة بالمضاف الى المبهم والى ذي اللام لانهما

اعم من اسم الاشارة وهو اخص منهما ولا يجوز ذلك باتفاق والجواب

عنه ذلك بقوله للابهام وتقريره ان اسم الاشارة يدل على الحضور وا

لتعيين ولم يدل على حقيقة الذات التي اشير اليها به فوصفه بما يدل على حقيقة الذات

قبل وصفه بما يدل على معنى في الذات دون خصوصية الذات هو التكلف فيقال

لرجل العالم قيوته بالرجل اولا ثم بصفات اخر الاسم الموضوع للدلالة على حقيقة الذات هو وخصوصية

هو اسم الجنس ولا بد من تعريفه ليطابق موصوفه وتعريفه انما هو باعتبار

معناه في تعريف الشيء باعتبار مدلوله وحقيقته وذلك انما يحصل باللام

الموضوع كتعريف الشيء باعتبار نفسه فاختص وصفه

بكم الجنس ذي اللام لا بالمضاف اليه او لا غيره لان الا

ضافة تعرف الاسم باعتبار التعلق

لا باعتبار معناه في نفسه هنا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كانه قيل لما قال من خصائص المنادى
الترخيم ولم يقل وخصة المنادى الترخيم
لان خصائص المنادى الترخيم فقط
فاجيب بوجهين الوجه الاول ان قول
سعد الدين في حدائق الحقائق من
خصائص المنادى الترخيم من قبيل
حب رمانك في اضافة حب لفظه الى
رمان ومعنى الى كاف الخطاب
لان من اضاف الى الخصائص لفظا
والى المنادى معنى وهو اى حب رمانك
مبنى على الحكايات وهو ان الشخص
حب رمان فقط وقال شخص آخر
حب رمانك والوجه الثانى ان خصا
ئص المنادى كثير حذف حرف النداء
وجوابه والترخيم فلا باس عليه
في قوله من خصائص المنادى
الترخيم والاوجه هو الاول لانه
وجه الثانى [illegible] ان خصائصه
كثير باطل قطعا لان حذف حرف النداء
ليس في المنادى فقط لانه ثابت في المندوب
ايضا نحو زيدا وازيدا وهو لان جوابه مثل
حذف حرف النداء اى ليس فيه [illegible] فقط
بل يكون الجواب لاغلب الاشياء على الافصح

يجمع كثيرًا لانه للقلة بمنزلة الواحد وجمع الكثرة يجمع قليلًا نحو حشاشين
في حشان جمع حش الا بالالف والتاء فانه كثير يكاد يعد قياسيا ولرمزه
الى ما ذكرنا مثل لجمع الجمع من المكسر من القلة لان كلا من اكلب واسورة
وانعام جمع قلة ولجمع الجمع بالالف والتاء من الكثرة لان كلا من رجال
وجمال جمع كثرة قوله المعرفة ما دل على شيء بعينه الخ اي عند الاطلاق سواء
كان له وضع بازاء شيء معين كالعلم او لم يكن كساير المعارف فان انا
وان دل على شيء معين بعينه عند الاطلاق لكن لا وضع له بازاء شيء
معين بل هو موضوع لمتكلم وحده ايا كان اللهم الا ان يتقبل ما قاله البعض
من انه بملاحظة المفهوم الكلي موضوع بازاء معينات غير متناهية بو
ضع واحد قوله العلم والمضمر اه قدم العلم لكونه معرفة بالنسبة الى الوضع
والاستعمال جميعًا بخلاف ساير المعارف فانها وان كانت معرفة بحسب
الاستعمال لكنها نكرة بحسب الوضع لان انا موضوع لمتكلم وحده ايا
كان اللهم الا ان يقال انه موضوع بملاحظة المفهوم الكلي لمعينات غير
متناهية بوضع واحد ومن قدم المضمر نظر الى ان انا لا شركة فيه بوجه من

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الوجوه فهو اعرف الاقسام بالنظر الى بعض اقسامه واثر الخلاف
يظهر في امر الوصف ثم قدم المضمر لانه اعرف من البواقي لان الموصول و
اسم الاشارة لا ينضمان الا بانضمام الصلة والصفة والمعرف باللام
تعريفه بحسب العهد قوله وهو شيئان اسماء الاشارة والموصولات
قدم اسماء الاشارة لكونها اعرف من الموصولات لان المشار اليه بها
محسوس مشاهد ولذا قد ينفك عن الصفة بخلاف الموصول فانه لغرض
لعراقته في الابهام لا ينفك عن الصلة واللتيا والتي في قولهم بعد
اللتيا والتي من اسماء الداهية او محمول على حذف الصلة تنبيها على فخامتها
اي بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت يعني بلغت في الفخامة
مبلغا تقاصرت العبارة عنه والمحذوف المقدر كالمذكور قوله والمعرف
باللام سواء كان المراد به تعريف الفرد نحو اساء رجل فضربت الرجل
او تعريف الحقيقة من حيث هي هي كقولهم اهلك الناس الدينار والد
رهم اي ذلك الجنس هذان الجنسان من بين الاجناس او تعريفها في ضمن
فرد ما نحو ادخل السوق اي فردا من افراد الحقيقة المعلومة او في ضمن

اضافة حقيقة متن

نحو جاءني رجل وركبت فرسا متن

جميع الافراد كقوله تع ان الانسان لفي خسر اي كل انسان فرد من افراد
الحقيقة المعلومة قوله والمضاف الى احدها الخ اراد بالحقيقة المعنوية قيد بذلك
لان الاضافة الى احد المذكورات لفظا لكونها في قوة الانفصال لا تفيد
تعريفا للمضاف قوله والنكرة ما شاع في امته اي اسم انتشر في افراده عند
الاطلاق على سبيل البدل فان الجائي في جاءني رجل فرد واحد بلا شبهة لكن
لنكارته يستوعب جميع الآحاد على سبيل البدل قوله المذكر والمؤنث الخ
قدمه مع دخول العدم في مدلوله نظرا الى تجرده عن الزيادة مع ان بحثهم
عن الالفاظ ودخول العدم في المدلول قوله ما ليس فيه تاء التانيث اي
لا لفظا ولا تقديرا فان التاء لاصالتها في هذا الباب تكون ملفوظة
ومقدرة قوله وحمراء اعلم ان في مثل حمراء ثلثة مذاهب اصحها رواية ود
راية هو ان علامة التانيث هي الهمزة المنقلبة عن الالف والالف لتوسع
البناء وقيل العكس وقيل كلا الالف والهمزة علامة قوله حقيقي كتانيث المراة الخ
اراد بالحقيقي تانيث ما بازائه ذكر من الحيوان سواء لفظت علامته او
قدرت وبغير الحقيقي ما تعلق بمجرد الوضع والاصطلاح سواء لفظت

علامته كالظلمة والبشرى او لم تلفظ كاذن وعين فالاخلق عليه كان ان يمثل
في القسمين مما علامته غير ملفوظة ايضا كهند وارض قوله والحقيقي اقوى
الى اقول وذلك لانه بحسب المعنى والحقيقة ولاجل انه اقوى امتنع جاء هند
بترك التاء لعدم المطابقة بل وجب جاءت هند بالتاء ليحصل المطابقة
لان اصالة التانيث وقوته تقتضيها ولاجل ان غير الحقيقي اضعف لانه
ليس الا بمجرد الوضع والاصطلاح جاز طلع الشمس حال السعة بدون
المطابقة وان كان المختار طلعت الشمس اشعارا بالتانيث قوله فان
فصل الخ اي فان وقع الفصل بين الفعل والمونث الحقيقي او غير الحقيقي
فالمستتر في فصل ضمير مصدره وهو متحول الى معنى وقع كقوله تع ولقد
تقطع بينكم على قراءة النصب اي ولقد وقع التقطع بينكم والا لم يستقم لانه
لا يقال ضرب ضرب جاز جاء اليوم هند بدون المطابقة لعروض
الضعف بالفاعل بامر الفصل لان اصل الفاعل ان يلي فعله فيصير بوقوع
الفصل كانه ليس بفاعل فلا يجب المطابقة مع قوة التانيث وان كان المختار
جاءت اليوم هند لان قوة التانيث تقتضي المطابقة وان ضعف امر الفاعلية

بالفصل بدل
بالفعل اللهم الا ان يقع اللبس بترك التاء فيجب المطابقة مع وجود
الفصل كزيد اذا جعل علم امراة لا يقال جاء اليوم زيد بل يجب جاءت
اليوم زيد لئلا يظن انه علم مذكر وانما حسن طلع اليوم الشمس بترك التاء
بسبب الفصل لعروض الضعف بالفاعل بامر الفصل مع ضعف التانيث
وعليه حمل قوله تع فمن جاءه موعظة وقوله تع ولو كان بهم خصاصة بدون
التاء قوله هذا اذا اسند الفعل الخ اي جواز ترك التاء في الفعل المسند الى
المونث اي مونث كان بشرط ان يسند الفعل الى ظاهر المونث اما اذا
سند الى ضمير المونث اي مونث كان تعين اطلاق العلامة بالفعل اما
في ضمير الحقيقي فظاهر واما في ضمير غير الحقيقي فلدفع التوهم وان ضعف
امر التانيث لانه لو قيل الشمس طلع كان لمتوهم ان يتوهم ان الاسناد الى
الظاهر الاتي كما يقال الشمس طلع قرنها لا الى المضمر بخلاف ما اذا قيل الشمس
طلعت بالتاء فان التاء يحسم مادة هذا التوهم ويدل على ان الاسناد الى
ضمير الشمس لا الى الظاهر الاتي لانه لا يقال الشمس طلعت قرنها وقوله ولا
ارض ابقل ابقالها متاول بلا مكان والمكان مذكر قوله والتاء تقدر الخ
في بعض الاسماء نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة متن اوله ولا منز ودقت ودقها

يعني أن التاء المحمودة التي هي علامة التأنيث تقدر في بعض الأسماء المؤنث
وذلك لكثرة تصرفها لاصالتها في هذا الباب نحو أرض ونعل بدليل أرضة و
نعلة يعني لعلم تكن مقدرة في المكبر لما ظهرت في المصغر اعلم أن تأنيث ما
ليس فيه علامة لفظا يظهر بالتصغير كأريضة وبتأنيث المسند نحو طلعت الشمس
وعين جارية والنخل باسقات وبتأنيث المسند اليه كقوله تع وقل لهذه
سبيلي وبتأنيث المضمر كقوله تع والارض فرشناها وبتأنيث الاشارة
نحو اسلك هذه السبيل وأما الدال على تقدير التاء بدون واسطة شيء فا
نما هو التصغير فقط بخلاف البواقي فانها تدل على تأنيث الاسم والتأنيث
يستلزم تقدير التاء لان المؤنث لا بد له من علامة وليست بملفوظة فهي
مقدرة وأما أن المقدر تاء دون غيره فلان الظاهر بالتصغير ليس
الا التاء وذلك في الثلاثي نحو أريضة دون الرباعي لا يقال عقيربة لطوله
بل يظهر اثر التاء فيه بدلائل أخر نحو لدغته العقرب وعقرب لادغة وهذه
العقرب قتلها وورثته في تصغير وزاء وقد بينه في تصغير قدام وارداف
على الشذوذ قوله ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث لا وجه لارتباط هذا الجزء

فعول وفعيل بمعنى مفعول نحو بقرة وحلوب وقتيل وجريح مثل

بما سبق هو أن الاستواء يستلزم تقدير التاء عند جري الصفة على الموصوف
المؤنث وانما قال في فعيل بمعنى مفعول لانه اذا كان بمعنى فاعل لم يستو بل نحو
رجل رحيم وامرأة رحيمة ولم يقل في فعول بمعنى مفعول مع أن الاستواء انما هو
فيه لانه عند المصدر لا يكون الا بمعنى فاعل فلا حاجة الى التقييد مع انه يوهم
جريان الامرين فيه ولا جريان لهما فيه عنده فان اورد عليه مثل ان
اللهم شكور بانه مشكور لا شاكر فالجواب ان الشكر اذا اسند الى الله
فهو بمعنى المفعول والمعنى ان الله قابل لتوبة من تاب اليه فهو بمعنى الفاعل
وبمثل بعير حلوب وفتوب بانه محلوب ومفتوب لا حالب وفاتب يجاب
بانهما بمعنى المحلب والمفتب اذ المخصص هذا فنقول لا حاجة الى ان يقول اذا ذكر الموصوف لانه لا استواء عند عدم ذكر الموصوف يقال مررت بقتيل فلان و
فبقيد الاستواء الامرين فيهما فبقيد التتميم الآن بقال نترك هذا القيد لظهوره ولكونه مشتركا بينهما وذ
كر ما هو خاص بالفعل لخصوصه قوله وتأنيث الجموع غير حقيقي لا الا
بالجموع غير جمع المذكر السالم فانه مخصوص من العموم لانه لا شمول له على
شرف التذكير والعاقلة والعاقلة لا يعتبر مؤنثا ولا يقال جاءت الن

رأيت قومي تجمعوا وبعيني كذبوا لا أبالي بجمعهم لان كل جمع مؤنث مث

الزيدون ولا الزيدون جاءت لئلا يشوبه نقص التانيث والمعنى وتانيث جميع
الجموع غير حقيقي لانه باعتبار لفظة الجماعة وهي ليست مما بازائه ذكر من الحيوان
سواء كان الواحد مذكرا حقيقيا كرجال او غير حقيقي كايام او مونثا حقيقيا
كنساء او غير حقيقي كعيون لان تانيث كل منها باعتبار لفظة الجماعة ولا عبرة
للواحد ولاجل انه غير حقيقي قيل فعل الرجال ومضى الايام وجاء المسلمات بتذكير
الفعل وتكثير الامثلة اشارة الى استواء الجموع في الحكم بل تصريح بما علم من قوله وتا
نيث الجموع بلفظة الجمع قوله وتقول في الضمير الرجال فعلوا الخ يعني ان الواجب اذا
اسند الفعل الى ضمير جمع واحده مذكر عاقل الاتيان بالواو واذا ابرز نحو الر
جال فعلوا لان الواو لذكور العقلاء وان يقال فعلت اذا استكن لان فعلت
للمفرد المونث ولفظة الجماعة كذلك والمعنى الجماعة المعهودة فعلت وان الواجب
اذا اسند الى ضمير جمع ليس واحده مذكرا عاقلا سواء كان واحده مونثا
عاقلا كمسلمات او غير عاقل كعيون وثمرات ولم يذكره المص قصدا الى الاختصار
او مذكرا غير عاقل كايام هو الاتيان بالنون كان يقال المسلمات جئن والا
يام مضين والعيون جرين اذا ابرز ولا يجوز الاتيان بالواو لاختصاصه بذكور

العقلاء

والواو في اكلوني البراغيث حرف وان يقال فعلت اذا استكن نظرا الى لفظة الجما
عة روي عن ابي عثمان المازني ان العرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع ا
نكسرن كما تقول خمس عشرة ليلة خلت وخمس ليال خلون يعني ان العرب اذا
اسندت الفعل الى ضمير جمع الكثرة اسندت الى المستكن قطعا وتقول
الجذوع انكسرت واذا اسندت الى ضمير جمع القلة اسندت الى النون اذا
لم يكن من ذكور العقلاء وتقول الاجذاع انكسرن حملا لجمع الكثرة على عدد
الكثرة ولجمع القلة على عدد القلة قال العلامة ما ذاك بضربة لازب اي بنوع
لازم يعني يجري في كل منهما كلا الامرين الاتيان بالنون والاستكنان وكذا
يجوز خمس ليال خلون وخلت قوله مما بينه وبين واحده التاء الخ
اي من اسماء التي اذا اطلقت واريد بها الجنس لا يدخلها التاء كان يقال
عندي نخل اي جنس نخل قلت افراده او كثرت واذا اطلقت واريد بها ا
لواحد يدخلها التاء نحو عندي نخلة اي فرد من افراد الجنس قالوا هذا كثير
في مصنوعات الله قليل في معمول البشر نحو سفين وسفينة وكمء وكماة و
جباء وجباءة وقعت عن الواضع على خلاف القانون لان ما بالتاء يراد به

الجنس والعاري عن التاء يراد به الواحد ومقتضى القانون عكس ذلك قوله بذكر

ويؤنث اي ما لا تاء فيه ويراد به الجنس بذكر نظرا الى لفظه لانه مفرد اللفظ ويؤنث

باعتبار المعنى وباعتباره جماعة كقوله نعم عزمى قائل كانهم نخل خاوية واعجاز

زنخل منقعر واما ما بدخله التاء ويراد به الواحد فتؤنث قطعا نحو تمرة طيبة

واعلم ان مؤنث هذا الباب لا يفرق عن مذكره بالتاء ولا مذكره عن مؤنثه

بعدم التاء لئلا يلتبس المؤنث بالواحد والمذكر بالجنس لو اريد التنصيص

على المذكر والمؤنث يؤتى بالوصف ويقال شاة ذكر وحمامة انثى قوله المصغر

لما اختلف المعرب والمبني اختلف تصغيرهما وهو من المعرب ما ضم اوله و

فتح لا ومن المبني ما سيأتي اما ضم اوله ليفرق من المكبر ولم يقتصر عليه ليتميز

عنه في باب قفل ففتح ثانيه ايضا ولم يقتصر عليهما بل لحقه ياء ثالثة ساكنة

ليتميز عنه في باب ضرد بضم الاول وفتح الثاني وخص الياء بالزيادة لكو

نها اخف من الواو ولم تزد الالف لئلا تلتبس بالمكسر اذ الالف يقع علامة

له كثيرا ولم يعكس للتعادل لثقل الجمع وخفة المصغر ولم يلحق الاصل بل لحقت ثالثة

لئلا يلتبس بياء الاضافة ثم الغرض من التصغير اما تحقير الشيء باعتبار ذاته

في نحو غلام

وصف غير معين نحو زيد اخوك اذ لا يفهم منه الا حقارته في وصف

من اوصافه لا على التعيين او باعتبار وصف معين نحو زيد شويعر اي

حقير في شعره واما تقليل العدد نحو لزيد دريهمات اي عدد قليل من

هذا الجنس وذكر مخصوص بالجموع ونحو كميت للذي يضرب حمرته الى

السواد وزيد فضيل منك اي التفاوت بينكما قليل وقريب

وقليل ونحو يا بنيه لا تقصص رؤياك ونحو قوله وكل اناس سوف يدخل

بين دورهم دويهية تصفر منها الانامل راجعة الى التحقير والتقليل وايذاء

نوا بفعلوه نحو كميت وزيد فضيل منك للقرب وفي نحو يا بنيه للشفقة و

في نحو دويهية تصفر منها الانامل للتعظيم لان القرب لا ينافي التحقير وتعلق

الواو للرجاء ولده لا ينافي تحقيره في وصف من اوصافه وقد انه المبنية يا

عتبار الآثار وباعتبار افادتها الاجرام الكبار لا ينافي تحقيرها بحسب

الذات او بحسب الاستهانة بها لان المراد ان احقر الاشياء الذي لا جرم له

ولا يتعلق به الرؤية تصغر منه الانامل او المراد دويهية احقر منها الا

من الدواهي ناشئ عن استصغار فو واشتقه فعل الى وابنيه وهيأته

القياسية فعلل في الثلاثي المجرد بضم الاول وفتح الثاني وبالياء الثانية

الساكنة التي بعدها حرف اعراب كفليس في فلس وفعيعل في الرباعي

اي فيما حروفه اربعة كلها اصول او بعضها بدل من مثال المصغر في الر

باعي هيئة خاصة اولها مضموم وثانيها مفتوح وثالثها ياء التصغير

ورابعها مكسور لاجل الياء وخامسها حرف اعراب كدريهم ومضيرب

في درهم ومضرب وفعيعيل في الخماسي اي في الذي حروفه خمسة بعضها

اصول والبعض الآخر زائد واما الخماسي الاصول فلا يصغر مجردا

كسفرجل او مزيدا فيه كعضرفوط لا دائه الى الطول والامتداد والحذف

فخامسه او ما يشبه الخامس الزائد واذا صغر على الضعف والاستكراه

فخامسه كسفيرج في سفرجل وقيل يحذف ما يشبه الزائد اذا كان طرفا

او قريبا اليه فعلى الاول يقال فريزد في فرزدق وجميمر في جحمرش

على الثاني فريزق وجميرش بحذف الدال والميم لان الدال تشبه التاء

وهي من حروف الزوائد وان كان اصلا هنا بهذا والمقصود ان

هيئة تصغير الخماسي هيئة سداسية خامسها مدة بعد كسرة التصغير

وسادسها حرف اعراب ان قبل دريهم فعيعل ودريهيم فعيعيل فلم يكرر العين

فلنا تنبيها على ان مقصوده مجرد قصر الهيئة ومجرد ضبط الحروف والحر

كات والسكنات لا التنبيه على كيفية الوزن كيف واوزانه لا تنحصر اذ المراد

بالرباعي ما حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا او بعضها كما اشرنا والز

وائد مختلفة ومواضع الزيادة متعددة فالاوزان لا تنحصر فكرر العين

تنبيها على هذا الغرض ثانيا في نظير كدريهم الموضع عن فتره قوله كدنينير

لان قبل الواجب في دينار دنينير بالياءين فاوجب تكرر النون فالجواب

ان التصغير رده الى الاصل اذ الاصل دنار بالتشديد فاستحق بالقلب

كديوان في دوان فلما زال نون اجتماع النونين بتحلل ياء التصغير رد

الى الاصل وقيل دنينير قوله وقالوا اجمالا جواب عن سؤال مقدر

كانه قيل انتم قلتم هيئة في الخماسي فعيعيل بكسر ما بعد ياء التصغير وبالياء

بعده وفي الرباعي فعيعل وهم قالوا في باب افعال جمعا افعال بالفتح و

الالف واما افعال المفرد فهو افعيل كاعشار واعشير في باب فعلاء

فعيلاء كحمراء وفي فعلا فعيلا كحبلى في حبيلى وفي باب فعلان فعلى

فعلان كسكران في سكران واما فعلان فعلانة فيقال فيه فعليان كعدد
يمين في زعمان بمعنى الظريف ولا يتبينه عليك ان المراد بباب فعلان كل عدد
ودخل فيه للتانيث سواء كان مفتوح الفاء او لم يكن وبباب فعلى المقصور
الذي الف للتانيث مفتوحا فاؤه او غير مفتوح اذ الممدود الذي لهمزته
ليست للتانيث والمقصور الذي ليس الف للتانيث لا عدول فيهما
عن القانون يقال في حرباء وارطى حريبي وارطيي وملخص الجواب انهم
عدلوا في هذه الابواب عن القانون محافظة لها على القانون التي هي
علامة الجمع في باب افعال وعلامة التانيث في باقي فعلاء وفعلى لئلا تتغير
العلامة ولتتميز الابواب عن الاخيار المشاكلة لها والالف والنون
في فعلان فعلى وان لم يكن علامة لشيء الا انهما يشبهان التاء التانيث في
عدم قبول التاء فاخذا حكمها في البقاء وعدم التغير ونقول الحاجز
على القانون في فعلان فعلانة عدلوا عنه في فعلان فعلى فرقا بينهما
ويقول في ميزان لا يعني به ان كل ما غير عن الاصل بعارض من
القلب والحذف سواء كان المقلوب فاء كميزان اصله موزان بسكون

الواو

الواو من الوزن قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او عينا كباب وناب
اصلهما بوب ونيب بفتح الفاء والعين قلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
او لاما كعصا اصله عصوو قلبت الفا وسواء كان المحذوف فاء كعدة اصلها
وعد بكسر الواو او عينا كباع الاصل بيع بدليل شبهه او لاما نحو لرا اصله
بدي يرجع الى الاصل عند التصغير اما لزوال المقتضي للتغير واما لتمكن بناء
التصغير فيقال في ميزان موين بالرد لزوال علة الانقلاب وهي كسرة
الميم وسكون الواو وفي باب من الواو وناب من الياء بويب ونيب
بالرد لذهاب المقتضي بضم الاول وفي عصا عصية بالتاء الاصل عصيوة
فقلبت الواو ياء واوغمت الياء في الياء فكلتا التاء محذوفة في المكان
الثلاث والتاء المحذوفة في الثلاثي تظهر في التصغير واما رد لزوال المقتضي
وهو فتح ما قبل الواو بالحاق ياء التصغير وكذا يقال في عدة وعبد او وعدة
على رأي وفي سنة سنية وفي يد يدية بالرد في الكل لعدم امكان البناء بدونه
الرد لعدم الاعتداد بتاء التانيث لكونها في حكم كلمة منفصلة مع بقاء المقتضي
وهو الحذف من الفعل في مثل عدة وكثرة الاستعمال في البواقي بخلاف مبيت

في مَيِّتٍ اصله ميت بالتشديد فاستُخِفَّ بحذف الياء المتحركة فلا ترد لقيام
المقتضي مع امكان البناء بدون الرد وظهور التاء في شُبَّهٍ ويُدَيَّةٍ لكو
نها مقدرة في المكبر واما اذا لم يمنع المقتضي وامكن البناء بدون الرد فلا
يرجع الى الاصل كما اشرنا اليه كقولك في قائل اصله قاول قلبت الواو
همزة اتباعا للفعل فبالتصغير لا يزول المقتضي وهو اعلال فعله فلا يرد
الى الاصل بل يقال قُوَيْئِلٌ بالهمزة وكذا تُرَيْثٌ وأُوَيْدٌ في تراث واويد اسم
رجل والاصل وراث وويد بدون الرد لبقاء المقتضي وهو ان لا يقع
الضمة على الواو بل الضمة ح اقعد واثبت كما لا يمنع فلا وجه للرد
التاء ثابت المقدرة في الثلاثي لما قيل وذلك لئلا يجتمع فرعية التصغير مع فر
عية التقدير ولان في التصغير معنى الوصف فكما يجب هند الحقيرة يجب
هُنَيْدَةٌ بالتاء والعريب في تصغير العرب والعريس في تصغير العرس
او العرس خارجان عن القانون المستنبط عن تتبع كلامهم والقياس عليهم
وعريسة والوجه العريس امرأة الرجل ما دامت في الاعراس والعرس بالضم
وليمة العرس فالاعراس الذي هو مصدر ملحوظ فيهما وان العرب مصدر

في الاصل بمعنى الخلوص والمصدر مما لا تقدير للتاء فيه فالعرب والعريس
والعرس بالكسر والضم كانها لا تقدير للتاء فيها فلم تظهر وفي عُرَيْبٍ وعُرَيْسٍ
بدون التاء قال في الثلاثي لان المقدرة في الرباعي لا تثبت كما سيجيء
واراد بها ما حروفه اربعة سواء كان كلها اصول كجعفر او بعضها كفرزدق
قوله ولا تثبت في الرباعي الا اي فيما جاوز حروفه ثلثة رباعيا كان او
خماسيا او سداسيا ويجوز ان يراد بها ما حروفه اربعة فقط لان حال
ما فوقه يعلم بطريق الاولى لان التاء اذا لم تثبت في الرباعي لطوله فلان
لا تثبت في الخماسي والسداسي بطريق الاولى الا ما شذ من قُذَيْدِعَةٍ
وقُرَيْبَةٍ استثناء من قوله في الرباعي اذ المعنى لا تثبت في كل فرد من افراد
الرباعي الا في هذين الفردين وكذا الاستثناء السابق استثناء من قوله
في التصغير اذ المعنى تثبت في كل فرد من افراد تصغير الثلاثي الا في هذين
الفردين فانه قيل ان العدام كما يطلق على الجزء المخصوص يطلق على جملة
ايضا فقيل قذيدعة في الذي بمعنى الجزء وقذيدع في اسم ملك فرقا بينهما و
الملك غير معقول وكذا الوزاء يطلق على ولد الولد كما يطلق على الجزء

المخصوصة فقيل في الذي بمعنى وريئة بالتاء فرقا بينهما وقيل ان جميع الفاظ
الجهات مذكرة غير هذين اللفظين فلما خالفا اخواتهما بامر التانيث
خالفا الرباعيات المؤنثة بثبوت التاء قوله وجمع القلة يحقر على بنائه
الخ وذلك للتناسب بين التصغير والقلة لاستلزام القلة الحقارة و
يجوز ان يرد الى الواحد ايضا نحو كليبات في اكلب قوله وجمع الكثرة
يرد الخ اقول لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير يرد جمع الكثرة الى
واحده وجوبا ان لم يوجد له جمع قلة وان وجد فلك الخيار ان شئت
رددته الى الواحد وان شئت رددته الى جمع القلة واذا رددته الى الوا
حد يجب عليك ان تجمعه بعد التصغير على ما يستوجبه القياس بالواو والنون
ان كان من ذكور العقلاء نحو شويعرون في شعراء جمع شاعر وبالا
لف والتاء ان لم يكن منهم نحو مسيجدات في مساجد جمع مسجد وذلك لئلا يختل
الجمعية ان قيل الغلام اسم فكيف يجوز غليمون بدون العلمية قلنا لحوق
التصغير جعله وصفا بحسب المعنى فكما يجوز رجال حقيرون يجوز
غليمون ولا يشكل قاعدة الرد بجمع كثرة لا واحد له ولا جمع قلة له كعباديد

بمعنى الجماعات المتفرقة لان الواحد اعم من التحقيقي والتقديري ومثل
عباديد وان لم يكن له واحد تحقيقا له واحد تقديرا لان ما يجمع على هذا
الوزن اما فعلال او فعليل او فعلول فواحده احد هؤلاء وايا كان
فهو يصغر على فعيليل ويجمع بالالف والتاء كعبيديدات واما النقض
بمثل سكارى وحمر جمع الاحمر فوارد لانهما جمع كثرة ولا جمع قلة
لهما وواحدهما لا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء كما علم في
موضعه فلا يصغران الا على لفظهما فيجب استثناؤهما على قاعدة الرد ولا
استثناء اللهم الا ان يقال هما مخصوصان على القاعدة وترك الاستثناء
للشهرة قوله وتحقير الترخيم الخ اي التحقير بعد الترخيم وبعد حذف الزائد
ففي الاضافة نوع مساهلة ويجوز ان يكون الترخيم بمعنى المرخم اي تحقير
الاسم الذي حذف زائده فالاضافة اضافة المصدر الى مفعوله ان
اعتبرت تحذف في ان تحذف صيغة معلوم واضافة المصدر الى القائم
مقام الفاعل ان اعتبرته بناء مجهول والمراد بالترخيم هنا حذف الزا
يد لاجل التخفيف كما اشرنا اليه لا المصطلح في باب النداء قوله وتقول في

في ذا وتا ذيا وتيا لما فرغ عن تصغير المعرب شرع في تصغير المبني اللازم
لان المبني العارض حكمه في التصغير حكم المعرب يقال خميسة عشر ويعيليك و
في لا رجل ويا زيد لا رجيل ويا زييد فعرفه بالمثال وقال وتقول في ذا وتا
ذيا وتيا وفي الذي والتي اللذيا واللتيا اي تزيد قبل الآخر ياء وبعده
الفا فيجتمع ثلث سواكن الاول ياء التصغير والثاني الف ذا وتا وياء
الذي والتي والثالث الف التصغير فتقلب الف ذا وتا ياء فتدغم ياء التصغير
فيها وكذا تدغم التصغير في ياء الذي والتي فيصير ذيا وتيا واللذيا
واللتيا بعد تبديل الكسرة فتحة في الاخيرين وفي التثنية بحذف الف التصغير
لالتقاء الساكنين فيقال ذيان وتيان واللذيان واللتيان وكذا
في الجمع يقال اللذيون بحذف الالف وتبديل الفتحة ضمة بمناسبة الواو اذ
الاصل اللذيان واللتيان بحذف التصغير فان قيل لم حذف الف التصغير
ولم يحذف واو الجمع ولا الف التثنية قلنا لان للتصغير علامة اخرى بخلاف
التثنية والجمع قال بعض المتاخرين لا وجه للاتيان بالف في التثنية والجمع
ثم الحذف لالتقاء الساكنين لانهما عملان متعددان بلا فائدة مع انه لو كان

الالف

الالف في اللذيون محذوفة لالتقاء الساكنين لوجب ان يبقى الفتحة دلالة
على حذف الالف وليس كذلك لانه يقال اللذيون بالضم اعلم انه لا حذف
في اولا واولاء بالقصر والمد لانه يزاد قبل الالف ياء وبعده الف فتقلب
الف اولا ياء وتدغم الياء في الياء فيقال اوليا واولياء قيل زيادة الا
لف بعد زيادة الياء تعويض عن فتحة الثاني وضم الاول لانه على تقدير
الاكتفاء بالياء يتم الغرض ولا يلزم اللبس هذا وان تصغير المبني اللازم
سماعي رفضوا تصغير الضماير باسرها لان التصغير هو الوصف بالصغر
والمضمر لا يوصف وكذا تصغير بعض الموصولات كمن وما ورفضوا ايضا
تصغير اسماء الافعال لتضمنها معنى الافعال والافعال لا تصغر وكذا رفضوا
تصغير من المعرب لتضمنه معنى الا وتصغير مع وذو منه لعدم امكان فعيل
وتصغير الاسم العامل عمل فعله حين عمل لا يقال زيد ضويرب عمروا ويقال
ويقال زيد ضويرب قوله المنسوب هو الاسم الملحق الى الاسم الذي
الحق بآخره ياء مشددة للنسبة اليه اي لتدل الياء المشددة على نسبة ما آخره
ياء مشددة الى المجرد عنها اي عن الياء فالمنسوب بغدادي والمنسوب اليه بغداد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بدون بدو الياء ورجل في رجل بغدادي هو الموصوف لا المنسوب الاصطلا
حي فالضمير في اليه راجع الى الاسم المذكور بملاحظة تجرده عن الياء او بعدم
ملاحظة لحوق الياء فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه تامل انما
احتاجت النسبة الى الزيادة لانها معنى حادث كالتثنية والجمع وتعين
الياء لكونها من حروف اللين ولم تزد الواو لثقلها ولم تزد الالف حذرا
عن اللبس بالمكسر اذ الالف يقع علامة له كثيرا وشددت لئلا
يلتبس بياء الاضافة قوله الملحق باخره خرج به ما لم يلحق باخره شيء قوله
ياء خرج به ما لحق آخره غير الياء قوله مشددة خرج به نحو غلامي بياء الا
ضافة وقوله للنسبة اليه خرج به كرسي الفلك الثامن وانطبق التعريف على
اسم آخره ياء مشددة متغير بها عن حال الى حال وعن معنى الى معنى آخر الا ترى
ان الاعراب قبل لحوق الياء كان جاريا على دال بغداد وبعد الياء يجري
على الياء وقبل الياء كان اسما وبعدها صار وصفا يعمل في المضمر او في المظهر
نحو زيد بغدادي وزيد بغدادي غلامه وامراة بغدادية والمعنى قبل الياء
هو الولاية المخصوصة وبعدها هو الشخص المنسوب الى تلك الولاية وقد

يبدل عن احد اليائين الف نحو هذا رجل يماني ورايت يمانيا في النسبة
الى يمن والقياس يمني وقالوا ان القاف في زنديق بدل من الياء والاصل
زندي منسوب الى زند كتاب زرادشت للحكيم الضال المضل المخذول
في الدنيا والآخرة قوله وحقه ان يحذف منه تاء التانيث لان ثبوت
التاء يستلزم توسط العلامة وتانيث صفة المذكر واجتماع التائين
في صفة المونث وثبوت النون في التثنية والجمع اي ثبوت علامتيهما يستلزم
اجتماع الاعرابين بالحركة والحرف مع ان الغرض من النسبة وهو اثبات
الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه قائم بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع
لفظ التثنية والجمع ضائعا الا ان يكونا علمين قد اعربا بالحركة فح تثبت
لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه واذا اعربا بالحروف نظرا الى الاصل
فلا مساغ للاثبات لادائه الى اجتماع الاعرابين فلذلك جاء خليلي وخليلاني
في النسبة الى خليلان اسم رجل وقنسري وقنسريني في النسبة الى قنسرين
اسم بلدة جمع قنسر في الاصل وهو الشيخ الفاني سمي به بلدة لكثرة الشيخ الفا
ني فيها لكن اذا اعربا بالحركة يلزم الالف في التثنية نحو جاءني خليلان و

والياء في الجمع نحو هذا قنسرين كانت عليه سنين بدون العلمية لخفة الالف
في التثنية والياء في الجمع واذا تلخص هذا فاعلم ان الظاهر كان عليه ان
يقول وعلامة التثنية والجمع لان المحذوف ليس مجرد النون بل علامة كل
منهما لكن عدل عنه وقال نون التثنية والجمع تنبيها على تنزل النون مع الالف
والواو منزلة حرف واحد في عدم التجزي وعلى ان سقوطها يستلزم سقوط
اختها وخصص النون بالذكر مع ان التنبيه يحصل بذكر اختها ايضا كما
بالنون لكونها مشتركة بين النوعين ليحصل التنبيه مع الاختصار مع
انه لو قال وعلامة الجمع لعم المكسر وهو سيذكره منفردا بقوله واذا نسب
الى الجمع رد الى الواحد قوله وان يقال في نمر ودئل الخ اي اذا نسب الى فعل
بفتح الفاء وكسر العين والى فعل بضم الفاء وكسر العين يجب ان يفتح
العين لئلا يجتمع الكسرتان مع اليائين مع قلة حروف الكلمة بخلاف علبطي
لان كثرة الحروف هونت امر الاجتماع وبخلاف تغلبي على الافصح و
بعضهم يفتح بناء على ان سكون الثاني جعله كالثلاثي واما فعل بكسرتين
كابل ففيه طريقان ابقاء الكسرة ليجري اللسان على سنن واحد وفتح العين

لئلا يجتمع الكسرات مع اليائين مع قلة حروف الكلمة ولم يتعرض له
المصنف لكون ابقاء الكسرة فيه طريقا ايضا قوله وفي نحو حنيفة حنفي الخ
اراد بنحو حنيفة ما هو على وزن فعيلة مما ليس بمعتل العين واللام و
المضاعف لان معتل العين والمضاعف لا يحذف يائهما بل يقال في طويلة
وشديدة طويلي وشديدي لانه اذا حذف الياء ولم يدغم ولم يقلب يلزم
خلاف القانون مع الثقل واذا قلب وادغم يلزم اللبس مع زيادة
التغيير وعند المعتل اللام يجيء حكمه عقيب هذا والمقصود ان نحو حنيفة
يحذف تاؤه كما هو القياس ثم ياؤه ليفرق من الفعيل ولم يعكس لثقل المؤ
نث ثم يفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع اليائين وهو شاذ وجذ
ي اشذ لان في الاول ابقاء الشيء على اصله وان كان خلاف القانون
وفي الثاني عدولا عنه بلا ضرورة قوله وفي نحو غنية وضرية وامية الخ
اي حق المنسوب ان يقال في فعيلة وفعيلة بفتح الفاء وضمها من المعتل
اللام كغنية وضرية وامية غنوي وضروي واموي ويقال اموي بالفتح
على خلاف القياس ايضا باسقاط التاء والياء وتبديل الكسرة فتحة

غنوي وضروي واموي متن

بما ذكر وبقلب الياء التي هي لام الفعل واوًا لئلا يجتمع الياآت وبعضهم
يقول اسْتَحْيَى بادغام ياآت لان فتح الثاني يهدي امر الاجتماع قوله و
فيما آخره الف ثالثة لا عطف على قوله في نحو غزو وظبي ما آخره الف ثالثة
منقلبة عن الواو كعصا او عن الياء كرحى او اصلية كمتى او زائدة منقلبة
عن الواو كاعشى اصله اعشو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا او عن الياء
كرمى اصله مرمي قلبت الياء الفا بانقلاب الفه عند التسمية واوًا يقال عصوتي
ورحوتي ومنوتي واعشوتي ومرموتي لان الاثبات يودي الى التقاء
الساكنين والحذف خلاف الاصل والانقلاب ياء اجتماع الياآت وا
ذ لكن وان كان على خلافه منكره
فاقتدا الرابعة بالمنقلبة لان الرابعة الغير المنقلبة يجوز فيها الوجهان
ن القلب والحذف كما سياتي قوله وفي الزائدة الرابعة القلب والحذف
اي حق المنسوب في الالف الزائدة الرابعة القلب واوًا تشبيهًا بالالف
الاصلية كحبلوي ويجوز في تمام الالف بعد القلب اما تشبيهًا بالممدود و
اما لئلا يجتمع الواو والياء في مثل دنياوي مع حمل الباقي عليه نحو حبلا
وي والحذف تشبيهًا بتاء التانيث لزيادتها كالتاء سواء زيدت لغرض
الثانيث كالف صحرا او لغرض آخر كالف اربعا بهذا في ساكن الوسط
كبلي واما متحرك الوسط كجمزى فكالخامسة بلا فرق فكما يجب حبارى با
لحذف كذا يجب جمزى وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف والمصنف لوضعه
الرسالة على الاختصار رمز اليه بالمثال قوله وفي الخامسة الحذف لا غير
اي في الالف الخامسة مطلقا منقلبة او غير منقلبة اصلية او زائدة لغرض
الثانيث او لا آخر بتاء التانيث الحذف ولا يجوز القلب لتنزل الخامسة ولم يتعرض
لحذف ده لانه يعلم بطريق الاولى لان زيادة تغلبها كمتى في مثنى بالا
لف قوله وفيما آخره ياء ثالثة لا لما تكلم فيما آخره الف شرع ان يتكلم فيما آخره
ياء فقال وفيما آخره ياء ثالثة كمتى عمتوي اي بفتح المكسور ويقلب الياء
واوًا وجوبًا اما الفتح فلئلا يجتمع الكسرتان مع الياء التي هي فتة حروف
الكلمة واما القلب فلئلا يجتمع الياآت وقيد الياء بالثالثة لان الرا
بعة يجوز فيها الامران قوله وفي الرابعة كقاضي قاضوي اي
يجوز الحذف لثقل الرباعي والقلب صيانة لحرف الاصلي من وجه مع عدم
يقوع غاية لكن الحذف افصح من القلب لرجحان ذ لك على رعاية الاصالة

عند تخفف الثقل قال فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عندنا

نوتى ولا نقدر وفي الخامسة للحذف لا غير له وذكر ليبلغ الثقل نهايته

فان الثقل اذا بلغ النهاية تعين للخفة ولا يكون غرض ولا ثمرة فيثبت

الحرف لحصوله ولم يتعرض لحذف السادسة لانه يعلم من طريق الاولى

وفي المنصرف من المحمود له اي الذي همزته ليست للتانيث

بل هي لام الفعل بدون ان تنقلب عن شيء كقراء على وزن فعال بفتح العا

بدا وجمع قارئ او مع الانقلاب ككساء على وزن فعال اصله كساو بالواو

ولم يتعرض للاول لان حاله تعلم من الثاني بطريق الاولى او زائدة للالحاق

بفرطاس اي زائدة لان يصير بسببها المثال الانقص على المثال الاتم

يدل يعامل بما يعامل بالازيد من الاحكام والاحوال ولا فائدة لزيا

دتها غير هذا التثبيت عند النسبة على حاله ولا تنقلب همزته واوا لان الحق

بها الاصلي ولا داعي للعدول عنه وبعضهم يجيز القلب تشبيها لها بهمزة التا

نيث ويقول قراوي وكساوي وصحراوي لكن القلب فيما همزته للالحاق

اكثر منه في الذي همزته اصلية فذكر الملزوم وهو الانصراف واراد

اللازم

اللازم وهو عدم كون الهمزة للتانيث ونصب المثال على هذه الارادة

قرينة لان الهمزة في الاصلية ليست للتانيث وفي غير المنصرف من المحمود

وذي المحمود الذي همزته للتانيث كخ باللازم عن الملزوم فان المحذوف

كون الهمزة للتانيث يلزمه عدم الصرف فذكر اللازم وهو عدم كونه

الصرف واراد الملزوم وهو كون الهمزة للتانيث ونصب المثال قرينة

على هذه الارادة فلا يرد عليه كساء اي بالهمزة في كساء علما للمرأة غير

منصرف للعلمية والتانيث لان المراد بعدم الصرف كون التانيث فلا يرد

ما اورده ابن الحاجب عليه في هذا الموضع تامل

وتي ايراد المثالين تنبيها على استواء التانيثين الحقيقي واللفظي في حكم الا

نقلاب اذ تانيث حمراء حقيقي وتانيث زكريا لفظي وانما وجب القلب

لان الاثبات توسيط العلامة والحذف اخلالها وقلبها ياء التزام

جمع البابين فتنقلب واوا حذرا عن لزوم المحذور وان نسب الى

الجمع رد الى واحده اي اذا نسب الى الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم لا

ن حال الاخير كالمكسر فذكر فيما سبق قالوا انما وجب الرد لان الفرض

جمع

من النسبة اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه وهذا يقوم

بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع لفظ الجمع ضابطا

عن وضع الاعجمية الا ان يطرأ عليها العلمية

جدتي وسلماني في النسبة الى ماجد وسلماء

والاعراب مجرى العلم بطابقتين مخصوصة

كعرضي وصحفي برد فرابض وصحف

الناء والباء ثم يحرك بفتح المكسور فيقال

وصحفي وهو الماهر في الكتاب ويجري

المخصوص بقال فرابض اليضا فيه اسماء

من الى شيء عبارة والى شيء هو اعرض عن نوعه

استعماله في المذكر والمؤنث قبل اسماء العدد ما وضع

لكم فالواحد وما فوقه عدد لانه يقال واحد واثنان في جواب كم

هكذا وقبل العدد فنصف مجموع الحاشيتين كاثنين وما فوقه فان احد

حدى حاشيتي الاثنين واحد والحاشية الاخرى له ثلثة والثلثة مع

الوا

الواحد اربعة ونصف الاربعة اثنان فالاثنان عدد لكونه نصف مجموع

الى شيئين والواحد غير عدد لانه ليس له حاشيتان بل له حاشية واحدة

فقط قوله تقول ثلثة الى عشرة في المذكر اي تلحق التاء بعدد المذكر

من الثلثة الى العشرة وتقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وذلك لان كلا

منها مؤنث باعتبار الجماعة والامثال في قوله تع من جاء بالحسنة فله عشر

مثالها عبارة عن الحسنات فهي جمع مؤنث او عشرة للتانيث من المضاف

اليه واما قولهم ثلثة بنات آوى فلان الواحد ابن آوى لان المذكر الوجه

العاقل قد يجمع بالالف والتاء مخوشد دفات في جمع سرادق ولو كان الف

كان حد بنت آوى لم تكمل امر التاء ايضا قال بعض المحققين يشترك المذكر

والمؤنث في لفظ البنت في غير العقلاء ويؤيده قوله تع بنت مخاض التي

فلولا الاشتراك فيها لما قارن بها لفظ الصفة ولا تلحق التاء بعدد المؤنث

ولا تقول ثلثة نسوة وعشرة نسوة فرقا بينهما ولم يعكس لرجحان المذكر على

المؤنث يعني عند اقتضاء كل منهما علامة التانيث لو الى مقتضى المذكر لرجحانه

ويلغى مقتضى المؤنث والواحد والاثنان لعدم المقتضى لعدولهما عن القانون

قوله اما التعريف اللتخصيص اي في الاضافة

المعنوية وقوله او التخفيف اي في اللفظية والاقطة ايضا

وتفسير الشارح الاضافة بتقدير حرف الجر لا يناسب

ما قاله الادريس من ان قوله او التخفيف انما هو وقع سدا لانه

فسر الاضافة بكون مضاف بتقدير حرف الجر وهذا التعريف

لا يصدق الا على الاضافة المعنوية والتخفيف انما يكون في

الاضافة اللفظية كما هو عند النحاة وحرف الجر غير

مقدر فيهما انتهى

لان ابن الحاجب فسر الاضافة بتقدير حرف الجر

وقسمها الى المعنوية واللفظية حيث قال وهي اي

الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية ولفظية انتهى

من النسبة اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه وهذا يقوم
بالنسبة الى لفظ المفرد فيبقى لفظ الجمع ضائعا فيرد الى الواحد حذرا
عن وصمة اللاغية الا ان يطرأ عليها العلمية فح لا رد بل وجب ان يقال مسا
جدي ومسلماتي في النسبة الى مساجد ومسلمات علمين وجرى الانصار
والاعراب مجرى العلم لطابقتهما مخصوصين يقال اعرابي وانصاري
كفرضي وصحفي برد فرايض وصحف الى فريضة وصحيفة ثم يحذف
التاء والياء ثم يحرك بفتح المكسور فيقال فرضة وهو الماهر في الفرايض
وصحفي وهو الماهر في المكاتب وجرى لفظ الفرايض مجرى العلم للفن
المخصوص يقال فرايض البضاعة اسماء العدد لما انقضى بينهم ان الوحد
من الشيء عبارة والى شيء هو اعرض عن توقفه وبادر الى بيان كيفية
استعماله في المذكر والمؤنث قبل اسماء العدد ما وضع ليقع جوابا
لكم فالواحد وما فوقه عدد لانه يقال واحد واثنان في جواب كم در
هم وقيل العدد نصف مجموع الحاشيتين كاثنين وما فوقه فان احد
حدي حاشيتي الاثنين واحد والحاشية الاخرى له ثلثة والثلثة مع

الواحد اربعة ونصف الاربعة اثنان فالاثنان عدد لكونه نصف مجموع
الى حاشيتين والواحد غير عدد لانه ليس له حاشيتان بل له حاشية واحدة
فقط قوله تقول ثلثة الى عشرة في المذكر اي تلحق التاء بعدد المذكر
من الثلثة الى العشرة وتقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وذلك لان كلا منهما
مؤنث باعتبار الجماعة والامثال في قوله تع من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها عبارة عن الحسنات فهي جمع مؤنث او مكنية لما تنث من المضاف
اليه واما قولهم ثلثة بنات آوت فلان الواحد ابن آوى لان المذكر يوم
العاقل قد يجمع بالالف والتاء مخوشات دفات في جمع نسر ادف ولو كان الف
كان حد بنت آوى لم يكن امر التاء ايضا قال بعض المحاربة بشتم المذكر
والمؤنث في لفظ البنت في غير العقلاء ويؤيده قوله تم بنت مخاض التي
فلولا الاشتراك فيها لما قارن بها ذكر الصفة ولا تلحق التاء بعدد المؤنث
ولا تقول ثلثة نسوة وعشرة نسوة فرقا بينهما ولم يعكس لرجحان المذكر على
المؤنث بعض عند اقتضاء كل منهما علامة التانيث لو الى مقتضى المذكر لرجحانه
ويلغو مقتضى المؤنث والواحد والاثنان لعدم المقتضي لعدولهما عن القانون

المشهور لعدم كونهما في معنى الجماعة جاريان على القانون يقال في المذكر
واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان او ثنتان فلذلك قال و
تقول ثلثة وبدأ من ثلثة قوله وهو مميز المائة والالف اي المميز المجرور
المفرد مميز المائة والالف نحو مائة رجل او الف دينار وكذا مميز تثنيتهما
نحو مائتا رجل والفا رجل ومميز جمع الالف ايضا نحو آلاف رجل واما
جمع المائة فلا وجود له في كلامهم ومئين في قوله ثلث مئين للملوك وفي بها
ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم شاذ غير صادر عن الواضع حمله عليه
انكسار الوزن مع انتفاء شروط الجمع بالواو والنون واما الجر فبسبب
الاضافة فقد يترك الاضافة كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما واما الافراد
فلان الغرض بيان الجنس وهو يقوم بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا و
لان فيهما ثقل الكثرة فلو كان مميزهما جمعا لتضاعف الثقل وسنين في قوله
تع ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين محمول على البدل اي لبثوا سنين قال
ابو اسحق الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لزم ان يكونوا قد لبثوا في الكهف
تسعمائة ووجهه بعضهم بان مميز المائة فرد من افرادها كمائة درهم فلو كان

سنين مميز مائة لكان من افرادها وهو جمع واقل الجمع ثلثة فكل فرد من ا
فراد المائة ثلثة فالمائة الواحدة تصير ثلثمائة سنة فالمجموع تصير تسعمائة لكو
نه مائة ثلث مرات وفيه نظر اذ لا مانع ان يمنع لزوم كون مميز المائة فر
دا من افرادها لم لا يجوز ان يكون مثل ثلثة رجال في بعض استعمالاته يعني
كما لا يجوز يكون مميز ثلثة في ثلثة رجال فردا من ثلثة فليكن ثلثمائة سنين
كذلك فليتأمل قوله وهو مميز الثلثة الى العشرة جعل المبدأ ثلثة لان الوا
حد والاثنين لا يقارنهما التمييز ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل او ر
جلين استغناء بلفظ تمييزهما عنهما بل يقال رجل ورجلان فيحصل الدلالتا
ن دلالة على العدد ودلالة على الجنس وقوله ظرف يجوز فيه ثنتا حنظل شاذ
والقياس فيه حنظلتان واما هما وان دلا على العدد فلا دلالة لهما على
الجنس فلا استغناء بهما عن مميزيهما فلا يستعملان الا حيث يعلم الجنس كقوله
تع ومن الضان اثنين ومن البقر اثنين وثلثة رجال ونحوه لا استغناء
فيهما اصلا لانه لو اقتصر على العدد لا يعلم الجنس ولو اقتصر على المعدود اي
على المميز لا يعلم العدد وجعل الغاية عشرة لان مميز ما فوقها مفرد منصوب

او مجرورا اما الجر فللاضافة وقد يترك فينصب التمييز نحو ثلثة اثوابا واما
الجمعية فليطابق المعدود العدد الذي هو في المرتبة الاولى اذ الاصل
هو المطابقة ولا مانع عنها قوله وقد شذ نحو ثلثمائة ثلثمائة اقول وذلك
لان مائة ليست بجمع لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه
لعقد معين ولا شيء من الجموع كذلك بخلاف ثلث رهط فانه وان لم يكن جمعا
بحسب اللفظ فهو جمع بحسب المعنى لعدم تعينه لعدد معين وقد وقعت تمييزا
للثلثة الى تسعة والقياس ثلث مئين في المذكر وثلثمائة في المؤنث قيل في
توجيهه لما كان في معنى المائة كثرة تنزلت بمنزلة الجمع واغنت عنه مع ان في
ثلثمائة ثقل الكثرة مع ثقل التانيث فلو انضم اليهما ثقل الجمع لتضاعف
الثقل قوله والمنصوب مميز احد عشر انما نصب لامتناع اضافة المركب
الى تمييزه لانه يضاف الى غير تمييزه نحو احد عشرك فلم يضف الى تمييزه فرقا
بينهما ولم يعكس دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه وكذا يمتنع اضافة ما فيه
شبه نون الجمع من الاعداد لاستلزام اضافته اجتماع المتنافيين وهو
سقوط النون وعدم سقوطه اذ شبهها بنون الجمع يقتضي سقوطها و

وكونها جزءا من الكلمة يقتضي عدم سقوطها فتلك العلة لا يضاف باب
عشرين الى غير مميزه ايضا مع مسيس الحاجة اليها للبيان وعشريك و
عشري رمضان اظنه من كلام المولدين وقوى بعضهم يضاف الى غير تمييزه
بالاتفاق غلط منشاؤه عدم تتبع كتب الفن قوله ولا يكون الا مفردا
اي المميز المنصوب لا يكون الا مفردا وذلك لان الغرض بيان الجنس و
هو يحصل بلفظ المفرد فلا حاجة الى لفظ الجمع ولان في المركب ثقل التر
كيب وفي باب عشرين ثقل الجمعية مع الكثرة فلو جمع التمييز تضاعف الثقل
واسباطا في قوله تع اثنتا عشرة اسباطا بدل لا تمييز والا يلزم ان يكون
الاسباط ستة وثلثين كما قال ابو اسحق في ثلثمائة سنين قوله ومميز العشرة
فما دونها حقه اي ما يليق به وما يناسبه ان يكون جمع قلة اي جمع المذ
كر والمؤنث السالم او مكسرا من الاوزان الاربعة التي هي افعل وافعال
وافعلة وفعلة ليتطابقا في القلة لان العشرة وما دونها اقل مراتب
العدد الا اذا اعوز اي حقه ان يكون جمع قلة في كل وقت وزمان الا
وقت اعواز جمع القلة اي وقت فقد جمع القلة من لفظ المميز فح يجوز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاتيان لجمع الكثرة للضرورة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع وا
شاع واشعة وشعة وشعين وشعات وقوله تع يتربصن
بانفسهن ثلثة قروء قروء فيه مستعار في موضع اقراء لخفته وكثرة استعماله
قوله وتقول في تانيث الاعداد المركبة الخ ان قيل لم لم يبين تذكير الا
عداد قلنا لا نسلم عدم بيانه فان بيان تانيثها يستلزم بيان تذكيرها
ضمنا فان قيل فلم لم يبين تذكيرها صريحا حتى يعلم منه تانيثها ضمنا قلنا
وذلك ليتمكن من بيان اسكان الشين وكسرها تامل قوله تونث
الاول لكن تانيث الاول في احدى عشرة واثنتا عشرة على القياس
لان الالف في احدى والتاء في اثنتا علامة التانيث وفي ثلث عشرة الى
تسع عشرة معدول عن الاصل جار على القياس تانيث العدد فان
الاسقاط فيه دليل التانيث واما الجزء الثاني فجار على الاصل في الكل
لان العدول عن الاصل لحصول الفرق وهو قد حصل بالجزء الاول فلا
وجه لعدول الثاني عنه بلا ضرورة وتقول في تذكيرها احد عشر اثنا
عشر ثلثة عشر الى تسعة عشر تذكر الاول لكن في احد عشر واثنا على القياس

المشهور

المشهور وفي الباقي على قياس اسماء العدد اذ التاء دليل التذكير فيها
واما تذكير الثاني فعلى القياس المشهور في الكل قوله وتسكن الشين من عشرة
او تكسرها اقول الاسكان للحجازيين هربا عن توالي اربع حركات
فيما هو مركب بما اخره متحرك فالكسرة لبني تميم هربا عن توالي اربع فتحات
فيما هو مركب بما اخره مفتوح والوجه هو الاول لان توالي اربع حركات
محذور فتحات كانت او لم تكن فهم في ورطة مع هربهم عنها قوله الاسماء
المتصلة بالافعال اتصالها بالافعال تضمنها المعنى النسبي اي الحدث او كون
معناها نفس الحدث فان الحدث جزء مدلول الفعل وجزء مدلول المشتقات
ونفس مدلول المصدر قوله المصدر اي الاول من الاسماء المتصلة
قدمه على سائر الاسماء اما لانه اصل وماخذ للبواقي واما لانه اقوى
في امر الاتصال لان الاتصال بالافعال باعتبار الحدث وهو اي الحدث
نفس مدلول المصدر قوله وهو الاسم الذي يشتق منه الفعل اي يوخذ
منه الفعل المراد بالاخذ ان ينقل مادة المصدر عن الهيئة المصدرية
الى هيئة اخرى من هيئات المشتقات فالفعل ماخوذ من المصدر بمعنى ان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مادة المصدر منتقلة عن الهيئة المصدرية الى الهيئة الفعلية هذا هو الا
شتقاق العلي وقولهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في الحرو
ف والمعنى فترد احدهما الى الآخر هو الاشتقاق العلي لان الوجدان
هنا بمعنى العلم اي الاشتقاق العلي بين الضرب وضرب مثلا ان تعلم التنا
سب بينهما في الحروف والمعنى فترد ضرب الى الضرب فالمردود مشتق و
المردود اليه مشتق منه قال العلماء الكوفية المصدر ما خوذ من الفعل
والاصل هو الفعل بمعنى ان مادة الفعل منقولة عن الهيئة الفعلية
الى الهيئة المصدرية كما تنقل قطعة الفضة عن الهيئة الاصلية الى الهيئة
الخاتمية ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات قوله ويعمل عمل فعله بالمعنى
ان الفعل لكونه فاعليا وكون الكلام ولكون اقتضائه له اشد من اقتضاء
المصدر لفاعله ولتضمنه المعنى النسبي الذي لا بد له من محل يقوم به وهما
يقع هو عليه ان كان متعديا اصلي في العمل بخلاف المصدر فانه لكونه فاعله
فضلة يتم الكلام بدونه فرع في العمل للفعل وعمله دائر على الفعل اما خوذ منه
ان كان الفعل اما خوذ منه لازما فهو لازم وان كان متعديا الى واحد او

الى اثنين او الى ثلثة فهو اي المصدر كذلك ولزوم الفاعل لبعض المشتقات
ليس لكونه ركنا من الكلام بل لسبب آخر فلا يلزم كونها اصلا في العمل كالا
فعال فلذلك شبه عمل المصدر بعمل الفعل فقال ويعمل عمل فعله اي عملا كعمل فعله
ان لازما فلازم وان متعديا فمتعد وسواء كان بمعنى الحا
ضر او الحال او
والاستقبال لانه ما قيل بان مع الفعل ماضيا كان او غيره لان ان مع الفعل
آخذ من المصدر احكامه كالفاعلية وغيرها فالمصدر آخذ منه حكم العمل مطلقا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا ومن ضرب عمرا زيدا
بتقديم المفعول اي من ان ضرب عمرا زيد ونحو يعجبني ضرب زيد عمرا اي ان يضرب
زيد عمرا والآن او غدا ولكونه ما قيل بان مع الفعل فلا يعمل معرفا باللام كقوله
كم رزئت فلم اكن اتحلى عن الضرب مسمعا فان قيل فليكن عمله قليلا عند الاضافة
لان ان مع الفعل لا يضاف فلنا بينهما فرق اذ اللام يغير المعنى والمعنى و
الاضافة تغير المعنى فقط ان قيل لم لم يخل من المصدر اللازم ايضا قلنا لان
مثال المتعدي مثال له في الجملة لان عمل المتعدي وهو الرفع والنصب يتضمن
عمل اللازم وهو الرفع فقط قوله ويضاف الى الفاعل اي يضاف المصدر

فيبقى المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وان الى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب عمرا زيد

لكونه اسما الى فاعله ويبقى المفعول منصوبا ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد
عمروا فهو ح مرفوع المحل وان كان مجرورا بحسب اللفظ فلذلك يجوز الرفع
في توابعه نحو اعجبني ضرب الجلاد الحاذق بالرفع والى مفعوله ايضا فيبقى الفا
عل مرفوعا ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد عمرو فهو ح مجرور بحسب اللفظ
منصوب بحسب المحل لكونه مفعولا فيجوز نصب توابعه اجراء على المحل نحو
اعجبني ضرب عمرو السارق زيد وانما قلنا ان ذكر الفاعل والمفعول لان ذ
كرهما للمصدر غير لازم اجماعا فمراده ما ذكرنا ويضاف ايضا الى القائم
مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد ويمكن ادراجه في قوله
ويضاف الى الفاعل لان القائم مقام الفاعل فاعل عند المص وقوله تع الم
غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون يمكن ان يحمل على كل من الاضافات
الثلث على اضافة المصدر الى الفاعل اي غلبت الفارس الروم على قراءة
بناء المعلوم في غلبت وهم اي الفارس من بعد غلبهم اي من بعد ان غلبوا الر
وم على حذف المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول في سيغلبون اي للروم
وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اي الفارس من بعد غلبهم اي

اي من بعد ان غلب الروم هم اي الفارس على حذف الفاعل سيغلبون اي

الحمد له معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على
الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر
بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر ايضا
معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا
لانعامه على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع
ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح هو الوصف بالجميل
تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر بالتعظيم
فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة
الانعام وغيره اختياريا او غيره شرح ايساغوجي

واعرف منه ما قاله الش
يعني اللام الذي في كلام
الش ايضا مفهوم مردود
بين مجموع السببين او
بين احدهما فقط مثل
السبب المؤثر في منع الصرف
تاثيرا تاما او ناقصا لا يكون
العلمية شرطا فيه فانه اعم من
مجموع السببين اذ يصدق
عليه انه سبب تام لو امكن
اجتماعهما ومن احدهما اذ
ناقص يتم بانضمام سبب آخر
اليه لكن لا يجوز اجتماع السببين

... من يفعل لمن قام به الفعل مع الجري عليه
في الحركات والسكنات وعدد الحروف ولا يبطل طرده بافعل التفضيل لان
المراد بالفعل ماخذ الاشتقاق كالضرب في ضارب وافضل مشتق من يفضل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لكونه اسما الى فاعله ويبنى المفعول منصوبا ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد

وان كان في قوة ان مع الفعل منه

ان الكلية لامها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية
على ما هو رأي البعض والتعريف تبع فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو هو اذ
التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام في اوائل شرح
للكافية وتاء وها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها
وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي
في بينها وبين المركب او بينها الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام
ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب وقال الشيخ الرضي
وهما اشتقاق بعيد الظاهر

قوله بشبه الفعل اعلم
ان اصل الفعل العمل والبناء فيما
شابه الاسم اعرابا
فيما شابه الاسم الفعل في قيام
معناه كما انهما في الافعال
عملا واذا شابه فرع شبيه الاصل
فيه جزء معناه كاسم الفاعل يعطي
يشبه الفعل اسم الفاعل يعطي عمل
المضارع في تطلب الاسم واذا شابه بوجه بعيد
يكون فرعا فلا يبنى بنية المشابهة لفعلها
مع ضعف الفعل الفرع في البناء ولا يعطي بها عمل
الفعل لطرو من الفعل الفعل
الاعراب وهو التنوين ثم ينبغي الكسر اولى بناء عما في

وم على حذف المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول في سيغلبون اي للروم
وهو الروم والواو قائم مقام الفاعل راجع الى الفارس منه
وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اي الفارس من بعد غلبهم اي

اي

اي من بعد ان غلب الروم هم اي الفارس على حذف الفاعل سيغلبون اي
وهم
للروم وعلى اضافة المصدر الى القائم مقام الفاعل والمعنى وهم اي الروم من
ارسيصيرون مغلوبين للروم
بعد غلبهم اي من بعد ان غلبوا الفارس سيغلبون الفارس على حذف المفعول
وعلى قراءة بناء المعلوم في سيغلبون وقراءة بناء المجهول في غلبت قوله
ولا يتقدم عليه معموله اما عدم تقدم الفاعل فظاهر واما عدم تقدم مفعوله
اسم المصدر
فلانه ما دل بان مع الفعل كما اشرنا اليه وهو اي ان مع المفعول صدر
حال
في امثلة الفعل منه
الكلام لا يتقدم عليه معموله فالمصدر لا يتقدم عليه معموله وبعض المتاخرين
بيان لما قبله
لكونه في قوة منه
جوز تقديم الظرف عليه مستندا بانه معمول ضعيف بكفيه ناقصة من الفعل وبانه
مصدر
مع الاشباه كالمحرم فلا يحرم حكم لا يكون لغيره فيجوز ان يتقدم عليه مع ان
والظاهر والمحرم بالواو
مشاع تقدم غيره كان يقال اليوم ضربك والمجهود يحملون على ذلك لو
اي غير الظرف على المصدر
وقع في كلامهم على اضمار العامل وكون المذكور مفسرا اي اليوم ضربك البوم
ضربك قوله واسم الفاعل هو ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل مع الدلالة عليه
والثاني اسم الفاعل
في الحركات والسكنات وعدد الحروف ولا يبطل طرده بافعل التفضيل لان
المراد بالفعل ما خذ الاشتقاق كالضرب في ضارب وافضل مشتق من تفضل

لمن قام به الافضلية لا لمن قام به الفضل الذي هو مأخذ الاشتقاق تأمل ولامكا
ن استفادة هذا المعنى من لفظ اسم الفاعل لم يعرفه المصنف واكتفى باشارة
اللفظ عن التصريح لئلا يطول الكتاب قوله ويعمل عمل يفعل من فعله اذا كان
بمعنى الحال الخ قوله عمل يفعل اي عمل المبني للفاعل من المضارع لاشتقاقه منه
قوله من فعله اي لا يعمل عمل مطلق المبني للفاعل ايا كان بل يعمل عمل الذي هو
اي اسم الفاعل مشتق منه فضارب يعمل عمل يضرب في رفع الفاعل ونصب
المفعول وذاهب يعمل عمل يذهب في رفع الفاعل فقط قوله اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال يعني ان عمله عمل يفعل مشروط بان يكون حين عمله بمعنى
الحال او الاستقبال بارادة المتكلم اي بالقرينة او لم يأت بها وذلك لموا
زنته المضارع لفظا فلو كان بمعنى الحال او الاستقبال لوازاه معنى
فيتقوى الموازاة فيقوى على العمل فيعمل بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي نحو
زيد ضارب عمرو امس او اريد به زمان مستمر نحو مررت بزيد مالك
العبيد فانه ح لا موازاة بينه وبين المضارع معنى فلا يعمل لضعف الموا
زاة لانه لا يوازي المضارع ح الا من جهة اللفظ ولا يوازي الماضي الا

من جهة المعنى بل يجب الاضافة ح معنى خلافا للكسائي فانه يجوز عمله مطلقا سواء
كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن تمسكا بقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسطا عمل في ذراعيه مع وقوع البسط في الزمان الماضي قبل
نزول الاية وبقولهم جاءني الضارب زيدا امس وبقولهم زيد معطي عمرو
درهما امس والجواب عن الاول ان باسطا اريد به حكاية حال ماضية فهو بمعنى
الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية وعن الثاني ان اسم الفاعل اذا دخله اللام صار فعلا
في صورة الاسم لان اللام فيه موصول والموصول لا بد له من صلة والصلة
لا تكون الا جملة وهي هنا اسم فاعل وهو ليس بجملة فهو اي اسم الفاعل في قوة
الفعل فيعمل لكونه فعلا في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن
غيروه الى صورة الاسم اصلاحا للفظ لئلا يدخل عليه صورة اللام وان لم
يكن للتعريف وعن الثالث ان درهما منصوب بفعل مقدر اي اعطى درهما
لا باسم الفاعل قوله الا اذا اريد به حكاية حال ماضية مستثنى مفرغ اي لا يجوز
عمل ما هو بمعنى الماضي كل وقت وزمان الا اذا اريد اي الا وقت ارادة حكا
ية حال ماضية منه فانه يعمل ح لكونه بمعنى الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية كقوله تع

واسم الفاعل يصير جملة في ثلثة مواضع
الاول اذا وقع بعد الهمزة او ما
والثاني اذا وقع مفسرا لضمير الثاني
والثالث هذا مكمل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان البسط وان كان واقعا قبل نزول
الآية الا انه لوروده في مورد الحكاية تنزل منزلة الحال وعمل في المفعول
كالذي بمعنى الحال تحقيقا اعلم ان الفرق بينه وبين اذا كان بمعنى الماضي ولم
يرد به حكاية حال ماضية وبين ما اذا كان بمعناه واريد به حكاية حال
ماضية هو ان غرض المتكلم في الاول ان يخبر السامع عن الواقع في الماضي
فقط وفي الثاني ان يخبر عن الواقع فيه مع ارادة ان يكون السامع كانه يراه
بواسطة الصيغة يعني ان المقصود افادة البسط الواقع عن كلب اصحاب
الكهف بدون ان يلاحظ مضيه وانقضائه فيكون السامع كانه يراه بواسطة
الصيغة لان صيغة اسم الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقا وفي الماضي مجا
ز عند البعض وفي الاستقبال مجاز اتفاقا واعلم ان عمله مشروط ايضا عند
نحاة البصرة بان يعتمد على المبتدأ نحو زيد ضارب غلامه عمروا او على الموصوف
نحو جاءني زيد الضارب غلامه عمروا او على ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا غلا
مه او على حرف الاستفهام نحو اقائم الزيدان او على حرف نفي نحو ما قائم الزيدان
خلافا للنحاة الكوفية والاخفش من البصريين فانهم لا يشترطون الاعتماد

وبا

وبان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لا يقال هذا ضارب عالم زيدا ولا زيد
ضويرب عمروا لان الفعل لا يوصف ولا يصغر وليس عمله الا لمشابهته له
قوله واسم المفعول وهو مشتق لذات من يقع عليه الفعل ولامكان استفادة
هذا المعنى من لفظ اسم المفعول لم يعرفه به قوله يعمل عمل يفعل الخ اي يعمل عمل المضارع
المبني للمفعول لانه ماخوذ منه قوله من فعله اي لا يعمل عمل مطلق المضارع
المبني للمفعول بل يعمل عمل المضارع المبني للمفعول الذي هو اي اسم المفعول
مشتق منه فمضروب يعمل عمل يضرب وهو رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل
نحو زيد مضروب غلامه كيضرب غلامه ومعلوم يعمل عمل يعلم وهو رفع المفعول
الاول لقيامه مقام الفاعل ونصب الثاني نحو هل يعلم زيد قائما وزيد معلوم
غلامه قائما ولو جاز ان يعمل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول لجاز ان يعمل
مضروب عمل يعلم وليس كذلك اذا اوعيت ما تلونا عليك فاعلم ان عمله عمل يفعل
من فعله مشروط بان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وبان يعتمد على صاحبه
او على حرف النفي او على حروف الاستفهام وبان لا يوصف ولا يصغر واذا
دخله اللام يتساوى الازمنة الثلثة في عمله لكونه ح فعلا في صورة الاسم وان

المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به ع ص

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكون بمعنى الحال او الاستقبال ليس بشرط لعمله ايضا عند الكسائي وان الكو
فيين لا يشترطون الاعتماد لعمله ايضا والمصنف لتعرضه لبعض الشروط في اسم
الفاعل استغنى عن التعرض لذلك في اسم المفعول لكونهما في حكم المتقابلين و
المتماثلين قوله والصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم ليدل على دوام
قيام الماخذ بالذات دواما واقعيا او قصديا غير جار على يفعل من فعله
ولها صيغ متخالفة بحسب السماع كحسن وكريم وصعب وغيرها وكلها مترادف
تدل على الدوام كصيغ الماضي في الدلالة على الزمان الماضي وصيغ المضارع
في الدلالة على الزمانين ومثل الواجب والدائم والمستمر لا يدل بالصيغ على د
وام قيام الماخذ بل الدوام نفس الماخذ او مرادفه تامل ولوضع صيغ هذه
الصفة للدوام اذا قصد حدوث الماخذ قيل حاسن لاقتضاء تغير المدلول تغير
الدال وانما سميت مشبهة لان لها شبها باسم الفاعل في الدلالة على قيام الماخذ
بالذات وفي التثنية والجمع وغيرهما قوله عملها كعمل فعلها وهو رفع الفاعل فقط
اذ لا تؤخذ الا من اللازم ولدلالتها على الدوام لا يشترط عملها باحد الزما
نين لان ما يقترن بالزمان يكون معيارا له ولا دوام للزمان لان وجود

جزء منه مشروط بفناء آخر فلا يدوم ما يقترن به لعدم دوام معياره وهي
دالة على الدوام فلا يشترط عملها باحد الزمانين لكن يشترط بالاعتماد وبا
ن لا يوصف ولا يصغر اعلم ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها و
على كلا التقديرين اما معمولها مضاف او معرف باللام او مجرد عنهما فالمجموع ستة
وكل من الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فيضرب الستة في الثلثة يحصل ست مرفو
عات وست منصوبات وست مجرورات فالمجموع ثمانية عشر قسما تسعة للصفة المجردة
عن اللام وتسعة للمعرفة بها اثنان من اقسام المعرفة باللام من المجرورات الحسن
وجهه الحسن وجه ممتنعان وواحد من اقسام المجردة عن اللام من قسم المجرورات
ايضا مختلف فيه وهو حسن وجهه والاصح جوازه فيبقى ستة عشر وما فيه ضمير واحد
للموصوف في الصفة او في معمولها احسن لحصول المقصود وهو الربط بدون
زيادة عليه وما فيه ضميران حسن لحصول الرابط وليس باحسن لوجود الزائد على
المقصود لان الربط يحصل باحدهما فلا حاجة الى الآخر وما لا ضمير فيه اصلا قبيح
لعدم الرابط متى رفعت بها فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل فان وجد الضمير
في معمولها فاحسن والا فقبيح وان نصبت او جررت بها ففيها ضمير الموصوف لامتناع

خلوا عن الفاعل فان وجد في معمولها ايضا فحسن وليس باحسن والا فهو احسن

لوجود الزيادة على المفعول

ثم اعلم ان الرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة على التشبيه بالمفعول وفي النكرة

على التمييز والجر على الاضافة قوله وافعل التفضيل وهو ما اشتق من فعل نحو صعو

في المجرورات الثلثة والاربعة

فوق زيادة على غيره ولم يقرنه به لانه يمكن ان يوخذ بهذا المعنى من افعل التفضيل

قوله لا يعمل في الظاهر اقول وذلك لانه لا يجري على يفعل من فعل يجب المعنى لانه يدل

عدم عمله في الظاهر

على زيادة الموصوف في الصفة على الغير كما فضل في زيد افضل من عمرو فانه يدل

على زيادة زيد في الفضل على عمرو بخلاف يفضل فانه لا يدل على زيادة شخص

في الفضل على آخر فلما لم يجر على فعله من جهة المعنى لم يعمل في الظاهر الذي هو معمول

في الحقيقة

فوق لا يعمل فيه الا عامل قوي الا اذا كان جاريا بالنسبة وهو في المعنى مسبب

لانه يظهر اثر العمل فيه في اللفظ

بان ينفع نفسا له او فيه اعنه او حالا جامي

لذلك الشيء مفضلا باعتبار الاول على الف باعتبار غيره منفيا فانه يعمل ح

اي ذلك المسبب جامي

وهو المعطوف اللفظ كرجل منه

في الظاهر نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بالجري

على الشيء بعينه وبالجري على المسبب يمكن عمله في الظاهر وبكونه منفيا يقع في مو

على صاحبه

فع الفعل اذ حرف النفي من دواخل الفعل فينفوي على العمل فيعمل في الظاهر مع

والاظهر ما ذكره الجامي في رفع اليه

انه لو لم يعمل في المسبب بل رفع المسبب على الابتداء ورفع افعل التفضيل على

الخبرية ونحو ضمير المبتدا اعني المسبب يوقع الفصل بين العامل وهو احسن

في مثالنا وبين معموله وهو منه باحسن وهو لا الكحل بكونه مبتدا واحسن في

قوله نع لنعلم ان الخبر بين احسن لما بينوا مرارا ما كان من باب الافعال لا افعل

مفعول احسن

التفضيل وفوائد في قول الشاعر واضرب بالسيوف القونس منصوب

مفاعيل

بفعل مقدر مدلول عليه باضرب وهو يضرب اي يضرب القوانس بالسيوف قوله

فلا يقال مررت برجل افضل منه ابوه الا يجر افضل على ان يكون صفة رجل وبر

بالنصب فانه غير منصرف

فع ابوه على الفاعلية اما اذا رفع ابوه على المبتدائية ورفع افضل على الخبرية

مقدما متحملا لضمير المبتدا فلا مانع في جوازه قوله ويلزمه التنكير مع من وذلك

افعل التفضيل

لانه لا بد له من مفضل عليه وبيانه طرف احدهما من نحو زيد افضل من عمرو والثا

لثاني

نية الاضافة نحو زيد افضل القوم والثالثة اللام العهدية كقولك زيد الافضل

مشيرا باللام الى المعهود المفضل عليه كعمرو فاذا حصل البيان باحدهما لم يجز

بيان المفضل عليه

الى الاخريين فاذا استعمل مع من لا يستعمل مع الاضافة واللام فيلزمه التنكير اذ لا

الطريقين الاخريين

يتعلق تعريفه الا باللام او الاضافة وهو ح لا يستعمل معهما وهي في قوله و

افعل التفضيل

لست باكثر منهم حصى ليست لبيان المفضل عليه بل هي كالتي في قولهم انت البطل

للاتي

الشجاع من بينهم والمعنى ولست بالاكثر من جهة الخصم من زيد مثلا من بين القوم
الفلانى فسلب الاكثرية بالنسبة الى زيد لا بالنسبة الى القوم فالقوم ليس
بمفضل عليه فمن الافادة عليه ليست لبيان المفضل عليه تامل حق تامل
فاذا فارقته فالتعريف باللام او الاضافة اى اذا فارقت كلمة من عن
افعل التفضيل اى اذا لم يستعمل مع من لا لفظا ولا تقديرا فالتعريف باللام
او الاضافة لازم نحو زيد الافضل الرجال لتحصيل بيان المفضل عليه احدى بها
بين الطريقين بعد انتفاء الطريقة الثالثة وكلا الطريقين موجبة للتعريف
ولا يرد قوله تع انه يعلم السر واخفى وقولهم الله اكبر وقول الشاعر ان الذى
سمك السماء بنا لنا بيتا دعائمه اعز واطول لان من مقدرة والمعنى والله
اخفى من السر وهو اكبر من كل شيء ودعائمه اعز واطول من دعائم كل
بيت واذا اوصى سمعك ما تلى عليك فاعلم ان فى استلزام مفارقة من اياه
تعريفه باللام او بالاضافة نظرا لانه يجوز ان يضاف الى النكرة نحو زيد
فضل رجل فيبنى على انكاره والتوجيه برفع الاضافة لا ينهض لانه قال فى
مفصله فالتعريف باللام او بالاضافة باعادة الجار وغايته ما امكن فى نحو

توجيه ان يقال اراد بالتعريف معنى يشمل التعريف والتخصيص كما هو شان
عموم المجاز او بنى الامر على الاعم الاغلب كما هو دابه فى هذه الرسالة مبلغا
الى الاختصار وما دام منكرا اى يستوى فيه الذكور والاناث والا
ثنائى والجمع وقت استعماله مع من فذكر اللازم وهو التشكيك واراد الملزوم
وهو الاستعمال مع من مع جواز ارادة اللازم على ما هو طريق الكناية
ويقال زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل
من عمرو وهند اجمل من دعد والهندان اجمل من دعد والهندات اجمل من
دعد بلفظ الافراد فى الكل وذلك لامرين احدهما انه يشبه صيغة التعجب فى
الوزن والمبالغة فكما لا تتصرف صيغة التعجب لا تتصرف هذا والآخر ان كلمة
من كما هى للتفضيل ومعناه عند مفارقة اللام والاضافة فتخل العلامة بينهما
كتخلل الفاصل بين العصا وحاملها والحامل عليها اى على كلمة من افراد علامة
من التثنية فيلزم لفظ المفرد المذكر مع تعدد عوارض التثنية وغيرها على المعنى
صوف واذا اعرف باللام انث وثنى وجمع نحو الزيدان الافضلان والزيدون
الافضلون وهند فضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات اى

والفضل وذلك لقوة اسميته بدخول اللام وضعف مشابهته فعل التعجب ومفا
رقته كالمانعة عن التصرف بعد الضم التثنية وغيرها قال الله تع بالاخرين
الا قليلا واذا اضيف ساغ فيه الامران اي اذا اضيف وقصد زيادة موصوفه
على المضاف اليه ساغ فيه الامران المطابقة وعدم المطابقة فلما بينه
بالذي بين في ذكر المفضل عليه صريحا واذا اضيف ولم يقصد زيادة موصوفه
على المضاف اليه بل قصد زيادته مطلقا واضيف لمجرد التوضيح لا لبيان المفضل
عليه وجبت المطابقة نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان الناقص والاشج
الكائنان في بني مروان اعدل من العادلين سواء كان في بني مروان عادل غيرهما
او لم يكن بل انما اضيف لمجرد التوضيح لجواز الاشتراك بتعدد الاوضاع في هذين
الاسمين وكقولنا محمد افضل قريش اي محمد الناشئ من قريش افضل من الملائكة
والثقلين فالمضاف فيه للتوضيح للاشتراك في الاسم العزيز بتعدد الاوضاع و
اما وجوب المطابقة لقوة الاسمية بسبب الاضافة وعدم مشابهته بالذي
بين في ذكر المفضل عليه صريحا **قوله باب الفعل** لما صح ان يدخله قد لا اي
كانه جاز دخول قد وحرف الاستقبال اي السين وسوف والجوازم عليها وان

وانفصال الضمير المرفوع وتاء التانيث الساكنة نحو قد ضرب وسيضرب وسوف يضرب ولم يضرب وضربت وضربت من الفعل

وانفصل به الضمير المرفوع اي امكن ان ينفصل به الضمير المرفوع البارز لان
المتكلم يشمل الافعال والصفات والظروف واسماء الافعال كلها فكانه اراد
وبالانفصال الانفصال اللفظي فانه يجب اللفظ لا يطلق الا على البارز لان
يكذب انفصال شيء بضرب في زيد ضرب بل الفعل بالانفصال في مثله اصطلاح
نحوي وتاء التانيث الساكنة لبدل على انها تانيث الفاعل وقيد بالساكنة لان
المتحركة من خواص الاسم ولم يعكس الامر للتعادل لنقل الفعل وخفة الاسم
وتحركها في مثل ضربتا عارض من سبب الالف ولذا لم يعد المحذوف في مثل دعتا
ولم يقل دعاتا ثم السبب في اختصاص هؤلاء بالفعل هو ان قد لتقريب
الماضي من الحال او لتقليل الفعل في المستقبل وهذان لا يتعقلان الا في الفعل
وفي اختصاص حرف الاستقبال هو انها لتخصيص المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وذا ايضا لا يتعقل الا في الفعل وفي انفصال الضمير المرفوع
البارز هو انه لاتصاله وبروزه اقوى فلا ينفصل الا بالاقوى ولان
تصاله بغير الفعل يؤدي في مثل ضاربان وضاربون الى اجتماع الالفين
والواوين لان هذين الى الالف والواو حرفا اعراب لتغيرهما بالعوامل

نحو رأيت ضاربين وضاربين فلا بد من الف وواو آخرين والواو في مثل
هاتوا برهانكم حرف للدلالة على كون المستكن جمعا والا لوجب ان يقال يا قوم
صهوا ويا قوم مهوا اذا احطت بهذا علما فاعلم ان كلا من الخواص المذكورة
غير شاملة لجميع افراد ذي الخاصة سوى اتصال الضمير المرفوع البارز فا
نه خاصة شاملة لجميع افراد الفعل نحو ضربا ويضربون واضربي واما قد فلا تدخل
الامر والسين وسوف لا يدخلان غير المضارع وتاء التانيث الساكنة لا
تدخل غير الماضي وبعض الجوازم لا يدخل غير المضارع لكن التعريف لاشتماله
على خاصة شاملة مطرد ومنعكس وقد ينضم تعريف من العوارض المفارقة
بحيث يستقيم طرده وعكسه بمعنى ان كل ما وجد فيه احدى العوارض المفارقة
فهو يصدق عليه المحدود وان المحدود لا يخلو عن احد العوارض قوله وا
صنافه الماضي المضارع الخ وقدم الماضي لتجرده عن الزائد ولكونه اسبق
باعتبار الزمان والمضارع لكونه مأخذ الامر وقدم المتعدي لكونه وجود
يا او لكثرة عمله وجعل المبني للمفعول صنفا برأسه لكونه مغيرا عن الا
صل مع تغير ليبحث عن كيفيته واحواله واخر الافعال الناقصة عن افعال

لنقصانهن واخر افعال المقاربة عن الافعال الناقصة لكونها انقص في التعريف
التصرف من الافعال الناقصة لاختصاص خبرها بان يكون مضارعا و
قدم باب المدح على باب [illegible] فرعا فهو اكثر من ذاك وترك العطف
[illegible] الصنف الاول من الاصناف
[illegible] قبل زمانك اي بمادته على
[illegible] زمان تكلمك سواء تضيف
[illegible] وضع فخرج ما دل على زمان
[illegible] ما دل بالوضع وتجرد لعارض
[illegible] على انصراف المطلق الى الكا
[illegible] التعريف بالماضي المتصرف ولم
[illegible] لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه
[illegible] البناء فلانه الاصل في الافعال واما الحركة
مع ان السكون اصل في البناء اللازم فلانه له ادنى مشابهة بالاسم فبني
على الحركة توفيرا على ذلك الشبه حقه واما الفتح فللخفة قوله الا اذا اعترض الخ

لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر

فان قيل كيف اضيف الاسم في بسم الله الى الله وهو الاسم قيل في ذلك ثلثة اوجه
احدها ان الاسم هنا بمعنى التسمية والتسمية غير الاسم لان الاسم هو اللازم
للمسمى والتسمية هو التلفظ والثاني ان في الكلام مضافا محذوف تقديره
بسم الله والثالث ان الاسم زائدة والالف واللام موصولة
[illegible] الجار والمجرور صفة واذا كان اسما جامدا فلا يكون الالف واللام
[illegible] للتعريف لان الصفة اذا صار علما لم يكن الالف واللام فيه
[illegible] مفهوم عبد الغفور كاتب الحروف محمد المذنب

ما يوجب سكونه او ضمه متن

نحو رأيت ضاربين وضاربين فلا بد من الف وواو آخرين والواو في مثل
هاتوا برهانكم حرف للدلالة على كون المسكن جمعا والا لوجب ان يقال يا قوم
صهوا ويا قوم مهوا اذا احطت بهذا علما فاعلم ان كلا من الخواص المذكورة
غير شاملة لجميع افراد ذي الخاصة
نه خاصة شاملة لجميع افراد الفعل نحو
الامر والسين وسوف لا يدخلان
تدخل غير الماضي وبعض الجوازم لا يد
على خاصة شاملة مطرد ومنعكس و
بحيث يستقيم طرده وعكسه بمعنى ان
فهو يصدق عليه المحدود وان
صنافه الماضي المضارع الخ وقدم ا
باعتبار الزمان والمضارع لكونه ماخذ الامر
يا او لكثرة عمله وجعل المبني للمفعول صنفا برأسه لكونه مغيرا عن الا
صل مع تغير ليبحث عن كيفيته واحواله واخر الافعال الناقصة عن افعال

لنقصانهن واخر افعال المقاربة عن الافعال الناقصة لكونها انقص في التصرف
التصرف من الافعال الناقصة لاختصاص خبرها بان يكون مضارعا و
قدم باب المدح على باب التعجب لان له فرعا فهو اكثر من ذاك وترك العطف
لايرادها على نمط التعديد قوله الماضي اي الصنف الاول من الاصناف
الماضي قوله وهو الذي يدل على حدث في زمان قبل زمانك اي بمادته على
حدث وبهيئته على زمان قبل زمانك اي قبل زمان تكلمك سواء تضيق
لي زمان التكلم او لم يتضيق دلالة بالوضع فخرج ما دل على زمان
بعارض نحو زيد ضارب عمرو امس ودخل ما دل بالوضع وتجرد لعارض
نحو نعم وعسى ولم يتعرض لقيد الوضع اعتمادا على انصراف المطلق الى الكا
مل وهو الدلالة بالوضع ويجوز تخصيص التعريف بالماضي المتصرف ولم
يقل في الزمان الماضي بدل في زمان قبل زمانك لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه
وهو مبني على الفتح اما البناء فلانه الاصل في الافعال واما الحركة
مع ان السكون اصل في البناء اللازم فلانه له ادنى مشابهة بالاسم فبني
على الحركة توفيرا على ذلك الشبه حقه واما الفتح فللخفة قوله الا اذا اعترض الخ

ما يوجب سكونه او ضمه متن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الا وقت

مستثنى مفرغ اى مبنى على الفتح كل وقت وزمان الا وقت ان يعترض اى
اى يعرض عليه ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فبالاعلال نحو غزا
ورمى الاصل غزو ورمى قلبت الواو والياء الفا وباتصال المرفوع
المتحرك البارز نحو ضربت وانما اوجب هذا الاتصال سكونه لئلا يتوالى
الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة ولئلا يتخلل الحركة بين الفعل و
بين فاعله الذى كجزء منه واما الضم فلمناسبته الواو والمضموم فى مثل غزو
محذوف والضم فى مثل رضوا لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة او انقلاب
الواو ياء المضارع وهو ما اعتقب فى صدره احدى الزوائد الاربع و
معنى الاعتقاب فى الزوائد الاربع ان يوجد فى اول المضارع اكثر من وا
حد وان لا يخلو المضارع عن جميعها وهى الزوائد الاربع الهمزة التى هى
علامة المتكلم وحده وتاء الخطاب والغيبة فى المؤنث وياء الغيبة ونون
المتكلم مع الغير وانما احتيج فيه الى احدى الزوائد ليتميز عن الماضى ولم يعكس
لسبق الماضى باعتبار الزمان والتجرد سابق فاخذه وتعينت هؤلاء للز
يادة لان بعضها من حروف اللين وهو وبعضها بدل منها كالهمزة والتاء

فان الهمزة بدل من الالف والتاء بدل من الواو وبعضها يشبه حرف اللين فى سهولة
التلفظ وهى النون وهى حروف اللين كثيرة الدور فى الكلام اذ كل ما تتلفظ
تتلفظ اما بانفسها او بابعاضها اعنى الحركات او بانفسها وبابعاضها فهى
لكثرة دورها اليق بالزيادة وخصت الهمزة بالمتكلم وحده لان المتكلم ا
صل والهمزة الف فى الاصل فاستؤثر بالاخف او لان المتكلم اقوى والهمزة ا
يضا اقوى فاستؤثر الاقوى بالاقوى وخص التاء بالخطاب تذكيرا وتانيثا
لانها بدل من الواو ولئلا يجتمع الواوات فى مضارع مثل وجل وحمل الباقى عليه
وابدال الواو تاء كثير فى كلامهم كتراث اصله وراث وتجاه اصله وجاه والواو
من منتهى المخارج والمخاطب ينتهى اليه كلام المتكلم فناسب اعطاءه اياها
وخص الياء بالغيبة لكونها من وسط المخارج والغائب ذكره دائر بين
المتكلم والمخاطب والعدول الى التاء فى الغائبة والغائبتين لئلا تلتبسا بالغا
ئب والغائبين والتباسهما بالخطاب اسهل ولم يعدل عنها فى جمع المؤنث
لعدم الالتباس اذ جمع المذكر بالواو ولا واو هنا وزيادة الياء فيما يسند
الى اسماء الله تع كقوله ان الله يقضى بالحق بناء على ان كل اسم له مذكر غائب بمعنى

انه ليس فيه علامة التانيث وليس بصيغة التكلم والخطاب ولا نعني بالغائب
الا ما ليس بصيغة التكلم والخطاب وان كان ذاته متعاليا عن الذكورة والانو
ثة والغيبة لانها من صفات الاجسام هذا اذا فسر الغائب بما لا يرى بحجاب جسما
ني كما وراء الجدار اما اذا فسر بما لا يرى مطلقا بحجاب جسماني او بحجاب الكبرياء
فعدم اطلاق لفظ الغائب عليه لمجرد عدم الاذن الا ان يفسر بما لا يرى مطلقا
ولا يطلع على ما جرى بين المتكلم والمخاطب فح لا معنى لاطلاق الغائب عليه لانه
لا يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم وهو اقرب اليهم من حبل الوريد وخص
النون بالمتكلم مع غيره اي بالمتكلم الذي قارنه فرد او فردان فصاعدا من المخاطب
او من الغائب او منهما جميعا لانه كان علما له في الماضي وجعل في المضارع كذلك
او ليوافق نحن او نقول لم يبق من حروف اللين شيء فاعطيت اياه بدون الا
لتفات الى المناسبة وقد يزاد النون في المتكلم وحده تنبيها على جلالته وعظمته
وعلى تنزله منزلة جمع كثير وعلى انه يصدر منه ما يصدر على الكثير من الآثار و
الافعال منه قوله تع نحن نقص عليك قوله ويشترك فيه الحاضر الخ اي ويشترك الز
مان الحاضر والمستقبل في المضارع عند الاطلاق من غير قرينة بالنسبة الى السا

الى السامع على معنى ان الحدث الذي هو جزء مدلوله كالضرب في يضرب زيد يحتمل ان
يكون مراد المتكلم وقوعه في الحاضر وان يكون مساق الكلام له وان يكون وقو
عه في المستقبل ويقع سوق الكلام لخصوصه كما هو شان سائر المشتركات
واما الاشتراك بمعنى ان المتكلم قد ساق الكلام لهما جميعا فباطل قطعا لان
المشترك لا يستعمل باعتبار المعنيين ولا يلزم المتكلم تعيين المراد باللفظ
فغير لازم على المخاطب فهم مراده على القطع بل اللازم عليه فهم محتمل اللفظ سواء
كان مراده او لم يكن ولهذا قالوا سبب وضع المشترك قصد الابهام ولو ا
طلق بازاء المعنيين جميعا لما كان فيه الابهام قطعا وقيل سببه الذهول عن
الوضع الاول وقيل تعدد الواضع ثم اعلم ان بعضهم على انه حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وبعضهم على عكس ذلك يؤيد الاول تبادر الفهم منه عند
الاطلاق من غير قرينة الى الحال والحق انه مشترك بينهما وضع للحال مرة وا
خرى للاستقبال لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على معانيه يعني انه لو كان
مجازا في الاستقبال لوجب القرينة عند اطلاقه بازائه ولامتنع فهم الاستقبال
منه بدون قرينة تدل عليه وليس كذلك وكذا لو كان مجازا في الحال لامتنع فهمها

منه بدون قرينة مع ان الفهم يتبادر اليها عند الاطلاق بدون قرينة فا
لحق انه حقيقة فيهما والتبادر الى الحال لكثرة اطلاقه بازائها قوله الا اذا د
خله اللام الخ اى يشترك فيه هذان كل وقت وزمان الا وقت دخول اللام
او سوف فانه وقت دخول اللام يتعين للحال على راى الكوفيين ووقت
دخول سوف او السين يتعين للاستقبال كما هو شان المشترك عند
نصب القرينة على احد المعانى نحو رايت عينا جارية ان قيل اللام للحال فكيف
جامعت حرف الاستقبال فى مثل قوله ولسوف يعطيك فالجواب ان اللام تفيد
الحال اذا دخلت على المشترك واما اذا دخلت على المستقبل الصرف فهى لمجرد التاكيد
من قبيل استعمال اللفظ فى جزء مدلوله فان قيل فلتفد اللام معناه وليقصد من
سوف معنى آخر غير الاستقبال قلنا تخلل سوف بين الفعل واللام يدل
على تقدم دخولها على الفعل فلا وجه لابطال حكمها بما يدخل بعدها مع ان اللام
للحال والتاكيد جميعا كما اشرنا اليه فاذا لم تفد الحال تفيد التاكيد واما سو
ف فهى للاستقبال فقط واذا لم تفده فقد تعرت عن معناها قطعا والسين
قد تستعمل ايضا لمجرد التاكيد كقوله تع سنكتب ما قالوا وكقول الشاعر سأطلب

بعد

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا انتم فان كتابة قولهم وطلب بعد الدار عن
المخاطبين فى الحال قوله ويعرب بالرفع والنصب والجزم يعنى يعوض الجزم عن
الجر فى الاسم ولا يدخله الجر المستفاد من العامل لفظا او تقديرا حطا لرتبته
الاسم اذ هو متطفل فى الاعراب عليه بمشابهته اياه وتعين هذا مع ان
الانحطاط يحصل باى كان لانه لما لم ينتظم فى عمله لم ينتظم فى اعرابه ايضا بخلا
ف الرفع والنصب فانهما منتظمان فى العمل فينتظمان فى اعرابه ثم ان جزم
المفردات سوى المخاطبة اسقاط الحركة وجزم ما فى آخره النون اسقاط
النون سوى جمع المؤنث كما سيأتى بيانه قوله وارتفاعه الخ لما بين انواع
اعراب المضارع خاض فى بيان عواملها فقال وارتفاعه بمعنى اى بامر
ذهنى لاحظ للسان فيه وهو وقوعه بدون ناصب وجازم موقع الاسم
اى موقع جنس الاسم مسندا نحو زيد يضرب فى موقع ضارب لان حق
الخبر هو الافراد او مسندا اليه نحو يضرب زيد فى موقع زيد فى زيد ضا
رب لان اول الكلام موضع الابتداء فى الجملة فلو مثل من الثانى ايضا لكان
احسن ليحصل التنبيه على هذا وانما عمل هذا المعنى لكونه موجبا لشبه المضارع

بالاسم الذي شأنه الاعراب وانما عمل الرفع لانه موجب لكمال الشبه الذي بينا
بناسبه اقوى الاعمال وهو الرفع والكسائي ذهب الى ان ارتفاعه بما
صدر به من حروف المضارعة بناء على ان سبب اعرابه المشابهة وهي تحصل
من حروف المضارعة وهو ضعيف فلا بد له نظير في كلامهم اذ ليس فيه ما
يكون جزءه عاملا فيه قوله وانتصابه بان بعد اخواتها لما بعد الفراغ من بيان
عامل الرفع خاض في بيان عامل النصب وقدم ان لانها اصل في النواصب
لانها تشبه ان المثقلة وهي تشبه الفعل واما البواقي فربما تنصب بشبا
بنه ان حتى ذهب بعضهم الى ان الناصب هو ان وحدها والنصب بعد
البواقي باضمار ان ثم ان نصب ما ليس في اخره نون تبديل الضمة فتحة و
نصب ما فيه النون اسقاط النون تشبيها للناصب بالجازم سوى
جمع المؤنث فانه مبني ونونه ضمير الفاعل لا يعمل فيه جازم ولا ناصب
هذا وان قد لا تعمل تشبيها لها بالمصدرية كما شبهت بها المصدرية
من قرائة لا تكونوا بوا عليكم قال الشاعر الا ان العتو بام ولاب بسكون
الواو والقياس ان العتو بالفتح وقال ايضا ان نؤمن على اسماء ويحكما

بالنون

بالنون والقياس ان نؤمن بدون النون ووجه ان ان لها عملان لفظي
وهو النصب ومعنوي وهو جعل الجملة في قوة المصدر فجاز ان تضمر فيها
في بعض اسمى لانها على العمل المعنوي كما ان الذهب في ما المصدرية
هو الاقتصار على العمل المعنوي قوله وينصب باضمار ان الا انما اضمر ان بعد
حتى واللام لانها حرفا جر وحرف الجر لا يدخل الفعل فوجب تقدير ان بعدهما
لتجعل الفعل في قوة الاسم نحو سرت حتى ادخل البلد بمعنى الى دخول البلد او
الى ان ادخل البلد بمعنى لدخولي او الى دخولي هذا اذا كان مدخول حتى مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا في الواقع نحو اسير حتى ادخل البلد
او لم يكن نحو سرت امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان مستقبلا الا
انه وقت وجود السير كان مترقبا وغرضك ان تخبر عن المترقب مع قطع
النظر عن تعقبه وان لا بد له الحال تحققا نحو مرض فلان حتى لا يرجونه اي لا
يرجون في الحال شفاءه عن مرضه او حكاية نحو كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فان الدخول وان كان مستقبلا الا ان غرضك ان تحكي حال الدخول وتخبر
السامع عنها بصيغة الحال مع قطع النظر عن تعقبه ليكون السامع بواسطة الصيغة

فان الدخول مستقبل بالنظر الى الامر في الواقع ايضا

بعد حتى ادخل حتى واللام وابعض الا منى

كالمعاني لو كانت حرف ابتداء ولا تكون جارة لامتناع تقدير أن لأنها لا تجا

مع لا لأن فتدفع ما بعدها على جهة الاستئناف ويجب سببية ما قبلها لما بعد

لكونها للاستئناف وهو ظاهر في هذه الصورة

بها بتحقق الارتباط المعنوي بعد ما بطل الارتباط اللفظي كالمرض والسير

وهو متعلق بالجار والمجرور بما قبله

في المثال المذكور بين أن المرض سبب عدم الرجاء والسير سبب للدخول

قوله وإذ بمعنى إلى وفي كلام بعضهم بمعنى إلى أن وهو هذا الأخلق من النحو لا

باطل

سيما مع تكرر أن ولعل هو الأول وسبب الاختيار بعدها كونها بمعنى إلى

يجوز أن يكون المعنى ولا تزمنك كلما وفاك إلا وفت اعطائك حق أو لا تزمنك

اللام التي بمعنى كي

كي تعطيني حقي فيجيء تقدير أن أيضا لكون كل من الأو لام كي من دواعي الكلام

كي لتأكيد اللام

قال سيبويه في قول امرئ القيس قلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت

نموت نطلب نصيبي

فنذر الدهر فقد كان غريبا جائزا على أن تشرك بين الأول والآخر كأنك

نحاول

قلت إنما نحاول أو إنما نموت وعلى أن يكون مبتدأ مضطرا عن الأول

الواو بمعنى أو

بمعنى أو نحن نموت قوله وواو الجمع والفاء في جواب الأشياء الستة قوله

الكائنة في جواب لا

في جواب الأشياء الستة الخ جميعا فإن الاسم الواقع ضمار بعدها مشروط

بأن يقعا في جواب الأشياء الستة أي في خبر أحدها بهذا شرط مشترك بينهما

ولكل منهما شرط خاص وهو السببية في الفاء والجمعية في الواو وأما السر في المثال

فلأنهما إذا وقعا في جواب أحدها كان ما قبلهما أشياء وما بعدهما أخبارا

فيلزم عطف الأخبار على الأشياء مع كمال الانقطاع بينهما فوجب أن يأول كل

منها بمصدره مع بقاء أصل المعنى في الجزء بعض زائد من خارج كان بقاء في أبنيتها

كو مكر لكن منكرا أنبأن في وإن حصل التفرع عن ذلك المضيق إلا أنه توجد ور

قلة أخرى وهو عطف الفعل على الاسم أي يكن منكرا أنبأن في كرام منى ولا يكن

منكرا كل السمر وشرب اللبن أي مع شرب اللبن إذ لو أريد منعه عن كل

منهما على حدة فيلزم أن يأكل السمر ويشرب اللبن بالجزم فيهما جميعا بمعنى لا تشرب

وأما النفي فمحمول على النهي وأما السر في الخاص فلأن قصدهم أن يجعلوا النصب

أمارة على السببية في الفاء وعلى الجمعية في الواو فإن في كلامهم تغيير شيء لشيء

فلو انتصب ما بعدهما مع انتفاء السببية والجمعية لزم نصب العلامة بدون المعلم

فإذا انتفيا ويوجد قصدا رفع ما بعدهما على الاستئناف أو على الا

شتراك كقوله ودوا لو تدهنون فيدهنون أي فهم يودون أن يدهنون

يدهنون على كل حال أو لو تدهن فيدهنون وكقولهم لو تزورني وأزورك

اى وانا نحن نزورك او لو نزورك ولو ان ورد قولهما انا ثبتنا فتحدثنا لم
هذا ناظر الى الاستئناف (منه) وهذا ناظر الى الاستدراك (منه)
معنيان احدهما ما انا ثبتنا فكيف نحدثنا اى لم يكن منكم اتيان فحديث
منكم والآخر ما انا ثبتنا اتيانا يتسبب الى الحديث اى يوجد منكم اتيان بلا
حديث وذلك لان هذا الكلام مسوق لنفى المجموع ونفى المجموع اما بانتفاء
كل جزء فهو المعنى الاول واما بانتفاء الجزء الثانى وهو الحديث واما العكس
فغير معقول لان وجود الميت مع انتفاء السبب قوله ولبعض عندك فا
فوز وان لا تنزل بنا فتصيب خيرا الاول مثال النفى والثانى مثال الحرف
تقدير الاول ليت لى حصولا عندك فعوزا اى كن الفعل او تقدير الثانى
الا يكون منكم نزول بنا فاصابة خير منا ان فيهما معنى الحرف بينهما وكلا
شرطهما اظهار ودادة الشيء فلنا نعم لكن المتمنى محال او ممكن لا طمع
فى وقوعه بخلاف المعروض فانه لا بد وان يكون ممكنا يتوقع وقوعه ولا
ان المتمنى على التقدير وقوعه يعود نفعه الى القائل والمعروض على تقدير وقوعه
يعود نفعه الى السامع كاصابة خير فى المثال المذكور وان جاز ان يعود
الى القائل نفع ما لكن يقتضيه اظهار الودادة قوله والجزاء لجنسه اى لا

وسيأتى معانيها على التفصيل ان شاء الله تع فى باب الحرف ويستعمل لما و
الجزم محذوف نحو لذم زيد ولما اى ولما ينفعه الذم وكذلك لم فى
الشرط كقوله يوم الاغارة ان وصلت واليكم الى وان لم تصل وقد يفصل
بين لم ومجزومه فى الشعر كقوله كان لم يسود اهل من الوحش نوهل
الا لم نوهل قوله وبعض اسماء متضمنة معنى ان لا وهى اى الاسماء المتضمنة
بعضها غير ظروف وبعضها ظروف وغير الظروف بعضها لذى العلم وهو
من وبعضها لغير ذى العلم وهى ما ومهما وبعضها مشترك وهو اى ما
لمذكر وانثى للمؤنث والظروف بعضها للزمان وهو فيما فيم لا
يستعمل الا بما المزيدة وهو اذما وفيم يستعمل معها وبدونها نحو متى
ما تنح اكرمك ومتى ما تنح اكرمك وبعضها للمكان وهو اينما فيم
لا يستعمل الا بما وهو حيثما نحو حيثما تكن اكن وذلك لتكفه ما عن الاضافة
المانعة عن الاجزام وفيم لا يستعمل معها اصلا وهى اى وفيم يستعمل معها
مرة واخرى بدونها وهو اين نحو اين تكن اكن وانما تكن اكن ثم ان الفرق
بين تضمين هؤلاء الاسماء معنى ان وهو حصول التعليق باعتبار العموم

وهو التعليق باعتبار العموم على وجه الاختصار

على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت تعليق اكرامك باكرام مكرم ايا
كان ولا يمكنك احصاء جزئيات المكرم وان لا عموم فيها فلا بد لك لحصول
هذا الغرض ان تاتي باسم فيه عموم وان تضمنه بمعنى ان وتستعمله في بد
لها ليحصل الغرض الذي هو التعليق على وجه العموم والاختصار و
ذلك الاسم كمن في من يكرمني اكرمه على معنى اي انسان يكرمني اكرمه فما
هو للزمان للتعليق باعتبار عموم الزمان وما هو للمكان للتعليق
باعتبار عموم المكان وما هو لذي العلم للتعليق باعتبار عموم ذي العلم
وما هو لغير ذي العلم للتعليق باعتبار عموم غير ذي العلم وما هو مشترك
للتعليق باعتبار عموم ذي العلم وغيره فان قيل يلزم من قوله تعالى نسا
ئكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم حل اللواطة لان انى لعموم المكان فا
بمعنى في اي مكان اردتم فالجواب ان انى بمعنى كيف لعموم الاحوال اي فا
توهن في اي حال اردتم اي قائمة او قاعدة او غيرهما او بمعنى من اي
جانب اي فاتوهن من اي جانب اردتم بعد ان يكون المأتي واحدا او
بمعنى متى اي في اي زمان اردتم ليلا او نهارا وعلى تقدير تسليم ان يكون

جواب تسليم منه

لعموم المكان فليكن المعنى في اي مكان اردتم اي في اي دار اردتم
او في اي حجرة اردتم وعلى هذا لا يكون المراد به عموم المجاز السبيلين بقرينة
حرث فان المقعدة ليست بموضع الحراثة بل هي موضع تضييع البذر هذا
لكن سبب النزول يناسب الاول ثم اعلم ان اذا تجزم المضارع اذا كفت
بما عن الاضافة وعند الكوفيين تجزمه مطلقا تمسكا بقوله اذا تصبك من الحوا
دث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي وان كيف لا يجازى به ولا يقال كيف تكن
اكن على راي البصريين لامتناع التعليق باعتبار عموم الاحوال خلافا
للكوفيين فانهم يجزمون به المضارع ويستعملونه في التعليق باعتبار عموم
الاحوال ويخصون الاحوال بما يمكن التعليق باعتبار عمومها كالقيام و
القعود لا كالصحة والمرض ولا كالحيوة والموت قوله وعليه فقس اي على
المذكور وهو من يكرمني اكرمه قس الباقي فاستعمل كلا منها لجزم الفعلين
والجزاء والفاء في فقس زائدة لتزيين اللفظ ولذا قدم صلة قس عليه وقيل
هو فاء الجزاء والشرط محذوف مع الآلة اي مهما تكن من شيء فقس انت الباقي
على المذكور فعليه اما صلة المذكور ان جوز تقديم ما بعد فاء الجزاء عليه في مثل اما يوم

التي تجاب بالفاء الا
النفي نحو ايتني اكرمك وعليه
فقس متن

الجمع فزيد منطلق واما صلة المقدر ان لم يجوز والمذكور مفسر له قوله ويجزم
بان مضمرة في جواب الاشياء الستة الخ اعلم ان ان لاقتضائها الجملتين اي
الشرط والجزاء متاصل في هذا الباب لانها لاقتضائها يجب ان تكون عاملة و
لاقتضائها الجملتين يجب ان تعمل عملا يحصل به الاختصار وهو الجزم والبواقي
انما تجزم لمشابهتها اياها في النقل فلاصالتها كما تجزم مظهرة تجزم مضمرة في جوا
ب احد الاشياء الستة التي تجاب بالفاء حين ان ينتصب المضارع بعدها با
ضمار ان لا انها تجاب بالفاء حين الجزم باضمار ان وانما شرط اضمارها بان
يقع في جواب الاشياء الستة لان كلا منها غير النفي انشاء مشكوك ومتضمن
لمعنى الطلب فيناسب الشرط المشكوك الذي هو خطر ان يكون وان لا يكون مع
ان متعلق الطلب في كل منها مدلول الشرط فينوب كل منها مناب الشرط ويدل
عليه قوله الا النفي يعني لا يجوز الانجزام باضمار ان في جواب النفي لانه خبر مقطوع
خال عن الطلب غير مناسب للشرط المشكوك فلا تقول ما تاتينا تحدثنا بمعنى
ان لم تاتينا تحدثنا لما ذكر ولعدم استقامة المعنى قوله نحو ايتني اكرمك اي ايتني
فانك ان تاتني اكرمك فالشرط مع الاداة مضمر وعليه قوله تع قل لعبادي الذين

امنوا يقيموا الصلوة اي ان تقل يقيموا الصلوة ولا يلزم الكذب لان الشرط
علة ناقصة والمعنى ان وقع القول مع انضمام امر آخر وقع اقامة الصلوة
ولوجود ذلك الانضمام وقع اقامة الصلوة عند القول من الممتثلين المتقا
دين للامر ولعدم الانضمام تخلف عن الاقامة المتقاعدون المتكاسلون
قوله ويلحقه بعد الف الضمير وواوه وياءه نون اقول وذلك لتعذر ان يكو
ن اللام معتقب الاعراب لاقتضاء الضمائر التي بعدها كونها على وجه واحد
من الضم او الفتح او الكسر ومعتقب الاعراب ينبغي ان يتوارد عليه الوجوه
والضمائر لكونها كلمات اخر لا تصلح ان تكون اعرابا له وزيادة حرف من حروف
اللين تؤدي الى اجتماع حرفي علة فزيدت النون لكونه اقرب الحروف اليها شبها
قوله وذلك في الرفع اي لحوق النون علامة لرفع المضارع دون نصبه و
جزمه وذلك لان الرفع اقوى الاحوال ووجود النون اقوى من سقوطه فا
ستوثر الاقوى بالاقوى واما في الجزم فيحذف حذف الحركة واما في النصب
فيحذف حملا على الجزم وان لم يكن الناصب مسقط الحركة وذلك لتعذر النصب
بدون اسقاط النون وعدم اسقاط ان الناصبة نون الاعراب تشبيها لها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بما المصدرية وعدم اسقاط الجوازم والنواصب نون جماعة النساء قد ذ
كرناهما فلا نعيد قوله والامر ما يؤمر به الفاعل الخ اي صيغة يؤمر بواسطتها الفا
عل المخاطب كائنة على مثال افعل اي محذوفا منها حرف المضارعة خوف اللبس با
لمضارع ومعاملا اخرها معاملة مجزوم من حذف الحركة ونون الاعراب لئلا
يجتمع الاعراب والبناء مبتداة مما بعد حرف المضارعة ان كان متحركا نحو
ضع من تضع وضارب من تضارب ودحرج من تدحرج ومزيدا في اولها همزة
وصل مكسورة ان كان ساكنا ليتوصل بها الى النطق بالساكن اما تعينها
فلانها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى ولانها في الاصل الف والالف ا
خف واما كسرها فلانه الاصل في تحريك الساكن وهذه زيدت ساكنة لما فيه
من تقليل الزيادة ثم حركت بالكسر دفعا لتعذر الابتداء بالساكن كما هو مذ
هب بعضهم او زيدت بالحركة كما هو الاصح لكن لما زيدت لدفع الابتداء بالسا
كن كانت بمنزلة تحريك الساكن فزيدت مكسورة اللهم الا ان يضم عين المضارع
فتضمها لجري اللسان على سنن واحد ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
نحو اكتب وضمة الميم في ارموا منقولة عن اللام واكرم ماخوذ من تاكرم لا من تكرم

فهو من القسم الاول لا من الثاني والهمزة للقطع فلا منافاة بين قوله على
مثال افعل وبين قوله ضع وضارب ودحرج لان تخصيصه بالذكر لكونه من
المجرد الثلاثي مع كونه اعم الاوامر لا بالنظر الى سكون ما بعد حرف المضارعة و
الى زيادة همزة الوصل فقوله ما يؤمر به شامل لاقسام الامر كلها وقوله الفاعل
خرج به ما يؤمر المفعول ايا كان نحو لاضرب انا ولتضرب انت وليضرب زيد
ولتضرب هند وقوله المخاطب خرج به ما يؤمر به الفاعل المتكلم نحو لاضرب
انا والغائب نحو ليضرب زيد والغائبة نحو لتضرب هند وقوله على مثال افعل
خرج به مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا فانه وان كان مامورا به الفاعل المخاطب الا
انه ليس على مثال افعل لثبوت حرف المضارعة قالوا اذا كان المامور جماعة
بعضهم حاضرون وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب وان يقال
افعلوا على طريقة افعل لا ان يؤتى باللام تنصيصا على كون البعض غائبا
وان يتبع التاء تنصيصا على كون البعض حاضرا كما هو مذهب بعضهم قوله وغيره
باللام اي غير الفاعل المخاطب وهو المفعول ايا كان والفاعل المتكلم وحده
او مع غيره والفاعل الغائب والغائبة يؤمر كل منها باللام مع بقاء حرف المضارعة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولم يتوقف للبناء لان الاتيان باللام يستلزم مع الاعتماد على الامثلة وذلك
لان العدول من اللام الى الصيغة المخصوصة في امر الحاضر لكثرة الاستعمال ولا
كثرة له في غير الفاعل الحاضر فلا وجه للعدول فيبقى حرف المضارعة ونون باللام
فالصيغة صيغة المضارع معربة لثبوت حرف المضارعة مع عدم المعارض
ومنه لوجود الجازم بخلاف صيغة امر الحاضر فانها لعدم حرف المضارعة مبنية لا
ن البناء هو الاصل في الافعال والمشابهة ذاتية بزوال حرف المضارعة فيكونها
معربة مجزومة كما هو مذهب الكوفيين غير معقول لعدم المشابهة مع ان اضمار
الجازم ضعيف في المتعدي وغير المتعدي قدم المتعدي لكثرة تصرفه ولكونه
مفعولا به وجوديا في المتعدي ما كان له مفعول به اراد بالمفعول به هنا
المنصوب الذي يتعدى اليه الفعل بدون واسطة حرف الجر فالمفعول به ما نصب
المفعول به فهو توقيف له بحسب اللفظ وقد المفعول بقوله به لان المتعدي وغيره
سيان في نصب ما عدا المفعول به والفارق بينهما هو المفعول به فقط
ويتعدى الى مفعول واحد اقول وذلك توقف تصوره على تصور منعلق واحد
كضربت زيدا فان الضرب لا بد له من مضروب كما انه لا بد له من ضارب فيتوقف

تعلقه

تعقله عليهما ولا يتوقف على شيء غيرهما والى اثنين اقول وذلك ايضا يتوقف
تعقله على مفعولين نحو كسوته جبة مما لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا
لعدم اتحادهما ذاتا فان تعقل الكسوة موقوف على تعقل المكتسي وهو المفعول
الاول وعلى تعقل المكتسى وهو الثاني ونحو علمته فاضلا مما مفعولاه مبتدأ
وخبر لاتحادهما ذاتا فان هذا الباب مفعول لتعريف الذات بصفة
فلا بد له من مفعولين احدهما الذات والمنسوب اليه والآخر الصفة والمنسوب
قوله والى ثلثة الا تتوقف تعقله على ثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا وخبر الناس
فان الاعلام يقتضي شخصا عالما بالذات مع الصفة الى عالما بالمنسوب
اليه والمنسوب الثاني المنسوب اليه والثالث المنسوب والاول عالم بهما
اعلم ان ما يتعدى الى ثلثة فهما ذ قسم منقول من الثلاثي المجرد المتعدي
الى المفعولين الى الافعال وهو لفظان اعلم وارى فان علم ورأى بمعنى
علم متعديان الى مفعولين وبالنقل الى الافعال ازداد آخر وهو الاول
العالم بالمنسوب والمنسوب اليه فصارا متعديين الى ثلثة وقسم متعد الى وا
حد في الاصل وهو خمسة الفاظ انبأ نبأ اخبر خبر حدث بطال انبأ انكر عن

زيد وفي التنزيل قال نبأني العليم الخبير ثم يجوز ان تضمنها معنى الاعلام
لان الاخبار مستلزم للاعلام وتعديها الى ثلثة تعديته اليها وتقول انبأ
تك زيدا فاضلا بمعنى اخبرتك بفضل زيد اي اعلمتك زيدا فاضلا قال بعض
المحققين ثاني القسم الثاني وثالثه مفعول مطلق للنوع في الحقيقة لانه نوع
من الاخبار مندرج تحت مطلق الانباء والاخبار والمعنى انبأتك نوع انباء و
هل هذا الا بمنزلة من الدقة قوله وغير المتعدي ما يختص بالفاعل اي ما لا يتجا
وز عمله من رفع الفاعل الى نصب المفعول به فالاختصاص اضافي لانه والمتعدي
سيان في نصب ما عدا المفعول به قوله وللتعدية ثلثة اسباب اي لتصيير متعديا
سواء كان عدم تعديه حقيقيا او اضافيا ثلثة اسباب اي ثلث آلات الهمزة
اي النقل الى باب الافعال بشرط ان تغير الهمزة معنى الفعل وتضم اليه معنى التصيير
نحو اذهبت زيدا بمعنى صيرته ذاهبا وتثقيل الحشو اي الوسط يقال فلان
من حشو بني فلان اي وسطهم وخيارهم اي النقل الى باب التفعيل بشرط تغيير
المعنى وضم التصيير نحو فرحت زيدا اي صيرته فرحا بخلاف موتت الابل وحرف
الجر وذلك ايضا بشرط تغيير المعنى وبضم التصيير اليه نحو خرجت به بمعنى صيرته

خارجا

خارجا وما لم يتغير به معنى الفعل لا يكون الفعل به متعديا نحو مررت بزيد نعم
يقال ان الفعل متعد بواسطة الباء في مثل مررت بزيد بمعنى ان الفعل عامل
بواسطة الباء ولا يطلق عليه المتعدي بمعنى المقابل للازم هذا واياك ان تظن
ان كل لازم يتعدى بكل آلة من آلات التعدية بل الامر فيه موكول الى السماع لا
يقال ذهبت خالدا ولا انصرت زيدا عمرا وان تظن ان كل لازم يتعدى بكل
حرف من الحروف الجارة بل الامر فيه ايضا موكول الى السماع ان قيل حصر الاسباب
في ثلثة ممنوع لان سين الاستفعال والف المفاعلة والتضمين اسباب لها
ايضا قلنا مراده حصر الاسباب التي لا يشوبها شيء سوى التعدية في الثلثة وسين
الاستفعال والف المفاعلة يشوبهما الطلب والمشاركة واما التضمين فمآله ان
المتعدي في التحقيق ليس هذا بل ذاك وان معنى المتعدي قد اكتسى لفظ اللازم
على سبيل العارية فهو غير جاعل اللازم متعديا تأمل قوله المبني للمفعول وهو
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله لغرض من الاغراض للا
ختصار مع شهرة الفاعل نحو خلق الانسان هلوعا اي خلقه الله هلوعا لان الخلق
والايجاد لا يصلح الا له ومنه علّ الرجل فهو معلول وسلّ فهو مسلول وجنّ

فهو مجنون وضُرِبَ فهو مضروب وقد الرجل قد السيف اذا جعل حسن القطع

للعلم بان فاعل هذه الافعال هو الله تع ولذلك تركت معلوما لتنافي

كلامهم راسا لا يقال علة فهو معلول ولا سد فهو مسلول وهكذا اولا

ان القصد الى وقوع الفعل على المفعول به لا الى صدوره عن الفاعل نحو قتل

الخارجي فان المهم قتله ليؤمن عن شره لا قاتله او لتصون الفاعل عن ساكن نحو

ضرب الانوني اذا كان الضارب بعظيم الشان رفيع القدر او لتصون ساكن عنه

نحو ضرب الامير اذا كان الضارب دنيا رذيلا او لتجهيل الفاعل على السامع

لا من نحو قتل زيدا او للجهل بالفاعل نحو سرق المال او لامر آخر مما هو مقرر في مو

ضعه واسند ذلك الفعل الى المفعول لنيابته عن الفاعل ولم يصرح بالاسناد

اليه اكتفاء برمزه اليه بقوله فعل ما لم يسم فاعله فان هذه الاضافة تقتضي

الاسناد الى المفعول كما لا يخفى على من له ذوق وملاحظة وقيد الاسناد الى

المفعول ليتحقق ماهية الجنس للمفعول مع انه لو لم يلاحظ لدخل في التعريف

ضرب في مثل ضربني واكرمت زيدا اذا اعمل الثاني وحذف فاعل الاول على رأي

الكسائي لانه فعل له مفعول لم يذكر فاعله قوله ويسند الى المفعول به لانه اصل

طرف

طرف في الفعل كالفاعل فعند عدم الفاعل لا بد وان يسند اليه الا ان لا يوجد و

لا يجوز ان يسند الى غيره عند وجوده خلافا لسيبويه فان المتكلم على رأيه مخير

ان شاء اسند الى المفعول به وترك ما كان عليه على نصبه وان شاء اسند الى غيره

وحذف المفعول به لان كلا منهما هو ادخل في عناية المتكلم فهو اهم وقوله و

لو ولدت قبيرة ج وكليب لبئس لذلك الخؤولة والكلبا شاذ حمله عليه قصدنا

سب الفواني والرواية في الابيات الا اذا كان الثاني في باب علمت والثالث

في باب اعلمت لان يسند الى المفعول به كلا وقت وزمان الا وقت ان يكون الثاني

في باب افعال القلوب والثالث في باب اعلمت فبدا بالثاني لان الاول يقوم

مقام الفاعل بالاتفاق وقال في باب علمت لان الثاني في باب اعطيت يقع موقع

الفاعل لعدم المانع واما الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت فلا يقال

موقع الفاعل لا يقال علم قائم زيدا ولا اعلم فاضل زيدا عمرا لانهما خبر في الحقيقة

وحق الخبر ان لا يخبر عنه واجاز ابن الانباري ذلك اذا كان نكرة لان التنكير

يؤدي الى انه ثان وثالث ولا يلزم اللبس بالاول بالقيام مقام الفاعل وا

جاز نجم الائمة ذلك في المعرفة ايضا بشرط القرائن وتركيبها نحو ان يقال علم

زيدا اخوك لان التاء خبر يرشد الى انه ثان وثالث قوله والى المصدر الخ ويسند
الى المصدر نحو سير سير شديد لانه جزء مدلول الفعل ولا مانع عن الاسناد اليه
ووصف المصدر تنبيها على ان المصدر التاكيدي لا يجوز نيابته مناب الفا
عل لعدم الفائدة فيها لانه جزء مدلول الفعل فيدل عليه الفعل تضمنا ذكر او
لم يذكر وما يسند اليه الفعل يجب ان يكون شيئا لا دلالة للفعل عليه فلا يقال
سير سير الا ان يقصد صفة من التنكير كالدوام والشدة كما يقال ما
سرت الا سيرا بذكر القصد فالقائم مقام الفاعل هو النوعي نحو سير سير شديد
وضرب ضرب الامير او ضربة او الضرب ورجع القهقرى واشتمل الصماء والعد
دي نحو ضرب ضربة وضرب الف لان فيهما شيئا لا يدل عليه الفعل ويسند الى الظر
فين ايضا اي ظرفي الزمان والمكان لان كلا منهما يلابس الفعل ويصلح للقيام
مقام الفاعل ولا مانع عنه نحو سير يوم الجمعة وسير فرسخان لا يذهب عليك ا
نهما لا يقومان مقام الفاعل الا بعد تعريهما عن تقدير في هذا اذا كان الكلا
م خلوا عن المفعول به الصريح اما عند وجوده فلا مساغ لقيام الباقي مقام
الفاعل كما اشرنا اليه واذا لم يوجد فلك الخيار في البواقي ومنهم من رجح المصدر

لانه

لانه جزء مدلول الفعل واقرب اليه ومنهم من رجح الجار والمجرور لانه مفعول
به وان كان بواسطة ومنهم من رجح المصدر والظرفين على الجار والمجرور
لعدم افتقار العامل فيها الى الواسطة وسكت عن المفعول معه والمفعول
له لامتناع قيامهما مقام الفاعل لان المفعول معه لو قام بالواو يلزم
العطف بدون المعطوف عليه ولو قام بدونها لم يكن مفعولا معه لانه المذ
كور بعد الواو واما المفعول له فلانه ليس ضروريا للفعل لان الكثير من
الافعال غير معلل والقائم مقام الفاعل يجب ان يكون ضروريا كالفاعل ولا
نه جواب لم والفعل والفاعل لا يتخلل بينهما سؤال قوله افعال القلوب سميت
هذه الافعال افعال القلوب لان بعضها للعلم وبعضها للظن والعلم و
الظن مما يتعلق بالقلب وان كان للحواس مدخل فيهما قوله وهي حسبت و
خلت وظننت قدم ما هو للظن لكثرة الظنيات بالنسبة الى اليقينيات وجرى
الظن مجرى المبادي لليقين لكونه مسبوقا بالظن قوله وعلمت وزعمت ورايت
ووجدت وزعمت يستعمل مرة بمعنى ظننت واخرى للاعتقاد والدعوى بلا دليل
والثلثة الباقية لليقين قوله تدخل على المبتدا والخبر اي على الجملة الاسمية لبيان

ما هي عبارة عنه من ظن او يقين فتنصبهما اي فتنصب المبتدأ والخبر هذا
تصرفها اللفظي وتصرفها المعنوي افادة معناها في الجملة الاسمية لم يذكر
التصرف المعنوي بناء على ان النفس اليقظى تفهم ذلك من التسمية اي من قوله
افعال القلوب لانه بمنزلة ان يقال افعال الظن واليقين قوله وحسبت و
خلت لازمان لذلك اي للدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية
اذ ليس لهما معنى آخر يتعديان به الى واحد فقط بخلاف الباقية فان لها معاني
اخر تتعدى بها الى واحد فقط فان ظننت اذا كان من الظنية بمعنى التهمة لا يتجا
وز واحدا لان التهمة لا يقتضي الا متعلقا واحدا منه قوله تع وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وعلمت اذا استعمل بمعنى معرفة الشيء فقط اي لا بمعنى معرفة الشيء
بصفة لم يقتض الثاني نحو علمت زيدا اي عرفته نقيض جهلته فكما ان جهل
لا يتعدى الا الى واحد كذلك نقيضه ورأيت اذا استعمل للادراك بحاسة البصر
لا لادراك الذات بصفة لا يتجاوز واحدا نحو رأيته بمعنى ابصرته وكذا وجدت
اذا استعمل لمصادفة الشيء واصابته لا لمعرفة الشيء بصفة لا يقتضي الا مفعولا
واحدا نحو وجدت الضالة اي صادفتها نقيض فقدت الشيء فكما ان فقدت

لا يتجاوز واحدا كذلك نقيضه وزعمت اذا استعمل بمعنى القول بدون دليل
يقتصر على الواحد كقوله تع زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي قالوا وتكلموا
هذا القول بدون دليل واما زعمت بمعنى كفلت فليس من هذا الباب قطعا
لان الكفالة لا تتعلق بالقلب اصلا والمراد بالمعاني الاخر معان تتعلق با
لقلب في الجملة والابصار طريق ادراك القلب والمتهم من لا يرتضيه القلب قوله
ومن شأنها جواز الالغاء اي من شأن افعال القلوب جواز الالغاء خاصة
ولا يجوز الالغاء في باب اعطيت لتأدية الالغاء فيه الى حمل احد المتباينين على
الآخر فتقديم الخبر للحصر وهو اي الالغاء ابطال علاقة المفعولية لفظا ومحلا
لامر هو توسط هذه الافعال بين مفعوليها نحو زيد ظننت مقيم او تأ
خرها عن مفعوليها نحو زيد مقيم ظننت ولا يجوز الغاؤها حين تقدمها على
مفعوليها لعدم امر يقتضيه من عروض الضعف بتقدم احد المفعولين
او كليهما الا عند من لا يعتد به فانه ذهب الى تجويز الالغاء حين التقدم نظرا
الى صلاحية المفعولين لان يكونا مبتدأ وخبرا والضمير في قولهم عبد الله
اظنه منطلق ضمير المصدر لا المفعول الاول والمعنى عبد الله اظن ظنا منطلق

ثم اعلم ان وجه الالغاء حين التوسط والتأخر عروض الضعف عليها بتأخرها
عنهما او عن احدهما مع استقلال المفعولين كلاما ومع افادة معناها في الجملة
الاسمية وبيان ما هي عبارة عنه من ظن او علم فاذا قيل زيد ظننت مقيم او زيد
مقيم ظننت كان المعنى زيد مقيم في ظني لكن حين التوسط يضعف الالغاء لتقدمها
على احد المفعولين وحين التأخر يقوى الالغاء لازدياد ضعفها بتأخرها
عنهما جميعا واما الاعمال فلانها افعال والافعال تعمل مقدمة ومؤخرة قوله والتعليق
بالرفع عطف على جواز اي ومن شأنها التعليق خاصة لان التعليق في باب اعطيت
يؤدي الى حمل احد المتباينين على الآخر ولا يجوز جره عطفا على الالغاء لان
التعليق واجب لا جائز وهو اي التعليق ابطال علاقة المفعولية لفظا لا
لفظي وهو ان لا يبطل صدارة اسباب التعليق التي هي اللام وكلمة الاستفهام و
حرف النفي لا محلا لوقوع معانيها على مدلول الجملة مثلا اذا قيل علمت لزيد منطلق
فالجملة منصوبة المحل على المفعولية لوقوع العلم على انطلاق زيد فان قيل فليكن
زيد مقيم ظننت كذلك لوقوع الظن على اقامة زيد وانتم قلتم الالغاء ابطال المفعولية
لفظا ومحلا قلنا ان قلت زيد مقيم منصوب المحل على المفعولية لظننت فقيل

لكن ما المانع عن النصب اللفظي فما تقول يعني انه لو كان مفعولا لانتصب لفظا
لعدم المانع عنه فهو ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا بل الظن ظرف بحسب المعنى كما
اشرنا اليه بخلاف علمت لزيد منطلق فانه منصوب المحل لوجود المانع عن
النصب اللفظي وهو اللام تأمل ثم اعلم ان تعليق هذه الافعال قبل احد هذه
الاسباب بشرط ان يتقدم على المفعول الاول كامثلة المتن واما اذا تأخر
عن الاول كقوله تعالى لنبلوكم ايكم احسن عملا بمعنى لنعلمكم لانه تعالى منزه عن البلوى
والاختبار فلا تعليق الا بالنسبة الى الثاني لانه لا مانع عن العمل في الاول لفظا
قوله علمت ازيد عندك ام عمرو واليهم في الدار اذا وقع هذان في جواب ازيد
عندك ام عمرو واليهم في الدار فالمعنى علمت جواب ذلك السؤال فالمضاف
محذوف والمضاف اليه مراد اللفظ واذا لم يقعا في جواب السؤال فالمعنى
علمت احدهما بعينه عندك على ما يقتضيه الاستفهام بالهمزة وبام وباي كا
نك استعملت الاستفهام في مقتضاه وهو التعيين ولو اردت علمت احدهما
لا بعينه عندك لم يبعد ويكون لفظ علمت تصريحا بما يستلزمه الهمزة وام
وهو علم احد الامرين عند المخاطب لا على التعيين قوله الافعال الناقصة وهي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

افعال وصف لتعريف الفاعل على صفة غير مصدرية وسميت ناقصة لانها لا
لا تتم الكلام بل تحتاج الى المنصوب وذلك لان تمام الكلام باجزائه والكلام
اسمائها واخبارها وتتم الكلام بها فهو دلالة اخبار كانه اذا قيل كان زيد قا
بما وصار زيد غنيا فالمعنى زيد قائم في الزمان الماضي وزيد متصف بالغنى
بعد الفقر وما قال بعضهم معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف با
يكون اي الحصول في الزمان الماضي ليس بشيء لانه خلاف المتبادر ولان الكون
بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة مع انه يقتضي ان يكون كان جزءا
من الكلام وقائما حالا لا خبرا انتهى قوله وبيع كان لها اي الافعال الناقصة المتابع
اطلاقها المبتدأ والخبر اسمها لها كان لها والمجموع ثلثة عشر لفظا ومنها جاء وغدا
وعاد وراح وقعد في مثل قولهم جاء فقعدت كانها حرية بمعنى صارت قوله وترفع
الاسم وتنصب الخبر اي تدخل على المبتدأ والخبر وتنقلهما فترفع المبتدأ
وتنصب الخبر نحو كان زيد منطلقا والاصل زيد منطلق هذا تصرفها اللفظي
المشترك فيه بين مجموعها وكل منها تصرف خاص معنوي كالنقل الى الماضي في كان و
الانتقال من شيء الى شيء في صار هكذا قوله وكان تكون ناقصة لها تابين التصرف اللفظي

المشترك

المشترك بين الكل شرع ان يبين التصرفات المخصوصة بكان وقصر البيان عليها
تكون تامة ام الكل فقال وكان تكون ناقصة تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان
الماضي دائما نحو كان الله عليما ومنقطعا نحو كان زيد قائما وقبل الزمان الاول زائدة
معنى لتعالي علمه تعالى عن مقارنة الزمان وفيه نظر لان المقارنة بين تعلق العلم
بالمعلوم لا لنفس العلم وكونه ناصبا بمعنى رفع ووجد لا تحتاج الى الخبر بل تتم با
المرفوع نحو كان الامر ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي من وجد
في المهد حال كونه صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف نكلم من في
المهد صبيا اي من حصل وجد في المهد حال كونه صبيا ولا يجوز ان يكون ناقصة
على معنى كيف نكلم من كان في الزمان الماضي في المهد صبيا اي نكلم كيف نكلم الآن من
ثبت له الصبوة والطفولية والوجود في المهد في الزمان الماضي اذ لا يجري استنكار
التكلم واستبعاده وساق الآية له اذ كل من نكلمه الآن فهو من ثبت له الصبوة
والطفولية والوجود في المهد في الزمان الماضي وتكون زائدة لفظا ومعنى نحو ما
كان احسن زيدا في قوله ما احسن زيدا فهي زائدة بمجرد التأكيد ولا يبعد ان يكون
غير زائدة معنى ويكون المقصود منه التعجب من الاحسان في الزمان الماضي واما قوله

قوة الحرب لقد ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس ولم يوجد كان مثلهم فرا

ذة لفظا ومعنى لا احتمال لعدم زيادة انها بحسب المعنى كما في قولهم جبا ذبني الى بكر تميم

بكر شاء على كان المسوقة الجواب الا على المسوقة الجواب او لفظا لا معنى نحو زيد كا

ن قائم الا قائم في الزمان الماضي فهي زائدة لفظا لعدم عملها الا معنى لافادتها

الزمان الماضي واما زيادتها معنى لا لفظا فقد قال بها البعض تمسكا بمثل

كان الله عليما فانهم قالوا ليس غير زائدة لفظا لكونها عاملة ولا زائدة معنى لتعا

لى علمه تع لتقدمه عن مقارنة الزمان والجواب عنه قد عرفت انفا فلا نعيده ويكون

مضمرا فيها ضمير الشان الا ضمير مدلوله الشان والقصة فاضافته الى الشان ا

ضافة الدال الى المدلول ولهذا الضمير اربع علامات عدم تقدم المرجع وكون الجملة

جملة وعدم رجوع الضمير منها اليه وكون مفهومه الشان قالوا انه لاستلزام الاجمال

والتفصيل لا يستعمل الا في موضع التفخيم فلا يقال كان زيد عالما لعدم التفخيم في

الحاكية ان قلت هذا يقتضي كون قسم الشيخ قسما له لان ما اسم ضمير الشان قسم انما

فصد فلنا معنى كلامه وكان يكون ناقصة بان لا يكون اسمها ضمير الشان وناقصة

بان يكون اسمها ضمير الشان على ان التقسيم الى العام والخاص على سبيل منع

الخلو

الخلو جائز وان يستغني ان قيل كان علم ان يتعرض لكونها بمعنى صار كقوله

يتبعها قد واسطع كانها قطا الحزن فدكانت فراخا بيوضها ان فدصارت

بيوضها فراخا ولا يستقيم ان يكون زائدة لكونها عاملة ولاستلزامها حمل

الفراخ على البيوض وان يكون للزمان الماضي لانه يوهم سبق الفراخ على

البيوض كما لا يخفى على من له ذوق ولا يستقيم ايضا ان يكون اسمها ضمير الشان

لما مر لفظا وهو نصب الخبر وهو لا يخبر عنه الا بالجملة ومعنويا وهو حمل الفرا

خ على البيوض فتعين ان يكون بمعنى صار والمعنى كان المطلع الى الموكب في الس

نة قطا الحزن فدصارت بيوضها فراخا اي انقلب بيوضها من صفة البيضية الى

الفراخية وهل هذا الامكان من الاستقامة والصحة فلنا يمكن ادراجه في الناقصة

والمعنى وكان يكون ناقصة بان يكون للزمان الماضي وبان يكون للانتقا

ل مع انه يمكن ان لا يتعرض له لفظه وانما نعرض بما يكون اسمه ضمير الشان لا

ختصاصه بخواص كما سيوردها في هذه الرسالة مبلغا الى الاختصار ثم نقول

ان المصدر وان كان قد فهم البيان على ام الباب لا باس علينا ان نفصل الباب

بقدر الوسع على وجه الاختصار فاعلم ان صار يستعمل ناقصة للانتقال

من ذات الى ذات نحو صار الماء هواء او من وصف الى وصف نحو صار زيد
غنيا اى انتقل من الفقر الى الغنى واخرى تامة للانتقال من جهة الى اخرى نحو صا
ر زيد الى عمرو اى ذهب وانتقل من هذه الجهة الى جهة تلى عمرا وان اصبح وامسى
واضحى مرة تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة اصبح تقرنه بالصباح واضحى
بالضحى وامسى بالمساء واخرى تستعمل للانتقال من شيء الى شيء نحو اصبح زيد
غنيا وامسى زيد فقيرا قال عدى ثم اضحوا ورق جف فالوت به الصبا والدبور
اى ثم صاروا مشبهين بالورق الجاف اليابس وانتقلوا من النظارة والطراوة
الى البلى والرثاثة وهاجوا واضطربوا بالحوادث هيجان الورق الجاف وا
نقلابانه بالرياح وليس المراد انهم فى الضحى على هذه الصفة لان تغيرهم لا
يختص زمانا دون زمان وثالثة يكون تامة تفيد الدخول فى هذه الاوقات
نحو اصبح زيد وامسى زيد بمعنى دخل فى الصباح والمساء قال عبد الواسع اذا
الليلة الشهباء اضحى جليدها اى دخل جليدها فى الضحى فظل وبات لهما معنيان
اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين وكونهما بمعنى صار منه قوله تع اذا بشر
احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم اى انتقل وجهه بالتبشير من صفة

البياض الى السواد لاستكراهه ولادة الانثى خشية املاق او خوف لحوق
العار من دخولها تحت تصرف الغير والانتقال الى السواد لكراهة ولادة
البنت مما لا يختص ببعض الازمان حتى يستقيم ارادة اتصاف الوجه
بالسواد فى خصوص النهار فهو فيه للانتقال كصار وعاد وغدا وراح
وجاء مرة تكون بمعنى صار واخرى تكون تامة يقال عاد زيد عن سفره اى
رجع عنه قال الشاعر غدت من عليه اى لبيت اى انتقلت من عليه وطا
رت ويقال راح زيد اى ذهب قال اخو بيضات رائح متاوب اى
ذاهب بعد الزوال متاوب راجع اليها اول الليل واما آض فهو بمعنى صا
ر قطعا وقصر مجئ جاء بمعنى صار على قول العرب ما جاءت حاجتك ليس بقوى
لانهم يقولون كلنا البر جاء البر قفيزين ولا يعنون اتى البر قفيزين
بل يعنون كلنا البر فصار بالاكتيال على هذه الصفة وهى كونه قفيزين
واما قصر قعد بمعنى صار فى موضع التشبيه فمسلم لانه يقال قعد زيد كانه سلطان
بمعنى صار كانه سلطان ولا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار زيد كاتبا
وما فى اوائلها ما النافية وهى ما زال وما انفك وما برح وما فتئ لاستمرار

غالب

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

وخبر بها لما عليها مقدم لأن دخول النفي على النفي إثبات ونفي الزوال استمرار

وقد يحذف النافي ويراد كقول امرأة سالم بن قحفان تزال حبال مبرمات

أعدها لها إذا لا تزال وكقول الشاعر امرأة القيس فقلت لها والله أبرح

قاعدا أي لا أبرح وفي التنزيل تالله تفتأ تذكر يوسف أي لا تفتأ وما فاق

له ما المصدرية لتوقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام

زيد جالسا أي اجلس وقت جلوس زيد وليس لنفي الحال نحو ليس زيد قائما

الآن ولا تقول زيد قائما غدا وبعضهم على أنه للنفي مطلقا تمسكا بقوله تعالى ألا

يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فإن عدم صرف العذاب عنهم أمر استمراري

يكون يوم القيامة والجواب أن الكائن الاستمراري في خبر الآية بمنزلة الحال لا

مشاع الكذب في خبره تعالى فكأن القيامة قد قامت فغشيهم العذاب وهو مصروف

عنهم الآن قوله ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها أقول ذلك لأنها فعل

والفعل له تصرف في العمل بعمل مقدما ومؤخرا وعند كون كونه معمولا يسمى الاصل

وعند تقدمه عنه قوله إلا ما في أوله مستثنى من المجرور المتصل بعلى أي لا يجوز

تقديم الخبر على الذي في أوله ما نافية كانت أو مصدرية بل يقتصر التقديم على

الاسم

الاسم فقط وذلك لانتفاء كل من النافية والمصدرية لكونها مؤخرة لصدر الكلام

فلا يقال أصبر ما زال زيد ولا اجلس جالسا ما دام زيد لا خلاف لأحد فيه إلا

لابن كيسان في دام غير ما دام وسنده أن هذه الأفعال الأربعة فيها دخول

النافي منفية فبعد دخول النافي يصير مثبتة لأن نفي النفي إثبات فهي كان

ولذلك قطع ابن هانئ في قوله جراح لا تنفك الأمانة على الخف أو يرمى بها

بلد أقفر ولو لم يكن إثباتا لما كان للتخطئة وجه معقول لجواز التفريع في

غير الموجب اتفاقا والجواب أن العبرة بصورة النفي في غير نظم القوم لأن

تجنبهم يتعلق بالألفاظ ولذا كان الأصح جواز التقديم على ما ليس مع تحقق

النفي المعنوي وفي الأماء أشربه والأنزوله لك والأرجل عندك بناء

الاسم في الكل على الفتح لتحقق صورة النفي وإن كان القصد في الأول إلى مجرد

النفي وفي الثاني إلى العرض والثالث إلى الاستفهام عن الكون عند المخاطب

والأما كان للبناء على الفتح وجه فرع إلى الأفعال الأربعة منفية في الجملة و

أما قلنا الأصح جواز التقديم على ليس لأن بعضهم ذهب إلى امتناع التقديم

عليه ذهابا إلى المعنى وإلى أنه معبر عن صيغة الفعل المتصرف بالمكان العاين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الى صورة ليت والذي يبطله قوله نح الآن يا بنهم ليس مصروفا خبر ليس

واذا جاز تقديم معمول المعمول على ليس فتقديم معموله اجوز ولم يتعرض المصنف

للخلاف بين نسبتها على ضعف سندهما وعلى انهما لا اعتداد بهما قوله افعال

المقاربة هي افعال وضعت لرجاء قرب الخبر او لحصوله فيه او لقرب حصوله

الى حصول الخبر ومآله الى الحال فالاول عسى وهي لرجاء قرب الخبر تقول عسى

الله ان يشفي مريضك ومرادك ان قرب شفائه الى الحال مرجو من عند الله

ومطموع منه لا ان قرب شفائه قد حصل لانك تقول له مجوزا ان لا يبرأ عن مرضه

ولكونه انشاء لرجاء القرب كلعل لا يتصرف ولا يجيء مضارع ولا غيره الا

ربما عسى لفظا نحو عسى عسى لاختلاف اخواته فانها لكونها اخبارا تصرف

ويجيء منها المضارع وغيره كقوله يكاد البرق يخطف ابصارهم وكقوله الشاعر

عريت وشكت من فرس منتقة في بعض غزواته لو افقرها والثاني كاد وهي لحصول قرب

الخبر الى الحال نحو كادت الشمس تغرب اي قربها الى الغروب قد حصل وستغرب و

قد تستعمل لقرب الشيء وكمال المناسبة بين الشيئين نحو كاد العروس يكون

امبرا ليس المراد ان قربه من الامارة قد حصل وسيكون امبرا بل المراد ان

بينهما كمال المناسبة كان العروس هو الامير من نفسه والثالث كرب وا

وشك وجعل واخذ وطفق وهؤلاء لقرب حصول الخبر ودوامه بعد تحقق

الشروع فيه نحو كربت الشمس تغرب حين افل قرنها قوله علمها كيف كان الى في

رفع المبتدأ ونصب الخبر وعدم استقلالها مع الفاعل كلاما فان قيل فلم

تؤثر لها على انوادها وهي ناقصة في الحقيقة كزيادة ذلك البيت فلنا اختصا

فيها بكون الخبر مضارعا وافادتها القرب اقتضيا ذكر البحث فيه عن نفيا

صيل القرب وتبين فيه ان ما خبره مضارع بدون ان وما خبره مضارع معها

ماذا وان يجوز فيه الامران ماذا الا ان خبر عسى ان مع المضارع الا

شتاء منقطع والا يبعد لكن يبعد ان قوله علمها كيف كان لما اوهم ان كلا ما يصلح خبرا لكان

يصلح خبرا لهذا البيت دفع ذلك الوهم بقوله الا ان خبر عسى لا يبعد ان خبر

كان لا يلزم ان يكون مضارعا بخلاف هذا البيت فان خبره لا يكون الا مضا

رعا وذلك لانه لما وضع لافادة القرب الى الحال رجاء او حصولا واخذا

التزموا ان يكون خبره صيغة الحال ليكون خبره ادلا على مقتضاه وقولهم

عسى الغوير ابؤسا شاذ وارد على الاصل المرفوض واما مقارنة خبر عسى

نظر الى بقى القرب من الحصول بدل على الحصول بالفعل فافهم سوق الوجه

الافعلام

قلا منها لرجاء القرب فهى الا ان تكونها للرجاء ايضا ادل على مقتضاها

وملائمة لما هو الغرض منها نحو عسى زيد ان يخرج اى قارب زيد الخروج على

معنى الخروج والا لاستقيم الحمل والباب من دواخل المبتدا والخبر فلا بد

من تقدير المضاف او من جعل المصدر فى قوة اسم الفاعل قوله وقد يقع ان

مع المضارع فاعلا لها ويقتصر عليه اقول لم يكون تامة محمد الظاهر لعدم

الخبر ولكن فى الحقيقة ناقصة لخبرها المنسوب اليه والمنسوب فى صلة ان وخبرها

فى صلتها يقتصر على ان مع الفعل والا فلا وجه للاقتصار لا لا وضعها على

افادة قرب المنسوب للمنسوب اليه رجاء اعلم انه يجوز ان يعتبر المرفوع

فى هذا الاستعمال اسمها وان مع الفعل خبرها فعلى الاول يقال عسى

ان يخرج الزيدان والزيدون وعلى الثانى عسى ان يخرجا اخواك وان يخرجوا اخوتك

وخبر البواقى الفعل المضارع بغير ان واما وجه كونه

مضارعا فقد بيناه فى السابق واما عدم مقارنة ان فلانها للرجاء

والقرب فى البواقى مقطوع فبينهما نوع منافاة وقوله فاثبت الى فهم وما

كدت ايا شاذ لما اضطر استعمل الاصل الموفوض ويجوز تشبيه عسى

بكاد اى تجريدها خبرها عن ان كخبر كاد كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب وقد شبه كاد ايضا بعسى من قال فذكاد من طول

البلى ان يمصحا وكرب مثل كاد اى فى تجرد خبره عن ان بل التجرد عنها اليق بخبر

من خبر كاد لما لا يخفى على المتامل فغلب التشبيه لكثرة استعمال كاد وقوله واوشك

مثلهما فى الاستعمال اى مثل كاد وعسى فيه اى يتجرد خبره عنها مرة ويقارنها اخرى

نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وعسى ان يخرج زيد فى الاشهر

لانى واوشك زيد يخرج كما كاد زيد يخرج فالا يوشك من قرن مبينة فى بعض غر

نه بوافقها قوله فعلا المدح والذم وهما ما وضع لانشاء مدح وذم فلا

يرد عليه مدحت وذممت لا وضعهما لاخبار وكونهما لانشاء مدح او ذم

عارضى يجرد القصد وكذا لا يرد نحو امدح واذم ولا امدح ولا اذم لان

المراد ان يوضع لانشاء مدح او ذم ولا يكون ماخذ الاشتقاق ولفظ المدح

او الذم ولاعتبار الوضع اختار لفظ المثنية واعتبر ما هو الاصل فى

الباب صنفا على حدة وعبر عما هو اصل غير اصيل فيه بلفظ الجارى

البعد غيرا بين الاصل والفرع وهما بوبن بكسر الفاء وسكون

العين والاصل نعم وبئس بفتح الفاء وكسر العين وقبل النقل الى الا
نشاء يجوز فيهما ما يجوز في فخذ من اللغات الاربع اللاتي احديها اصل وثلثها فروع
والاول اعني نعم لانشاء مدح والثاني اعني بئس لانشاء ذم وكل منهما يدخلان
على الاسمين مرفوعين لاقتضاء كل منهما فاعلا ومفسرا له ليسلك فيهما
مسلك التفصيل بعد الاجمال لان كلا من المدح والذم موضع مبالغة ومقام
افراط واول الاسمين يسمى الفاعل لكونه فاعلا وصدق رسم الفاعل عليه
والثاني يسمى المخصوص بالمدح في نعم والذم في بئس نعم الرجل زيد وبئست
المرأة دعد نبه بالثاني على انهما وان كانا بسبب النقل الى الانشاء جا
مدين لكنهما لم تسلبا تصرف التانيث عند كون الفاعل مؤنثا بل يجب تانيثهما
عند كونه مؤنثا نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد ورد به ايضا
على النحاة الكوفية حيث ذهبوا الى اسميتهما تمسكا بقوله تعالى بانعم المولى وو
جهه انه يقال بئست المرأة دعد بتاء التانيث الساكنة وهي لا تلحق الا
الفعل فهما فعل والمنادى في قوله تعالى بانعم المولى محذوف والتقدير يا الله
نعم المولى ثم انهم ذكروا في اعراب المثالين وجوها احدها ان يكون

المخصوص

المخصوص فيهما مبتدأ وخبرا مقدما عليه بتقدير مقول والثاني ان يكون
المخصوص خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل نعم الرجل وبئست المرأة قيل من
الممدوح والمذموم فقيل زيد ودعد اي هو زيد وهي دعد والثالث
ان يكون بدلا من الفاعل ويكون مساق الكلام له والفاعل كالبساط
لذكره والرابع ان يكون عطف بيان وتتمة للفاعل لايضاحه وكشفه و
مساق الكلام له اي للفاعل لا له قوله وحق الاول التعريف بلام الجنس اي بلام الا
ستغراق لان الاستغراق انسب بهذا المقام لانه يدل على ان المخصوص قائم
به مناقب الجنس او مثالبه ومقام المدح والذم مقام اطراء وافراط ومنع
ابن الحاجب قدس سره كون اللام للجنس ذاهبا الى ان اللام للعهد الذ
هني والمعنى نعم فرد ما زيد مستندا بان المخصوص لا يكون عبارة عن الجنس
والافراد وهو يجب ان يكون عبارة عنه لكونه تفسيرا له وبان نعم رجلا
زيد وحبذا رجلا زيد بمعنى نعم الرجل زيد بالاجماع ولا استغراق في المضمر و
الاشارة والجواب عن الاول انه من قبيل المسامحات كما اشرنا اليه و
المعنى انه قائم بالمخصوص ما للجنس وجميع الافراد من المناقب او المثالب

وعن الثاني منع ان لا يكون المضمر والاشارة للاستغراق لم لا يجوز
ان يقصد بكل منهما الى الاستغراق بقرينة المقام وقد يضمر ويفسر بنكرة
منصوبة اي وقد يضمر فاعل هذا الباب ويفسر اي بمميز نكرة منصوبة اما الا
ضمار والتفسير فللتخصيص بعد الاجمال واما النكارة فلوجوب نكارة التمييز
واما النصب فلامتناع اضافة المضمر وقد يجمع بين الفاعل المظهر والتمييز
تاكيدا ومبالغة كقوله ثن وقد مثل زاد ابكر فينا ونعم الزاد زاد ابكر زادا ثم
البصريون على ان المضمر في الباب لا يتغير عن صورة المفرد المذكر ولا يطابق
التمييز بقال نعم رجلا ونعم رجالا ونعم امرأة لانه عبارة عن شيء ذهني فهم ملاحظة
بصفة غير الشيئية فلا وجه لمثانيته وتثنيته وجمعه والكوفيون يجعلونه مطابقا
للتمييز ويقولون نعمت امرأة وعدد وهكذا لانه عبارة عنه لكن اجماع الفريقين
منعقد على نكارته لانه لا يراد به الا شيئا ما فيكون نكرة كالمرجع وقد حذف
التخصيص اي عند قيام القرينة لانه ركن من الكلام فلا يحذف الا مع القرينة كقو
له تع فنعم الماهدون اي الماهدون نحن والقرينة قوله تع والارض
فرشناها لان فرشنا بمعنى مهدنا فالفارش هو الماهد ومنه قوله تع في قصة الرب
فانه قيل والارض مهدنا فنعم الماهدون انتهى

نعم العبد ايوب والقرينة مساق الآية ولو جيء بجرى نعم الكرم
افادة المدح على سبيل الاستغراق من غير تعيين خصلة ولم يجعله من الباب
بل جعله جاريا مجرى نعم لانه غير مقيد من صورة الاخبار بخلاف نعم ولا فا
علة لا يكون الا اذا مع انه يستعمل في الخبر كثيرا يقال حبذا الرجل وحبذا بفتح الفاء في الاول
على الاصل وبنقل ضمة العين اليه اذا صار محبوبا جدا قال وحبذا بها مقتولة
حين تقتل اعلم ان ما ذكروه في مخصوص نعم من الوجوه جار في مخصوص
حبذا مع زوائد وهي ان يكون حبذا مبتدأ والمخصوص خبره في قولك
الممدوح زيد وهذا لا ينهض الا على مذهب من يغلب الاسمية على الفعلية عند
التركيب وان يكون المخصوص فاعل حبذا وهو مذهب من يغلب
على الاسمية عند التركيب ومن المغلبين من يجعل الفاعل المعرف باه
للام الذي يغلب اسم الاشارة لا المخصوص وهو ضعيف لانه يقال حبذا
زيد وحبذا رجلا زيد ولا معرف باللام قوله وما يجري مجرى بئس جعله
جعله جاريا مجرى بئس ولم يجعله من الباب اصالة لانه في صورة المبتدأ
للاخبار كنعم الخوساء زيد بمعنى امتنع ثم من احكام هذا الباب في بئس

الفاعل والمخصوص فقوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا على حذف المخصوص
اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او على حذف المضاف اى بئس مثل القوم
مثل الذين كذبوا ومنه قوله تع ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثل القوم
الذين كذبوا قوله فعلا التعجب وهو اى التعجب كيفية انفعالية تتكيف النفس بها
عند ادراك امر غريب معتاد كادراكها احسانا خفى عليها سببه او غير معتاد
خارجا عن العرف والعادة قوله وهما ما افعله وافعل به اى هما صيغتان احد
يهما افعل كاكرم والاخرى افعل على هيئة امر الافعال قوله ولا يبنيان لح اى
هذان الوزنان لا يبنيان ولا يؤخذان من كل فعل ثلثيا او رباعيا مجردا او
مزيدا فيه لونيا او عيبيا او غيرهما بل يؤخذان من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا
عيب لان ابقاء جميع الحروف فى الرباعى والثلاثى المزيد فيه اخلال بالوزنين
والحذف خلاف الاصل واللونى والعيبى لا يؤخذ منهما افعل التفضيل فلا يؤخذ
منهما صيغة التعجب لان لها شبها به فى الوزن والمبالغة وقوله ليس بمعنى افعل وا
فعال فى قوة ليس بلون ولا عيب لان هذين البابين مقصوران على الالوان
والعيوب ومستلزمان لاحدهما فذكر الملزوم واراد اللازم ولا يرد ما اجهله

وما

وما اضله لان المراد بالعيب العيب الظاهر قوله ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك
باشد اى اذا قصد بناء التعجب مما يمتنع بناؤه منه يتوصل الى التعجب منه بنحو اشد
اى يبنى فعل التعجب مما يجوز بناؤه منه ويجعل مصدر ما يمتنع بناؤه منه معمولا له
ويقال ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده وما اقبح عوره وكذا يقال اشدد
بدحرجته وابلغ بسواده واقبح بعوره فيحصل منه ما يحصل منه لو بنى بدون
واسطة من التعجب والمبالغة وقولهم ما اولاه معروفا وما اعطاه من الافعال
شاذ عند الجمهور قياس عند الاخفش وقولهم ما امقته وما اشهاه من مقت
وشهى مبنيين للمفعول على خلاف القانون المستنبط من تتبع كلامهم مع
ان باب التعجب يشبه افعل وهو لا يبنى لتفضيل المفعول فبنائهما منه على خلا
ف القانون قوله وما فى ما افعل خبره هذا مذهب سيبويه اذا قيل ما احسن زيدا
فالمعنى شئ احسن زيدا على رايه وراى الاخفش انها موصولة والجملة صلتها مبتدا
وهى مع صلتها مبتداة محذوفة الخبر والتقدير الذى احسن زيدا شئ او فيه
نظر لانه تقبل الحذف بلا ضرورة تدعو اليه ولان المتبادر منه الى الفهم عند
الاطلاق انه تركيب تام لا ناقص وحمل اللفظ على خلاف المتبادر خلاف

قانونهم ومنهم من ذهب الى انها استفهامية مبتدأ والجملة خبرها والتقدير
اى شيء احسن زيدا ولا يخفى ما فيه من الركاكة لان النقل من الانشاء الى آخر غير معهود
في كلامهم واما افعل به نحو اكرم بزيد فقد قيل اصله اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم
كاغد البعير الا انه غير الى هيئة الامر دلالة على تغير المعنى والانتقال عن المعنى
الاخبارى الى الانشائى والباء مثلها في كفى بالله ولا حاجة الى التغير في ما
افعله لان ما التعجبية تعصمها عن اللبس بالاخبار قال العلامة وفي هذا ضرب من
التعسف وعندى انى اسهل منه ماخذ ان يكون امرا لكل احد بان يجعله كريما
بان يصفه بالكرم والباء زائدة فالهمزة للتعدية او بان يصيره ذا كرم و
الباء للتعدية فالهمزة للصيرورة وانا اقول فيه تعسف ايضا لان النقل من
من الانشاء غير معهود في كلامهم الا ان التعسف في ذلك لفظى وفي هذا معنوى
ولا يذهب عليك ان اختلافهم فيهما في المنقول عنه لا في المنقول اليه فان المعنى
المنقول اليه في كلا الوزنين واحد ان قيل لم لم يبين حال افعل به وقد بين
حال ما افعله قلنا لعدم اختلافهم فيه فان جميعهم مجمعون على ان الاصل
اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم كاغد البعير غير الى هيئة الامر والباء زائدة بزيد

في الفاعل لا خلاف لاحد فيه غير المصنف بخلاف ما افعله فان لهم فيه اقوالا ثلثة
فتعرض له ليبين مختار اقوالهم فيه

باب الحرف

سمى هذا القسم حرفا لان الحرف
بحسب اللغة هو الطرف وهذا القسم طرف ابدا وضميمة لاحد جزئى الكلام قوله
هو ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها اى بضم ضميمة لا
بنفسها كقد في قد ضرب فانه دال على التحقق الحاصل في مدلول ضرب وكاللام في
الرجل فانه دال على التعريف في مدلول رجل وقيل معناه ما دل على معنى ملحوظ
باعتبار غيره كمن في سرت من البصرة فانه دال على ابتداء مخصوص ملحوظ بين
السير والبصرة على انه آلة لملاحظتهما وسبب لاجتماعهما في خزانة بان يكون احد
هما مبدأ والآخر ذا مبدأ وهذا مآله الى الاول قوله حروف الاضافة وهى الجارة
كما قدم هذا الصنف في الاجمال قدمه في التفصيل فقال حروف الاضافة وهى
الجارة اى الصنف الاول من الاصناف حروف الاضافة سميت بذلك لانها تضيف
معانى الافعال اى تنسبها الى الاسماء كمررت بزيد فان الباء تضيف معنى المرور
الى زيد واما تسميتها بالجارة فاما لهذا المعنى فان الباء في مررت بزيد تجر معنى
المرور الى زيد وتضيفه اليه واما لانها تعمل الجر وتجر مدخولها قوله من للابتداء اى

قانونهم ومنهم من ذهب الى انها استفهامية مبتدأ والجملة خبرها والتقدير
اى شيء احسن زيدا ولا يخفى ما فيه من الركاكة لان النقل من الانشاء الى آخر غير معهود
في كلامهم واما افعل به نحو اكرم بزيد فقد قيل اصله اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم
كاغد البعير الا انه غير الى هيئة الامر دلالة على تغير المعنى والانتقال عن المعنى
الاخبارى الى الانشائى والباء مثلها في كفى بالله ولا حاجة الى التغير في ما
فعل لان ما التعجبية تعصمها عن اللبس بالاخبار قال العلامة وفي هذا ضرب من
التعسف وعندى انى اسهل منه ماخذا ان يكون امرا لكل احد بان يجعله كريما
بان يصفه بالكرم والباء زائدة فالهمزة للتعدية او بان يصيره ذا كرم و
الباء للتعدية فالهمزة للصيرورة وانا اقول فيه تعسف ايضا لان النقل على
من الانشاء غير معهود في كلامهم الا ان التعسف في ذلك لفظى وفي هذا معنوى
ولا يذهب عليك ان اختلافهم فيما في المنقول عنه لا في المنقول اليه فان المعنى
المنقول اليه في كلا الوزنين واحد ان قيل لم لم يبين حال افعل به وقد بين
حال ما افعله قلنا لعدم اختلافهم فيه فان جميعهم مجمعون على ان الاصل
اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم كاغد البعير غير الى هيئة الامر والباء زائدة بزيد

نوشته ويستى خوم كاك محمد

تقديم

سلامانت لى اكرم وله پاشر
اگر احوالى ايمه دپرسى له المنة
كيف ميه فقط اوندى هيه چونكه
وخذ مكان نه بو زور عاجز بوم
وفقه ميني معلومات ساغر سلامتى
وزور پى گشاد بوم وله پاش اميحه
ممكين ده بى بعضى يك توتن به قوة
م روانه بكه حقيقتا توتن ناخوش
اتر لطف واستاد اكرم افخم والا
روز دامين ماچ اكرم وخاك قدم
ر ماچ اكرم وكاك ملا سليمان وملا
هر كس احوالم دپرس سلامى لى اكرم
السلام الله
سنه
١٣٥١
ق عبان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الا للابتداء المخصوص الملحوظ بين السير والبصرة مثلا لا ان معناه هو الابتداء
المطلق والا يلزم ان يكون اسما كلفظ الابتداء وعلى هذا النبوا في فان النحو
عن معاني الحروف بالمطلقات من قبيل المشاركات جارة كانت او غيرها وقد
يكون للابتداء بدون ملاحظة الغاية نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وبواضع التبعيض والتبيين والزيادة راجعة الى معنى الابتداء كما يظهر عند
التامل ثم ان سيبويه يفصل زيادتها على غير الموجب والاخفش يعممها مستشهدا
بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم والجواب منع ان يكون ان للزيادة بل هي للتبعيض والمعنى
يغفر لكم بعض ذنوبكم ولا يعارضه قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الخا
طب بالاول امة نوح والثاني نزل في امة محمد ع م وعلى تقدير اتحاد المورد والخا
طب منع ان يكون الاستغراق في قوله تع ان الله يغفر الذنوب حقيقيا ثم لا يجوز ان
يكون عرفيا ويكون المراد به عموم الصغائر وعلى تقدير تسليم ان يكون الاستغراق
حقيقيا نقول لا تعارض الايات نقول بالمفهوم المخالف في مثل يغفر لكم بعض
ذنوبكم ونحن لا نقول به ومنه وقد يجاب بانها بيانية والمبين مقدر والتقدير
يغفر لكم شيئا من ذنوبكم وفيه ما فيه قوله والى وحتى للانتهاء الا ان حتى يدخل ما بعدها

في حكم ما قبلها فاذا قيل اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح فا
الراس ماكول والصباح منوم البتة واما الى فقد قيل حكمه حكم الدخول الا مجازا
وقيل كحتى حكم الدخول الا مجازا وقيل مشترك بين الحكمين تحقيقه انهما في الغاية
ان تناول الصدر الغاية في حكم الدخول كسمكة السمكة فان السمكة تتناول الراس
لانها عبارة عن مجموع الاجزاء وكقوله تع فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
فان اليد ممتدة الى الابط فالمرفق جزء منها فالصدر متناول للغاية وذكر الغاية
لاسقاط ما ورائها عن حكم وجوب الغسل فعن المرفق واجب منطوق النص خلا
ما خرج من السنة وان حتى لا تدخل المضمر فلا يقال جاءه استغناء عنه بالبعض ولذا يع
الا التجاسس لان بعض الضمائر يقوم موقع بعض وحتى لا يلزم الجر لانها تكون عاطفة
ومبتدأ اما بعدها فحتى يجوز في مثله السمكة وجوه الاعراب الجر بناء على كونها
جارة والنصب بناء على كونها عاطفة والرفع بناء على كونها ابتدائية والتقدير حتى
راسها ماكول وقوله فتى كاكا يا ابن الى بر لكشاذ فو وفي للوعاء اي معناها الظرف
فيه تحقيقا كالخوز بد في داره وركض في الميدان او مقدرة نحو لا نظر في الكتاب وحتى
في حاجته فان النظر والسعي يتمكنان ويستقران في تحصيل الحاجة واستخراج ما في الكتاب

عكن زيد والركض واستقرار بها في الدار والميدان وقوله تع ولاصلبنكم
في جذوع النخل التحقيق فيه انها فيه على اصلها لتمكن المصلوب في الجذوع عكن
الكائن في الظرف فيه وهي الظرفية الا هو لا للحلول والدخول ولو البا للا كحرف
جفيفة كقوله مر اي التصق به وخامره او حكما كقوله مررت به اي التصق مرو
ر بموضع قرب منه زيد ومنه اقسمت بالله اي امعنى التصق قسمي بلفظة الله
ويستعمل للاستعانة نحو كتبت بالقلم وبتوفيق الله نجحت وكذا كل ما دخل الآلة
وللمصاحبة نحو دخلت عليهم بثياب السفر اي معها وتزاد في المنصوب كقوله تع
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي ايديكم لا بالايدي الانفس وكقول الشاعر سود
المحاجر لا تقرأن بالسور اي لا تقرأن السور وفي المرفوع نحو كفى بالله شهيدا
وبحسبك زيد اي كفى الله وحسبك زيد الا ان زيادتها في المنصوب اقيس منها
في المرفوع لكون الجارة موضوعة لمعنى المفعولية وتزاد قياسا في خبر ليس
وخبر بمعنى ليس وسماعا في غيرهما الا في فاعل كفى بالله فانها فيه قياس قوله
واللام للاختصاص اما مع التمليك نحو المال لزيد او بدونه نحو الجل للفرس و
علم التمليك كالاختصاص وجعله في مثل الجل للفرس مجازا وقد تزاد كقوله تع ردف

لكم ومثل لا ابا له من هذا القبيل على راي سيبويه والخبر محذوف وقال ابن الحا
جب ليس بحذف لفساد المعنى وبقاء لا بلا خبر وقد يستعمل للفم في موضع
النفي نحو لله لا يرضى الاجل وكقول الزبير لله يعلم ايام ذو جدد اي لا ينفعنا
ن عدم ناصر الاجل الى آن آخر وعدم بقاء وعلى ذو جدد مختص بحل منحصر على
مرور الايام منجي منهما وورب للتقليل اي لتقليل النوع من الجنس نحو رب
رجل كريم فان الرجل الكريم نوع من مطلق الرجل والمتكلم يستعمل بواسطة
ولها خصائص لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة ويجب توصيف تلك النكرة اذا
كانت ظاهرة نحو رب رجل جواد جواد ونفسر بها بمنصوب اذا كانت مضمرة
نحو ربه رجلا وجهة الوجوب ان رب للتقليل وانضمام الصفة تفيده فان الرجل
الجواد اقل من مطلق الرجل وان المضمر الغائب لا يفهم منه عين الشيء ولا جنسه فيفسر
ليعلم جنس المراد بالتقليل ويجب تأخرها عنها لانها لانشاء التقليل وكل
ما وضع للانشاء فوضعه صدر الكلام فانها في صدور الملاقات عن وقوعها
على الرجل الجواد في رب رجل جواد النسبة اخبارية محتملة للصدق والكذب فما وجه
تحقق النسبة الانشائية فيه قلنا النسبة الانشائية فيه استقلال الرجل الجواد و

الحسنة الاستقبالية انشائية لا محالة ويجيء عاملها محذوفا غالبا لئلا يطول
الكلام ويجب ان يكون ماضيا لان وضعها للتقليل المقطوع ولا يجوز رب رجل
جواد سائق او لاقين ويود في قوله تع ربما يود الذين كفروا بمنزلة ود
لان الكائن الاستقبالي في خبره تع بمنزلة الكائن الماضي لامتناع الكذب في خبره
تع وفيها لغات لا يسع نظمها نطاق هذا المختصر قوله ويختص بالنكرات اي ظاهرة
او مضمرة ولرمزه الى الانقسام جمع لفظ النكرة وقال بالنكرات ووجه اختصا
صها بالنكرة انها لتقليل النوع من الجنس وذا لا يتصور الا في النكرة قوله
وواو القسم مبدلة من الباء الالصاقية في اقسمت بالله لان الواو للجمع و
الجمع والالصاق متقاربان وهي لكونها فرع الباء لا تدخل المضمر ولا يذكر
متعلقها ولا تستعمل للاستعطاف بخلاف الباء فانها لاصالتها تدخل المظهر
والمضمر وتستعمل للاستعطاف نحو بحيوتك اخبرني قوله وتاء وهي بدل عن الواو
في والله خاصة ووجه ابدالها عن الواو قرب المخرج مع ان ابدال التاء عن الوا
و شايع في كلامهم نحو تراث وتخمة في وراث ووخمة ولكونها فرع الفرع لا تد
خل من الظواهر الا على لفظة الله لا يقال تا الشمس وتا الليل في والشمس والليل

وقد روى الاخفش ترب الكعبة قوله وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح اي مستعل
عليه او حكما نحو عليه دين فانه لما تعلق بذمته ولزم عليه اداؤه صار كانه استعلاه
كما يقال ركبه دين وقولك مررت عليه اذا جزته وارد على الاتساع لان المرور
لم يقع عليه بل على مكان يقرب منه زيد وهو في جانبه الاعلى وهي اسم بمعنى الفوق
في قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي انتقلت وطارت من فوقه اذ لو كان
جارا لما دخله الجار قوله وعن للمجاوزة اي تدل على مجاوزة ما قبلها وبعده عما بعدها
نحو رمى السهم عن القوس وكساه عن العري اي بعد السهم عن القوس بان قذفه
عنها وبعد زيدا عن العري وجاوز به عنه بان كساه والبسه ونحو جلس عن يمينه
بمعنى جلس متراخيا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه كانه تجاوز عن مكانه الى
مكان يحاذي يمينه فجلس فيه واذا دخل عليه الجار يكون اسما بمعنى الجانب كقوله
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي اي من جانب يميني اعلم ان كل مو
ضع يصلح فيه تقدير الابتداء والمجاوزة فهو موضع لمن وعن ولك ان توقع
فيه ايتهما شئت نحو سقاه من العطش او عن العطش لان ابتداء السقي من العطش
وهو بعده بان سقاه عن العطش وكل موضع لا يليق الا بالابتداء فهو موضع

من نحو زيد افضل من عمرو فان افضليته زيد لكونها من الامور الاضافية انما تظهر

بالقياس الى افضل عمرو وبالنسبة اليه فبدا ظهورها فضل عمرو وارادة الجا

وزة غير معقولة لان فضل الشخص لا ينجي وزعنه الاعتبره كذا قيل ويقال ان

ان يقول لم لا يجوز ان يراد زيد بعيد عن عمرو بسبب افضليته فيقال زيد افضل

عن عمرو وان كل موضع لا يليق الا بالجا وزة فهو موضع عن نحو ادى دينه الى

كفل بدين زيد فانتقل الدين وبنا وز بسبب الكفالة عن ذمة زيد الى ذمة وا

دام واوصله الى الدائن وختصه عنه فهو الكاف للتشبيه اى لتشبيه ما قبلها

بما بعدها نحو الذى كزيد اخوك فالذى مشبه وزيد مشبه به والكاف آلة التشبيه

ووجه الشبه مجمل وهو مع كونه مجملا ينبغى ان يكون اخص اوصاف المشبه به فلا

يجوز ان يراد الذى كزيد فى الشجاعة اخوك لان الشجاعة ليست اخص اوصافه

وهو انهم فى قولهم يضحكن كالبرد المحرم اى عن مثل البرد لان الجار لا يدخل الجار

وفى نحو زيد كالاسد يجوز ان يعتبر اسما وحرفا واما فى نحو الذى كزيد اخوك

فلا يكون الا حرفا لان الصلة لا تكون الا جملة قالوا وهم فى قولهم ليس كمثله

صلة والا يلزم نفى المثل نعم لانه يصير المعنى هكذا ليس شيء من الاشياء مثل مثله

لانه

لانه على تقدير ثبوت المماثلة هو مثل مثله لان المماثلة من الطرفين فيقع مثل مثله

نفى الله فهى صلة والحق ان الآية من قبيل الكناية التى هى ذكر اللازم وارادة

الملزوم وبيان ذلك ان تحقق المثل لم يستلزم تحقق المثل لمثله فاذا انتفى اللازم

وهو مثل مثله انتفى الملزوم وهو تحقق المثل له كقولهم ليس لاخى زيد اخ و

المقصود ليس لزيد اخ فتامل حق التامل ثم اعلم ان الكاف لا يدخل المضمر اسما كان

او حرفا لا يقال كه بل يقال مثله وقولهم واى او عال كها او افرد شاذ اضطرارا

حذر الكسر الوزن وهو مذ ومنذ للابتداء فى الزمان الماضى نحو ما رايته منذ

يوم الجمعة ومذ يوم السبت ويكونان اسمين بمعنى اول المدة فيليهما مفرد معرفة

او الى زمان يصلح ان يقع جوابا لمتى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول المدة التى

فيها الرؤية يوم الجمعة او بمعنى جميعها فيليهما المقصود بالعدد كالتثنية والجمع نحو

ما رايته مذ يومان او ثلثة ايام اى اول المدة وآخرها يومان او ثلثة ايام ولا

يليهما المفرد المعرفة الا نادرا كما يقال ما رايته مذ يوم الجمعة ويراد اول المدة

وآخرها اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات وقد مر البحث فيهما قولا وحاشا

معناها التنزيه ونظير ما بعدها حكم ما قبلها نحو اسماء القوم حاشا زيدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فان لم يراد عن حكم الاسماء وحاشا في قوله حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن
الملامة والشتم تنزيه للممدوح وتقديس عن اللوم اي اذم القوم والقوم هم
الا ابا ثوبان فان له نزاهة من اللوم وان في شانه تجلا عن الملامة اي اللوم و
الشتم لانه يستحق المدح ولا اي ابو العباس استعماله فعلا متعديا بمعنى جانب
نحو يهجم القوم حاشا زيدا بالنصب بمعنى جانب بعضهم اي كل بعض من ا
بعاضه قصدا الى البعض المستغرق او جانب الهاجم زيدا يبعد عن الايراد
واين كان مرفوعا بالقصد الى الاستغراق وحكى ابو عمرو الشيباني عن
بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بالنصب
اي مجانبا كل بعض من ابعاض من سمع الدعاء او مجانبا السامع الشيطان وا
بن الاصبغ قوله وعدا وخلا للاستثناء اي تصرف ما بعدهما عن حكم ما قبلهما
نحو جاء القوم عدا زيدا وخلا زيدا بمعنى الا زيدا والذي يكثر في كلامهم كونهما
فعلين متعديين نحو جاء القوم عدا زيدا البعض جانب بعضهم او جانب الجاء
ى زيدا واذا صدرتا بما يجب نصب ما بعدهما لتخصصهما فعلين اذا ذاك وقد مر
الكلام فيهما في بحث الاستثناء ثم اعلم ان في قولهم كيمه ولولا في لولا حرفا

جر وهم ينوون لهما المصدر بعد استعمالهما ولوقوع الخلاف فيهما ومما يتعلق بهذا المقام
انه يحذف الجار ويتعدى الفعل بنفسه الى متعلقه كقوله تع واختار موسى قومه سبعين
رجلا اي من قومه وان اضمار به قبلي ومن ذكر اضمار وت بعد الفاء والواو و
ضمار الباء في القسم نحو الله لافعلن كذا بالجر وفي قوله روية خبر بالجر اذا قبل له
كيف اصبحت اي بخير اصبحت واللام في فلاه الوكى اي لله الوكى قوله والحرف المشبه بان
بفعل يشبه بها بشبهها بمطلق الفعل في لزومها الاسماء وفي كونها على ثلثة احرف
فصاعدا وبالمتعدي منه واقتضاء الظرفين وبالماضي منه وفتح الآخر وفي المعنى
ايضا فان ان وان للتحقيق الى التحقيق مضمون الجملة الاسمية ونحو كبره اذا كان السامع
متردد او منكر الا ولا يجاء عليه شيء من نحاة الا لكان كقوله تع الكرسي والتهم
مستون وقد يؤكده المتكلم مع خلو ذهن السامع عن المذكور ان راسا لوا جم عنه
نحو الله علام الغيوب والكل سميع الدعاء فباطل ما كان بقول ابو اسحق الزجاج و
جدت في كلامهم استدراكا لانهم يقولون زيد قائم وان زيدا قائم وكلاهما و
حد ولا يذهب عليك ان احتمال ابا في بعد التاكيد قوله ولكن للاستدراك الا لدفع تو
هم نشا مما سبقها نحو جاء زيد لكن عمرا لم يجيء فان الاخبار عن زيد بالمجيء

لما أوهم مجيء عمرو لمصاحبهما رفعه لكن فهي متوسط بين كلامين متغايرين نفيا
وإثباتا والتغاير في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ نحو فارقني زيد لكن عمرا حاضر و
جاءني زيد لكن عمرا غائب وكان للتشبيه إن آلة التشبيه المسند إليه بالخبر نحو كان زيدا
الأسد والأصل إن زيدا كالأسد لما أريد بناء الكلام من أول الأمر على التشبيه قدم
الكاف وفتحت همزة إن لأنها إذا كان الخبر جامدا كما ذكر وإذا كان مشتقا نحو كان زيد
قائم فهي بمعنى لعل لاقتضاء التشبيه تغايرا بحسب الذات ولا تغاير ههنا بحسبها وبعضهم
يجعل التشبيه ههنا أيضا بتقدير الموصوف أي كان زيد شخص قائم فهو نحو كان
زيدا أسد في تحقيق التغاير بحسب الذات ولبت للتمني وهو إظهار وداده شيء ممتنع
أو ممكن لا طمع فيه ووقوعه كقول الشاعر ألا ليت الشباب يعود يوما وكقوله وليتك
ترضى والأنام غضاب فإن رضي الدهر عنه وإن كان ممكنا لكنه لا يتوقع سواد
وجه بقرطانة وقرطاجنة وقد يتمنى بلعل تشابه صرحه في متمناه قوله ولعل
للترجي أي لإظهار وداده الشيء الممكن المتوقع وقوعه كقول الشاعر لعل الله يجعل
رجلا يعين على الأفاعي وذلك كما فإن كون السفر معينا على إفاعي في ناحية المحبوب
أمر ممكن يوده ويتوقع وقوعه لأن السفر وسيلة إلى جمع المال وهو وسيلة إلى اصطياد الفواعي

ومعاشرتها وتستعمل أيضا لتوقع أمر مكروه مخوف كقول القائل لعل الحبيب يلتفت إلينا
ويقطع الوصال وأما قوله لعل الساعة قريب فهو ترج للعباد والمعنى بإتيانها العباد
كونوا على توقع قرب القيامة وجعلها في خبره ترج بمعنى أن لا يتمنى في قوله تعالى لعله يتزكى
أو يخشى لعدم تحققهما من فرعون فيلزم الكذب في خبر الله تعالى فإن قيل قال فرعون
آمنت برب موسى وهارون حين أدركه الغرق فالجواب أن ذلك من خوف الغرق
لا عن صميم القلب فالمعنى يا موسى وهارون إذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون
وكونها للتعليل بمعنى كي وأين استقام في قوله تعالى لعلكم تفلحون لا يستقيم في لعل الساعة
قريب وفي لعله يتذكر أو يخشى والذي يطرد في الكل صرف الترجي في الكل إلى العباد قوله
فإن المكسورة معها بعدها إشارة إلى التوقع بينهما بعد اشتراكهما في إفادة التأكيد
وذلك أن الجملة بعد دخول إن المكسورة عليها في الاستقلال والخبرية فلم يحدث
بدخولها إلا التأكيد فقط والمفتوحة تجعلها في حكم المفرد لا يجوز السكوت عليها فضلا
عن أن تكون أخبارا أو إنشاء ولذا تعامل معاملة المفرد فتقع فاعلة ومفعولة و
مبتدأة ومضافا إليها ولا تستقل بدون الانضمام قوله فكر فاكر في مطال الحمل و
أفتح في مطان المفردات لازم للفرق المذكور أي إذا كان كذلك فالمسألة فاستعمل إن

المكسورة في مظان الجمل اي في مواضع يظن وقوع الجمل فيها في افتتاح الكلام لانه موضع الجملة

لان من انتقل من الضمة الى النطق يفوه بما يصح السكوت عليه غالبا وبعد القول لان مقوله

لا يكون الا جملة وبعد الموصول لوجوب جملية الصلة وبعد الامر والنهي والدعاء نحو قائم

ذق انك انت العزيز الحكيم ولا تدن من الاسد انه ياكلك ورحمك الله انك ذو احسان لانها

بعد هؤلاء الثلثة تكون علة استينافية والعلة الاستينافية لا تكون الا جملة وفي كل ما الخبر

فيه مصدر باللام نحو علمت ان زيدا لمنطلق رعاية لصدارة اللام وان كان حقها ان تفتح

لوقوعها مفعولة وافتح اي استعمل ان المفتوحة في مظان المفردات في مواضع الفاعل

والمفعول وعند ملاصقة الجار وعند كونها مبتداة وعند كونها مضافا اليها

لان هؤلاء المواقع ملتزم فيها الافراد وانفتاحها بعد لو لا لكونها مبتداة وبعد لو

لكونها فاعلة لمقدر نحو لو انك تنطلق اي لو وقع انطلاقك لكن اذا وقعت مبتداة التزم

تقديم الخبر نحو حق ان زيدا منطلق لئلا يلتبس بالمكسورة لاتحادهما في نقش الكتابة و

وبالمفتوحة وهي بمعنى لعل نحو ائت السوق انك تشتري اللحم اي لعلك ولئلا يلزم تقاربهما

في مثل ان عندي انك قائم اذا اخر الخبر واذا وجد موضع يحتمل تقدير المفرد والجملة توقع فيه

ايتهما شئت نحو اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبرا ولم تحك فالواجب الفتح لان حق

الخبر هو الافراد ولعدم الضمير في صلتها الى المبتدا وان جعلتها خبرا وحكيتها وقصدت

الى اللفظ كسرت وقلت اني احمد الله لان الحكاية تقع على ما قيل فالمعنى على الاول اول

مقولاتي حمد الله وعلى الثاني اول مقولاتي اني احمد الله اي هذا الكلام وجعل الخبر مقدرا

في الكسر في قوة اني احمد الله ثابت لا يروج عند من له طبع ناقد لانه يؤول الى معنى اول اني احمد

الله ثابت لان القول عبارة عن مقوله واوله باعتبار الحروف همزة وباعتبار الكلمات

ان فالاخبار بالثبوت عن الهمزة او عن ان وكلاهما ظاهر الخلل قوله واذا عطف على اسم المكسورة

بعد ذكر الخبر انما قال بعد ذكر الخبر لان العطف بالرفع على محل اسم المكسورة قبل ذكر الخبر كان

يقال ان زيدا وليس منطلقان يفضي الى توارد عاملين على معمول واحد لان منطلقان خبر

لان وللمبتدا وهو باطل قطعا والكوفيون على تجويزه بناء على ان لا عمل لان في الخبر فلا

يلزم ذلك المهروب عنه على رايهم ولا يعصرهم قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا

والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم

يحزنون لانه محمول على التقديم والتاخير على معنى ان يكون الخبر خبر ان فقط وتقدير الخبر للمعطوف

كانه قيل والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر او على معنى ان يقدر الخبر لان قبل المعطوف

تقدير الخبر المذكور ويجعل الخبر المذكور خبرا للمعطوف فعلى هذا معنى التقديم تقدير الخبر لان مقدما على المعطوف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ومعنى النافية جعل الموجب خبر المنفوف وقول ناس من العرب انهم اجمعون ذاهبون
والكر زيد ذاهبا حد سيبويه على الغلط وكذلك لكن دون غيرها اذا كان المكسورة
في جواز العطف بالرفع على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد لكن عمرا
لم يجيئني وبكر دون غيرها يعني انه لا يجوز العطف بالرفع على محل الاسم في البواقي واما الاول
فلان لكن للاستدراك وهو لا يغاير معنى الابتداء واما الثاني فلان المفتوحة تقلب
والاولى لا تنافي
بجملة حكم المؤكد وكان مركبة من كاف التشبيه وان وليت ولعل تحملان الاخبار
انشاء والزجاج اجرى الصفة مجرى المعطوف وحمل علام المنصوب في قوله نعم الذي
بالحق
يقذف علام المنصوب على الوصف وجعله صفة محمولة على المحل واباه غيره للزوم الفصل
وعنه بقوله بالاتيان لا ينهض لاحتمال ان المرفوع فيها خبر المبتدأ محذوف او بدلا او فاعل بفعل
قال
والاصل لا تثبت الا تثبت وتبطل عملها الكف والتخفيف وبيتا لها للدخول على الجملتين
الفاعلة
الى على الجملة الاسمية والفعلية اما ابطال ما الكافة فلحيلولتها بينها وبين معمولها ولان
لتها مناسبة بهذه الاحرف بالماضي في كونهن مفتوحات الاواخر وذلك في الكل وقد
ابطال العمل بالكافة
اعملت من قالت الا لشبهها بالحاجة لنا بنصب الحاجة واما ابطال التخفيف فلاستدعائه
ليت بعد خوف ما
تغيرها عن وضعها ولان الية بشبهها بالماضي في فتح الآخر الا انه لا يلحق الا بما اخره النون

كراهة

كراهة اجتماع النونين بخلاف ليت ولعل وقد تعمل المكسورة المخففة نحو ان زيدا
لكريم وقرئ وان كلا لما ليوفينهم على الاعمال وقوله كان ظبية تعطو الى ناظر السلم
على رواية النصب اقل والنزر والمفتوحة المخففة تعمل في ضمير شان مقدر وجوبا
لكونها اصل الباب نظرا الى المشابهة فكما هو لم يوجد عملها في الظاهر فقدروه في ضمير
شان مقدر واما الزمة للدخول على الفعلين فلان اختصاصها بالاسم لاجل
العمل وقد بطل باحد العارضين فلا وجه للاختصاص قوله وكان نذرياه خفاف
معراج ثان والاول قوله وخير اشرف اللون والضمير في نذرياه للنخل والفعل
الذي يدخل ان المخففة عليه لا واللام لازمة لخبرها اي لخبر ان المكسورة المخففة
وكريما في ان زيدا لكريما وفاعما في ان ظننت لفاعما بمنزلة خبر ان ووجه اللزوم ان
تكون فارقة بينها وبين ان النافية وقيل لا يلزم عند العلي لعدم اللبس لان
لان النافية لا تعمل والحق هو اللزوم مطلقا اما عند العلي فلحصول الفصل ذو
لان تجري على سنن واحد في الثانيين قوله ولا بد لان المخففة من احد الحروف الاربعة
في حالة العمل وعدمه
لا يريد انها لا بد لها من احد الحروف الاربعة عند دخولها على الفعل ليكون عوضا
عما حذف منها وفارقا بينها وبين ان الناصبة لان الناصبة لا تجامع هذه الحروف

كما لا يخفى وجهه على المتأمل وأما عند دخولها على الاسم فلا حاجة إلى أحد هذه الحروف
لعدم الالتباس ح لأن الناصبة من خواص الفعل فنحو علمت أن فذ خرج تضرير
أن يفعل العلم رمز منه إلى أن الفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب
مشاكلته إياها في معنى التحقيق كعلمت واليقين بخلاف مثل أطمع وأرجو وأخاف فإنه لا يدخل إلا على الناصبة التي للرجاء والطمع ومثل ظننت وحسبت يدخل عليهما نحو
ظننت أن تخرج وأكذب تخرج وأن تستخرج أما دخوله على الناصبة فظاهر وأما دخوله
على التي للتأكيد والتحقيق فبالنظر إلى أن الظن من مبادي الحكم كاليقين بل الإحكام
أكثر بها ظنيا بخلاف النفي والترجي قوله الواو للجمع الجمع بين الشيئين في ثبوت
بعض الحكم لهما نحو جاءني زيد وعمرو أو في انتفائه عنهما نحو ما جاءني زيد وعمرو أو في ثبوته لشيء واحد نحو زيد كاتب وشاعر أو في الانتفاء عنه نحو ما زيد بكاتب ولا شاعر
ويكون للجمع في الوقوع نحو قام زيد وقعد عمرو أو في الانتفاء نحو ما قام زيد ولا
قعد عمرو أو فيهما جميعا نحو ما قام زيد وقعد عمرو إذا عطف على النفي دون المنفي
قوله بلا ترتيب يعني أنه لا اشتراط فيه على الترتيب بل يصدق جاء زيد وعمرو بعكس الترتيب
أي لا يفيد أحد الشيئين مرتبا على الآخر
نبه وبالعكس كما يصدق بالترتيب ومصداقه اختصم بكر وخالد وسيان فقد دل الترتيب

وفيما مر زيد وعمرو أخواك حيث لا يتصور فيها الترتيب إذ لا يصدق الاختصام عن
واحد ولا يجوز الإخبار بالمساواة عن واحد والترتيب في الأخوة غير معقول وقوله عطف على قوله اختصم ومصداقه قوله عز
عز وجل حاكيا عن المنكرين للبعث والحيوة بعد الموت وما هي إلا حيوتنا الدنيا نموت
ونحيا إذ لو كانت للترتيب ويهم من اسم اللسان عارفون باللغة لقالوا نحيا ونموت و
ما يعزى إلى الشافعي رحمه الله من أنه للترتيب حيث اشترط الترتيب في الوضوء وغسل
الأعضاء المعروفة افتراء عليه وهراء والشافعي منه بريء لأنه لم يأخذ الترتيب من الواو
بل أخذه من السنة وفعل الرسول وكذا في الحج وما كرره رحمه الله وقوله ثم حين
فالواو البدء من الصفا أم من المروة يا رسول الله ابدؤا بما بدأ الله تعالى لا يدل على أنه
للترتيب بل المراد أن تقديم الصفا على المروة لا لخلو عن حكمة ومصلحة فهو يدل على السعي
ينبغي أن يبدأ من الصفا بدون الالتفات إلى الواو ولا ترتيب في كونهما من شعائر الله
لو كانت للترتيب لوجب أن يقع في كونهما من شعائر الله لأن ما سيقول المنظم هو كو
نهما من الله البدء إلخ فإن سيبويه لم يجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه بكون أو في تركيبه من الجار
كأنك قلت مررت بهما والمراد ليس له منزلة بالنسبة إلى حكم المرور ولا شك أن تقديمه في
الذكر على الجار وعلى منزلته وشرفه فإنهم يقدمون الأشرف قوله والفاء وثم لمع الترتيب

اي للجمع مع الاشعار على الترتيب وقد يساقان للترتيب في مجرد الذكر نحو توضأ
رسول الله ففسل وجهه الى اخره وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد
ساد قبل ذلك جده ان قلت ان الفاء في قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
الاية مستعملة في عكس الترتيب لان مجيء الباس قبل الاهلاك وان ثم في قوله تع واني
لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى مستعملة فيما لا يتصور فيه الترتيب
ولا عكسه ولا المعية لان الاهتداء ليس الا الايمان والتوبة والعمل الصالح فالجواب
ان المراد ارادة الاهلاك لا نفس الاهلاك وهي سابقة على مجيء الباس وان كان
نفس الاهلاك متاخرا عنه او المراد فحكم بان الباس قد جاءها يعني ان المعطوف
ليس بمجيء الباس بل هو الحكم بمجيء الباس فانه ليس الا بعد الاهلاك وان المراد
بقوله ثم اهتدى دوام الاهتداء وثباته فانه ليس نفس الايمان والتوبة والعمل
الصالح بل هو امر قد يترتب عليها وقد لا يترتب او المراد به سلوك سبيل الاستقامة
في الوقائع ومكاره الامور فانه ليس بالايمان والتوبة والعمل الصالح بل هو امر لا
يوجد الا في بعض اخص الخواص كنبينا عم كما قال عم شيبتني سورة هود حيث امر
عم فيها بالاستقامة بقوله تع فاستقم كما امرت فالاية على هذا التوجيه قاطعة لرجاء الشارح

المذ

المذنبين غفران ذنوبهم لانه ليس في مائة الف منهم واحد على الاستقامة قوله وفي ثم تراخ
اشارة الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في افادة الجمع مع الترتيب والفرق بينهما ان الفاء
توجب وجود الثاني بعد الاول بدون مهلة وتراخ وثم توجبه بمهلة وتراخ لكنهما لكونهما
عرفيتين مختلفان بحسب اختلاف الافعال والاحكام فكم من فعل وحكم يكون نصف اليوم
بل ثلثه بالنسبة اليه مهلة وتراخيا ومن اخر لا يكون اربعون يوما مع ليالها بالنسبة اليه
مهلة وتراخيا بل تعد فورا كقوله تع فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما فان بين كل ايجادين اربعين يوما مع ليالها لكن لما كانت هذه
الايجادات ايجادات امور متباينة متسمة ببداعة وغرابة ومبادي لحصول الا
نسان الذي هو اغرب الاشياء وابدعها ومجمع دقائق صنع الله تع لم تعد تلك
المدة مهلة قوله وحتى بمعنى الغاية يعني ان المعطوف بها يجب ان يكون اخر جزء من المعطوف
عليه اما ادونه نحو قدم الحاج حتى المشاة او اعلاه نحو مات الناس حتى الانبياء لتفيد
قوة للمعطوف او ضعفا له واخر جزء من الشيء غاية له فهي بمعنى الغاية اعلم ان حتى
للترتيب كالفاء وثم الا ان الترتيب فيها ذهني سواء وجد في الخارج ترتيب او لم يو
جد بخلاف الفاء وثم فانه فيهما ذهني وخارجي والترتيب الذهني هو ان يعتبر الذهن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تعلق الحكم بالمعطوف عليه اولاً ثم بالمعطوف ثانياً سواء كان في الخارج
كذلك او لم يكن ففي مثل الناس حي الانبياء وما من كل اب في حق آدم بعتبار الذ
هن تعلق الذهن الموت بالشخاص غير الانبياء وبآبائهم غير آدم عم ثم بالانبياء
وبآدم ثانياً مع ان الامر في الواقع ليس كذلك وان قرنها معنى التدريج كما يظهر عند
التامل في قول ابن الراوندي وكنت قرة عين جند ابليس فادغمت في الحال حتى صار
ابليس من جندك فان من كان من جند ابليس لا يكون ابليس من جنده الا بالتدريج
واما الاحدية في المكر والعوانية والاغواء يوماً فيوماً فالواو واما الاحدية
الشيئين او الاشياء اي تعلق الحكم باحد الشيئين اذا كان المعطوف واحداً
او باحد الاشياء اذا كان فوق الواحد وتعلقان في الخبر والامر والاستفهام
نحو قام زيد او عمرو واما زيد واما عمرو واضرب راسه او ظهره واما راسه
واما ظهره وان ابن عبد الله او اخاه او اما عبد الله واما اخاه ووقوعهما
في الخبر اما لشك المتكلم او لتشكيك السامع وفي الامر للتخيير نحو خذ اما درهماً
واما ديناراً او للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو والفرق بينهما ان المامور لو امر
اخذ الدرهم والدينار جميعاً لحصل الامتثال بخلاف الاباحة فان المامور

اذا

اذا تعلم الفقه والنحو جميعاً كان ممتثلاً كما اذا تعلم فقط فان قيل ابن اخذ الامرين في
الاباحة قلنا مفهومهما فيها ايضاً احد الامرين وعدم الحجر عن الآخر ما خوذ في خارجه
لا مفهوماً ثانياً وقد يستعمل او بمعنى الواو كقوله تع ولا تطع منهم آثماً او كفوراً اي آثماً
وكفوراً وكقول الشاعر ترى رحمة او نيله او مجنة الى رحمة ونيله ومجنة والواو لم
يعد اياً من الحروف العاطفة مخبراً بانها تقع قبل المعطوف عليه موطئة وان الواو
الداخل على اما تعطف اما على اما واما تعطف ما بعدها على ما قبلها واجتماعهما ليس
لغرض واحد حتى يستنكر الاجتماع والفرق بين او واما ان تكرار اما يلزمها تقدم اما
بخلاف او وايم نحوهما في تعليق الحكم باحد الامرين غير انها لا تقع الا والاستفهام
متصدر بخلافهما فانه لا اختصاص لهما بل تقعان فيه وفي الخبر والامر كما تقدم
وهي اي المتصدر هي التي تقع بعد همزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر همزة
نحو ان زيد عندك ام عمرو وتقعهم لا يشترط التوافق فيما يليها وتقع فيه وفي الخبر
نحو ان زيد عندك ام عمرو والدين اعندك عمرو وانها لابل ام شاء والدين اهي
شاء او الما استمنت بمنقطعة لانها بمعنى بل والهمزة كما اشرنا اليه وبل للاضراب عن الا
قبل والاعراض عنه فما بعدها منقطع عما قبلها كما هو مقتضى الاضراب وبيان انها

بمعنى بل والهمزة انك استفهمت اولا عن حصول زيد عند المخاطب ثم ظهر لك ان لا حصول
له عند المخاطب وجوزت ان يكون الحاصل عنده عمرو فقلت ام عندك عمرو على معنى
بل اعندك عمرو وكذا رايت جثة من بعيد واعتقدت انها ابل فقلت على حسب اعتقادك
انها ابل ثم تبين لك انها ليست بابل وظننت كونها شاء وجوزت عدم كونها شاء
تجويزا مرجوحا فقلت ام شاء على معنى بل اهي شاء بخلاف المتصلة فان ما بعدها كما
قبلها وما قبلها كما بعدها في المشكوكية والاحتمال اذا قلت ازيد عندك ام عمرو
كان المعنى ايهما عندك فلذا سميت متصلة هذا مع ان الاتصال اللفظي ايضا فيها
حاصل لانك اذا قلت ايهما عبرت عنهما بلفظهما بخلاف المنقطعة فان التعبير بذلك
الوجه فيها غير ممكن كما لا يخفى ثم ان السؤال بالمتصلة عن التعيين فلذا كان الجواب
بالتعيين دون نعم او لا لان الاول غير مفيد والثاني خلاف الواقع لان حصول
احدهما عند المخاطب معلوم السائل ومقطوعه الا ان يقصد تخطئة المستفهم قوله
ولا لنفي ما وجب للاول اي عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو فان لا نفي المجيء الثابت
لزيد عمرو عن عمرو ودل على ان عمرا لم يجئ قوله وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او
موجبا اي للاعراض عن الاول مستويا نفيه وايجابه في كونه مضربا عنه ثم الاضراب

على راي الجمهور جعل الاول في حكم المسكوت عنه حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو وكان
معناه بل جاءني عمرو وزيد في حكم المسكوت عنه لا يعلم بهذا الكلام مجيئه وكذا اذا
قيل ما جاءني بكر بل خالد كان معناه بل ما جاءني خالد وبكر في حكم المسكوت عنه لا يعلم
بهذا الكلام مجيئه ولا عدم مجيئه وعلى راي المبرد صرف حكم الاول عنه الى الثاني وا
ثبات ضد حكمه له اي ضد حكم الاول للاول حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو كان معناه
على رايه بل جاءني عمرو وما جاءني زيد واذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان معناه بل ما
جاء خالد وجاء بكر واذا اريد بل جاء خالد فلا اضراب الا بحسب اللفظ ومنه ما يستعمل
في مقام الترقي نحو زيد يعطي درهما بل دينارا ليس الاضراب فيه الا بحسب اللفظ قوله
ولكن للاستدراك وهو رفع توهم نشأ من كلام سابق على لكن فلذا يجب توسطها
بين المتغايرين نفيا واثباتا معنى سواء وجد هناك تغاير بحسب اللفظ او لم يوجد لان
رفع التوهم من الايجاب سلب ورفع التوهم من السلب ايجاب قوله وهي في عطف الجملة
نظيرة بل اي في مجيئها بعد النفي والايجاب جميعا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما
جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وجاءني زيد لكن عمرو غائب وفارقني زيد لكن عمرو حاضر
وفي رفع التوهم الناشئ عن كلام سابق فان بل فيها معنى الاستدراك مع زيادة الاضراب

بخلاف لكن فانها بمجرد الاستدراك قوله وهي عاطفة في عطف المفردات نقيضة لا
لانها اذا عطف بها مفرد على مفرد كانت للاستدراك بعد النفي خاصة والاستدراك
بعد النفي ايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فتوجب للثاني ما نفي عن الاول فهي نقيضة
لا لانها تنفي عن الثاني ما وجب للاول قوله حروف النفي ما لنفي الحال اي لنفي الفعل في زمان
الحال فمنع الاضافة نوع مساهلة ولنفي الفعل في الزمان الماضي القريب الى الحال فمن بمعنى
الى وقوله القريب صفة الماضي بحسب اللفظ وفي الحقيقة صفة الفعل المنفي في الماضي قال
سيبويه ما فعل نفي قد فعل يعني ان قد للتقريب من الحال فكذا نفيها قوله وان نظم فيها
في نفي الحال اي نظيرة ما في النفي في المعنى فقط ولا يجوز اعمالها عمل ليس لعدم السماع و
اجازه الجرمي والفراء والفقه لا مدخل للقياس فيها ولانها لا تعمل عمل ليس لدخولها
على الجملتين الفعلية والاسمية لان المقتضي لاختصاصه باحد القبيلين هو
العمل ولا عمل فلا اختصاص قوله ولا النفي المستقبل اي لنفي سيفعل او يفعل غدا ولنفي
الماضي بشرط التكرير اي بشرط ان يتكرر النافي والمنفي كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى
اما تكرر النافي فظاهر واما تكرر المنفي فغير ظاهر التهم الا ان يقال يراد بالتكرير
تعدد النافي والمنفي مع انه يجوز ان يراد بالتكرير تكرير النافي فقط وبعد تعدد

المنفي

المنفي من طريق الالتزام وقد لا يكرر كقوله وان امرؤ سعى لا فعد ولنفي الامر وسيأتي الكلام
نحو لا تفعل ولنفي الدعاء نحو لا رعاك الله اعلم ان الدعاء اذا كان فيه النفي دعاء
له كان نفيه دعاء عليه كامثال المذكور واذا كان دعاء عليه كان نفيه دعاء له نحو
لا سقيت بوادي قوله ولنفي العام اي لنفي الحكم عن الجنس على سبيل العموم والاستغراق
نحو لا رجل في الدار ولا امرأة اي لا وجود لهذين الجنسين من اولهما الى آخرهما في
الدار ولنفي غير العام اي لنفي الحكم عن فرد من الافراد بدون العموم والاستغراق
نحو لا رجل فيها ولا امرأة اي ليس فيها فرد واحد من افراد هذين الجنسين ويجوز
ان يكون فيها فردان فصاعدا ولهذا يجوز لا رجل فيها بل رجلان بخلاف لا رجل
في الدار اذ لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان قال ابن الحاجب في الايضاح عقيبه
هذا لغير العام غير مستقيم لكونه نفيا في الاستغراق مثل لا رجل في الدار ولا امرأة
وغيرها والظاهر ان التضعيف وتنفي بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار ولا امرأة
وغير عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو فيقل تحققها وفيه نظر لان نفيه في الا
ستغراق والعموم ممنوع عنه لم لا يجوز ان يساق هذا الكلام لنفي فرد من الافراد بدون
القصد الى العموم والاستغراق بيان ذلك ان مثل رجل منطوي على معنى الجنس والوحدة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيجوز ان يساق لنفي الجنسية ويكون لنفي العام وان يساق لنفي الفردية ويكون
لنفي غير العام مع ان النقل مختلطا وعلى خلاف التصنيف في غاية الاستبعاد قوله
ولم ولما لنفي المضارع وقلب معناه الى الماضي اي لقلب معنى المضارع الى الماضي و
نفيه قوله وفي لما توقع وانتظار كانه قيل هل من فرق بينهما فقال وفي لما توقع وا
نتظار اي المنفي بها فعل يتوقع وقوعه ويترقب الى حين التكلم فاذا قيل لما يركب
زيد كان عدم ركوبه مستمرا الى حين التكلم وركوبه متوقعا مترقبا الى هذا الحين
بخلاف لم يركب زيد فانه يجوز ان لا يستمر النفي ويقع الركوب قبل زمان التكلم هذا
هو المراد بقولهم ان لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي قد فعل وفرق آخر وهو انه يجوز
ان يسكت على لما نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم كما يجوز ان يسكت على قد في
وكان قد وذلك لان اصل لما لم ضمت اليها ما ليزداد بها معنى التوقع والانتظار و
ليكون كالعوض عن الفعل اذا حذف بخلاف لم فانها لا يجوز السكوت عليها الا في الشعر
كقوله يوم الاغارة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل قوله ولن نظيرة لا في نفي المستقبل
قيد بقوله في نفي المستقبل لانها ليست بنظيرة لها في التاكيد والنصب اذ لا تاكيد في
لا ولا عمل لها قوله ولكن على التاكيد استدراك ورفع للتوهم الناشي من قوله نظيرة

لا في نفي المستقبل فانه موهم لعدم الفرق بينهما في هذا الحكم فاذا اردت نفي المستقبل
بدون التاكيد قلت لا ابرح غدا واذا اردت نفيه مع التاكيد والتشديد قلت لن ا
برح اليوم مكاني وقيل لنفي المستقبل على التابيد وعدم القول بالرؤية يوم القيمة
بناء على هذا ويبطله التحديد في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي قال الخليل
اصلها لا ان فخففت وهو زيف بعدم جواز لا ان يقوم زيد وبجواز زيدا لن
اضرب وبان الاصل في الحروف هو الافراد والعدول الى التركيب بلا ضرورة ضرو
ري الضعف وقال الفراء نونها مبدلة من الف لا رد هذا ايضا بان الاصل في الحروف
عدم الابدال ولا داعي له وبجواز زيدا لن اضرب بتقديم المفعول وزيدا لا اضرب
ليس في كلامهم وقال سيبويه وهو حرف براسه وهذا صحيح سالم عن وجوه التز
ييف جار على القياس قوله حروف التنبيه ها الخ فايدتها ايقاظ المخاطب عن الغفلة
واخلاء ذهنه عن الشواغل ليصغي الى كلام المتكلم ولا يفوت مقصوده عنده قوله
واكثر دخولها على اسماء الاشارة والضماير هذا هو السبب لافرادها بالذكر عن
اختيها ولا جهة لتلك الكثرة غير الاستقراء والتتبع وقد تدخل على غيرهما نحو ها ان
عمرا بالباب قال النابغة ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد قوله

نحو هذا وها انت متى

وأما الا ولكثرة اما في كلامهم يستخفون فيه تارة بحذف الفه كقول هجرس بن طليب ام وسيفي
وزريه ورمحي ونصليه وفرسي واذنيه لا يدع الرجل قاتل ابيه وهو ينظر اليه واخرى با
بدال الهاء عن الهمزة فان الهاء اخف من الهمزة لانه اخرج منها والاخرج من حروف
الحلق اخف نحو هما والله وهم والله وبابدال العين عنها ايضا لان العين اخرج منها
نحو عما والله وعم والله قوله حروف النداء يا وايا الخ النداء طلب اقبال الشيء بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا هذا هو الاصل ويساق لاغراض اخر لا يسع
ذكرها المقام قوله للبعيد اي لنداء البعيد حقيقة كبعيد المسافة او حكما كالاصم و
النائم والساهي والسر في اختصاص هؤلاء بنداء البعيد هو ان فيها زيادة صوت
ليست في الهمزة واي ونداء البعيد يحتاج اليها قوله واي والهمزة للقريب اي لنداء
القريب حقيقة كقريب المسافة المحظور بالبال دائما كقوله اسكان نعمان الاراك
تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان لما دام خطور هؤلاء السكان بقلبه صاروا كا
نهم في قلبه فناداهم بالهمزة وهم بمراحل عنه واذا نودي القريب بغيرهما فذلك لحرص
المنادي على اقبال المنادى وليتفطن لامر يناديه له وقول الداعي يا رب هضم
منه لنفسه واستبعاد لدعائه عن مظان القبول لافراطه في التفريط في جنب الله

واظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار والتضرع يعني ان البعد ليس الا بالنسبة الى الاحسان
والاستجابة كيف وهو اقرب اليه من حبل الوريد هذا وان بعضهم على يا اعم
الحروف وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب فح لا حاجة الى التوجيه في يا رب
نعم يحتاج اليه في ايا رب قوله وواللمندوب وهو المتفجع عليه بوا او يا ان قيل
لم ذكر حرف الندبة في بحث حروف النداء قلنا لان له مناسبة بها في افادة الاختصاص
فكما ان المنادى مخصوص من بين قومه بالنداء كذلك المندوب مخصوص من بين
قومه بالندبة فلذا يذكرون المندوب في بحث المنادى قوله حروف التصديق نعم
لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام اي لتقريرهما على حالهما كقولك
لمن قال قام زيد او لم يقم زيد او اقام زيد او لم يقم زيد نعم اي ان الامر كما اخبرت
والحال كما سالت وكنانة تكسر عينها وتقول نعم وقرا عمر بن الخطاب وابن مسعود
رضي الله عنهما قالوا نعم وعن نصر بن شميل نحم بالحاء لغة ناس من العرب قوله وبلى تختص
بالمنفي خبرا او استفهاما اي تقع تصديقا للمنفي على سبيل الايجاب ولا تقع تصديقا
للمثبت فاذا قيل لمن قال لم يقم زيد او لم يقم زيد بلى كان المعنى بلى قد قام و
لهذا قيل قائل بلى في جواب الست بربكم من الارواح الظاهرة على ظهر آدم يمسح جبرئيل

عليهما السلام مؤمن لانه في قوة بلى انت ربنا على ما يستوجبه القانون المتقدم وقائل
نعم منها كافر لانه في قوة نعم لست ربنا لان نعم يقع تصديقا لما سبقها على حاله من الا
يجاب والسلب اللهم الا ان يحمل على العرف اذا قيل لك اليس لي عليك كذا درهما فقلت
نعم حمل القاضي كلامك هذا على الاقرار والزمك اداء المقر به ترجيحا للعرف على اللغة فهو
كبلى نظرا الى العرف فالمعنى نعم لك علي كذا درهما ونعم انك ربنا واذا تلخص هذا فاعلم
ان لقائل ان يقول اذا كانت ايجابا لما بعد النفي فلا يكون تصديقا لما سبقها بل تكذيبا
فما وجه ادراجها في حروف التصديق وتسميتها حرف تصديق وغاية ما امكن في التو
جيه حمل الادراج والتسمية على التغليب قوله واجل وجير بالخبر نفيا واثباتا اي
لا تقعان تصديقا للاستفهام بل تختصان بالخبر وتقعان تصديقا له على حاله
وقد يفتح راء جير ان كانت البحث دعائره قوله واي مختصة بالقسم وتقع تصديقا
لما سبقها على حاله والاختصاص بالقسم ماخوذ من الاستقراء ولا وجه له من جهة العقل
اذا قال لك المستخبر هل كان كذا قلت اي والله واي الله بفتح الياء وحذف واو القسم
واي الله بالتقاء الساكنين والله بحذف الياء لالتقاء الساكنين كما هو القياس
ومن حروف التصديق ان بمعنى نعم كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك

ان وراكبها اي نعم وراكبها وان في قوله تعالى ان هذان لساحران بمعنى نعم على احد التو
جيهات قوله حروف الاستثناء الا وحاشا وخلا وعدا كون الا حرف استثناء مقطوع
به وكون حاشا حرف استثناء لغة معروفة وكون عدا وخلا حرفي استثناء خلاف المتعا
رف قوله حرفا الخطاب الكاف والتاء في مثل ذلك وانت كون الكاف في ذلك حرف خطاب
امر مكشوف لا سترة فيه لان ذا اسم اشارة يتم جزءا من الكلام بدون انضمام الكاف
فهي حرف يزاد في بعض الاطلاقات ليتبين به ان المعنى من هو وكون التاء في انت حرف
خطاب بناء على ان الضمير في الكل ان وحده والتاء حرف لحقه لبيان احوال الخطاب
ومؤيده تجرده عن التاء في المتكلم وحده كانا مع انه لا مانع عن اعتبار مجموعه ضميرا
وكون الكاف في اياك حرف خطاب امر مختلف فيه واما الكاف في هاك بمعنى خذ والنجا
ءك بمعنى اسرع واريتك بمعنى ابصرت فحرف بالاتفاق والا يلزم اجتماع ضميري الفاعل
والمفعول لشيء واحد في غير افعال القلوب وهو باطل قطعا فاللاحقة لهؤلاء حرف
البتة قوله ويلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يلحق الضمائر قال ويلحقه
التثنية ولم يقل وتثنيان وتجمعان لئلا يتوهم انهما تثنيان وتجمعان على حد مسلم
ومسلمين ومسلمين قوله حروف الصلة ان فيما ان رايت زيدا الخ اراد بحروف الصلة

حروف الزيادة سميت بذلك لان المتكلم يصل بها الى غرض التأكيد واستقامة الوزن و

الفاصلة وغيرها اعلم ان ان تزاد بعد ما النافية كثيرا نحو ما ان رايت زيدا والا

صل ما رايت زيدا قد يزاد ان للتأكيد والتوكيد على انها حرف تنع تزاد فاذا زاد فحرف

التأكيد وان زيدا قائم وبعد ما المصدرية قليلا نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي

وقت دوام جلوس القاضي وان ان تزاد بعد لما نحو ان لما ان جاء البشير اي لما جاء

البشير وقيل لو وبعد القسم كثيرا نحو والله ان لو قمت وقمت اي والله لو قمت وقمت

ان لو استقاموا وان اي وجهك وان ما تزاد في اثر حيث وجوبا اذا اتى به للمجازات

والتعليق باعتبار عموم المكان لتكفه عن الاضافة المانعة عن الاجزام ويتأكد بها

عمومه وكذا تزاد وجوبا في اثر من وفيما على تقدير ان يكون من كبائر منه وما تدل على

الخلاء معنى الفعل عنه وعلى اكتساب معنى المجازات وتزاد جوازا في اثر اين للتأكيد

العموم كقوله اينما تكونوا يدرككم الموت وتزاد بعد الباء الجارة كقوله تع فبما رحمة

من الله لنت لهم ولو كانت استفهامية على ما زعم البعض لقيل فبم رحمة من الله كقولهم

لم وعلام وبعد عن الجارة كقوله تع عما قليل اي عن قليل وبين المضاف والمضاف اليه

كقوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك الا تسجد وزيدت في اقسم كقوله تع لا اقسم

بيوم

بيوم القيمة لان مساق الآية على ان يقسم بيوم القيمة تعظيما لشانه وتفخيما لهوله وشيئا

على ان امر مقطوع وقيل تع لكلام الكفار في انكار البعث واقسم مقطوع عنها

والمعنى ليس الامر على ما زعموا اقسم بيوم القيمة وقيل تع للقسم على معنى لا اعظم

بيوم القيمة كما هو حقه وان ان تزاد بعد النفي خاصة على ان سيبويه كقوله تع ما

جاءنا من بشير وكقوله تع من مزيد والاخفش يعمها مستندا بقوله تع يغفر لكم

من ذنوبكم اي ذنوبكم والبعض يعارضه ان الله يغفر الذنوب جميعا والجواب منع

المعارضة بان المخاطب بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم امة نوح عم والمراد بالذنوب

في قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا ذنوب امة محمد عم فلا منافاة بين غفران

البعض دون الكل وبين غفران الكل او بان الاستغراق في قوله تع يغفر الذنوب

جميعا عرفي اي يغفر جميع الصغائر فلا منافاة بين غفران جميع الصغائر وعدم

غفران بعض الكبائر او بان المعنى انه يغفر جميع الذنوب من الصغائر والكبائر ان

تاب اصحابها وان الباء تزاد قياسا في مفعول ما زيد بقائم لتأكيد النفي وقالوا

بحسبك زيد وقال الله تع وكفى بالله شهيدا والمعنى حسبك زيد وكفى الله شهيدا وزيد

بادخالها في المنصوب كقوله تع ولا تلقوا بايديكم اذا اريد بالايدي الانفس اقيس

في المرفوع وهي في فاعل كفى قياس تقول كفى زيد وكفى بزيد وكفاني هذا الامر وبهذا
الامر والدليل على زيادة هؤلاء الحروف في المواضع المخصوصة عدم اختلال المعنى
بطرحها واختلاله بعد ان زادتها قوله وحرف التفسير اي نحو رأيت اي صعد وان في ناديته
ان قم اي تفسير لمفهوم اللفظ وان لجواب النداء واي في قوله وترميني بالطرف اي
مذنب تفسير لكون سبب الرمي بالطرف ذنبا قوله ولا يجيء الا بعد فعل في معنى
القول كالنداء والبكاء والامر والنهي والكتابة ولا تقع تفسيرا لصريح القول وما
خذ الحر مجرد الاستواء بقال امرته ان افعل وكتبت اليه ان ارجع وقال الله تع
وانطلق الملأ منهم ان امشوا يعني انهم لما سمعوا كلام ابي طالب في شان محمد عم
وعلموا انه براعي غبطته ولا يشاركهم فيما قصدوا في شانه عم من الايذاء بلغ
بغضب عليهم من اجله ذهبوا من مجلسه منورمين بالغيظ والغضب قائلا بعضهم
لبعض ان امشوا قوله لما فان المصدر بان ان في قوله لما لذكر ان المشددة لان
لها اثرا غير ذلك كالنا كيد ولاختصاصها بالجملة الاسمية بخلاف هاتين فانهما
مختصان بالجملة الفعلية والمصدر جزء مدلول الفعل فهي كالشيء المتعلق عن
موضعه بالنسبة اليهما وانما قدرا جيث برجها لعدم استقامة ان يكون مع

موصولة او موصوفة او غيرهما كما لا يخفى على من له ادنى تمييز وقد خفي عليه قوله تع والسماء
وما بناها اي وبنائها بناء على ان الاصل فيما ان يستعمل في غير من يعلم وهو اعلم
ممن يعلم ويجوز ان يكون موصولة بناء على اجتنابه كونه تع عن العقول والاوهام ولم
يطلقوه فيما لا يدرك كنه قوله حروف التحضيض لولا ولوما وهلا والا وفيه ان
الهاء في هلا بدل من الهمزة وهو ليس ببعيد لان ضبط النثر بقدر الوسع واجب
اعلم ان التحضيض هو الترغيب والتنديم باعتبار المضارع لانها للتحضيض فيه وا
ما في الماضي فهو للتوبيخ على الترك كما سيحقق وقد يجيء حروف التنديم وتذكر باعتبار
الماضي لان التنديم هو التوبيخ من الندم قوله وتدخل على الماضي والمستقبل وذلك لان
وضعها على ان يفيد التوبيخ على الترك في الماضي نحو هلا تنصرونه وغيره ان تلوموني
على استبطائه في القيام وتقاعده عنه اي كان عليكم ان تتصفوا بالقيام في الماضي لم
اخللت الواجب وضيعت وقته ويفيد الحث والترغيب على الفعل في المستقبل كما تقول
هلا تقرأ القرآن وغيره ضمن ان تحثه على قراءته وتامره بالقراءة اي اقرأ القرآن وهذا
الوضعان لا يعقلان الا في الفعل فترى من دواخل الفعل فاذا وجد بعدها اسم مرفوع
او منصوب فعلى اضمار رافع وناصب كقولك لمن ضرب الغلام لولا زيدا اي لولا ضربت

قال سيبويه وتقول لولا خيراً من ذلك اي لولا تفعل وترفع على معنى هلا كان منك
خيراً من ذلك
خير من ذلك على معنى هلا وجد منك خير من ذلك ولهذا اوجبوا النصب بعدها في
اي لاجل ان الواو المذكورة من دواخل
باب ما اضمر عامله وقالوا لولا ان لا اضربه ولم يجيزوا الرفع على الابتداء قوله ولولا
اي بيان
ولوما تكونان ايضاً لامتناع الشيء لوجود غيره اي كما تكونان للتخصيص والتوبيخ
تكونان لامتناع الشيء اي لامتناع الشيء الثاني لوجود غيره اي لوجود الاول
اي الشيء الاول
فتختصان اي الحرف بالاسم فرقاً بينهما نحو لولا علي لهلك عمر فامتنع هلاك عمر لوجود
اي حين كونهما امتناعيتين
علي قيل في سبب ورود هذا الكلام ان علي رضي الله عنه امر النبي برجم الحامل في من الزناء
من علي رضي الله عنه
فذهب بها ليرجمها وهي فلقيه علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه فمنعه عن الرجم قيل
حال
وضع الحمل فقال ان كانت الام قد اذنبت فما ذنب الجنين فامر عمر رضي رجمها وانه الى
اي بيان
النبي عم مستفسراً قائلاً ارجم وهي حامل ام بعد وضع الحمل فقال عم بعد الوضع
اي ما استفهامية على سبيل الانكار
فقال عمر رضي لولا علي لهلك عمر اي لاتم بالرجم وقيل ان سائلاً اتى الى باب النبي فقال
موجود
النبي عم لعمر رضي اقطع لسانه على معنى احسن اليه فذهب به ليقطع لسانه بالسكين
اي سبب ورود هذا الكلام
فلقيه علي فقال علي كرم الله وجهه احسن اليه اذ الاحسان بقطع اللسان فترك القطع
فذهب الى النبي عم مستفسراً قائلاً اي شيء تعني بالقطع يا رسول الله قال عم اريد

الا

الاحسان فقال عمر رضي لولا علي لهلك عمر وقيل انه اتى الى حضرة عمر رضي فقال يا امير المؤمنين
احب الفتنة واكره الحق اليقين واهرب من رحمة الله تعالى فلم يسبقه بضرب عنقه فقال
علي عم يا امير المؤمنين وهو يقول الحق تجد اولادنا وهي فتنة قال الله تعالى انما اموالكم
عمر
حال
لناتج
واولادكم فتنة لكم وتكره الموت وهو الحق اليقين قال الله تعالى وجاءت سكرة الموت بالحق
الاتي
تعالى
بذلك اليقين وتهرب من المطر وهو هو الرحمة فقال عمر رضي لولا علي لهلك عمر قوله
حرف التقريب قد تقرب الماضي من الحال اي الواقع في الزمان الماضي الى الحال نحو قد قامت
الفعل
الصلوة ان قلت لا قيام للصلوة في الماضي تقريب قد الى الحال قلت معنى قد قامت
اي على تقريب
الصلوة قد قرب وقت الصلوة المفروضة الى الحال ولا شك ان الوقت قد ثبت في الماضي
وقد قربته قد الى الحال والى حين الشروع ومنعته عن الانقضاء واما الشروع فقد وقع
حال
في الوقت تقريباً عن استبصار قوله وتعلق المستقبل اي تدل على قلة الفعل الواقع
في الصلوة
في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي ان الكذوب قليل الصدق فيقل وقد
يوجد بها في المضارع للتحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين اي ان الله يعلم المعوقين
اذ لا وجه لتقبيل علم الله وبعضهم نحلقه وقال متعلق التقبيل متعلق العلم لا نفس العلم
اي لا مناسبة ولا دليل
والمعنى احوال المعوقين اقل معلوم الله قوله وقد يأتي وقد يقع وانتظار الى في قد عند

الا كلمة قد عند دخولها على الماضي توقع وانتظار اي لا تدخل الا على خبر يتوقعه السا
مع ويترقبه لا يقال قد ركب الامير الا لمن ينتظر ركوبه ولا قد قامت الصلوة الا
لجماعة ينتظرون هذا الخبر والفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وطرح الفعل بعده كقوله لما تزل برحالنا وكان قد واسعان في كلامهم قوله
حروف الاستقبال سوف والسين وان ولن كلها مشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وان لن من بينها تنصب المضارع وقد يؤتى بالسين لمجرد التاكيد
كقوله تع سنكتب ما قالوا وكقول الشاعر سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا انتم
فان كتابة ما قالوا وتطيب النفس بالبعد والفراق امران حاليان واللام
في قوله والسين للعهد لان المراد به السين المعهود لا مطلق السين ولم يقل
والسوف لكونه في صورة الحرف وان كان اسما هنا مرادا به اللفظ ولانه لا افتقار
فيه الى لام العهد لعدم الاشتراك فيه بخلاف السين فانه مشترك بين الاستقبال
وسين الاستفعال وسين الكسكسة والفرق بينهما انه ان تضيق الفعل
الى الحال يقال سيفعل زيد وان تراخى عنها يقال سوف يفعل زيد دلالة بتقليل
الحرف على تقريب الفعل الى الحال وبتكثير الحرف على تراخي الفعل وبعده عنها وفي سوف

لغات

لغات لم تفصلها لاشتهارها فيما بينهم قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل وقال
سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزة قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام
وقد تستعمل معها كقوله اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم وقد تستعمل مجردة عن معنى
الاستفهام كقوله تع هل اتى على الانسان اي قد اتى قوله والهمزة اعم تصرفا لانها
تقرنها بام المتصلة وتوقعها قبل الواو نحو اومن كان وقبل الفاء نحو افمن كان
وقبل ثم نحو اثم اذا ما وقع وقبل اذا نحو اذا كنا عظاما نخرة وتقول ازيدا
ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك ولا يجوز لك ان توقع هل في هذه المواقع وو
جه ذلك ان هل لطلب التصديق والسؤال بام المتصلة على التعيين بعد حصول
التصديق وفي ازيدا ضربت عن متعلق الضرب اي لطلب تصور المفعول الذي
يدل عليه تقديمه على الفعل وايلاؤه حرف الاستفهام وهل مقصور على طلب
التصديق وصدور الضرب عن المخاطب ووقوعه على محل ما مقطوع السائل
فالتصديق حاصل والمطلوب تصور المفعول وتعيينه واما عدم جواز هل
تضرب زيدا وهو اخوك فلان هل لتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح استعمالها لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى لا ينبغي

ان تقع كما يصح استعمال الهمزة لذلك فقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد
انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل كذا
وجهه السكاكي وبهذا ظهر بطلان التوجيه بان هل للاستقبال والفعل المستقبل
لا يتقيد بالحال قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وقال الشاعر ساغسل
عني العار بالسيف جالبا واما في نحو اومن كان وافمن كان واثم فلان هل بمعنى
قد في الاصل وقد من خواص الفعل فاذا رأت الفعل في الذيل لم ترض بحيلولة
الحائل وحنت الى الالف المالوف وهو معانقة الفعل معانقة العاشق با
لمعشوق بخلاف ما اذا لم تره ذهلت عنه وتسلت والمرفوع في هل زيد خرج فا
على فعل يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج مع انه يمكن ان يوجه بآخر قوله
وتحذف عند الدلالة نحو زيد عندك ام عمرو والدليل عليه ام المتصلة لانها لا
تستعمل الا مع الهمزة فاذا وجدت مفردة عن الهمزة قدرت قوله وللاستفهام
صدر الكلام يعني لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا يقال ضربت ازيدا و
لا زيدا هل ضربت وذلك لكونه مغيرا جاعلا المقطوع مشكوكا والمغير له صدر
الكلام قوله حرفا الشرط ان للاستقبال وان دخل على الماضي وقوله وان دخل

على الماضي لدفع ان يتوهم انها للاستقبال مستويا دخولها على المضارع
والماضي وكونها للاستقبال تخصيصها المضارع المشترك بين الحال و
الاستقبال بالاستقبال نحو ان تضرب اضرب والمعنى ان وقع منك
ضرب في الاستقبال يقع مني ونقلها الماضي من معنى الماضي الى معنى الاستقبال
نحو ان ضربت ضربت والمعنى ايضا ان وقع منك ضرب يقع مني قوله ولو
للماضي وان دخل على المستقبل قوله وان دخل على المستقبل ايضا لدفع
ان يتوهم انها للمضي ان لم يدخل على المستقبل وكونها للمضي في المضارع ظ
واما في الماضي فلا يظهر بل هو تحصيل الحاصل في الظاهر والحاصل ان ان
لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال ولو لتعليق حصول
الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض مع القطع بانتفاء الشرط
نحو ضربت اي لو وقع منك ضرب في الماضي لوقع مني لكن لعدم وقوعه منك
لم يقع مني اي الانتفاء مني معلل بالانتفاء منك فكان هذا هو المراد بكونها
للمضي فلا يلزم تحصيل الحاصل وزعم الفراء انها تستعمل في الاستقبال
كان وقيل في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اتى بها ليستدل بانتفاء

الجزاء على انتفاء الشرط بدون ملاحظة الزمان الماضي اي ان تعدد الآلهة
لزم فسادهما ولا فساد ولا تعدد قوله ويجيء فعلا الشرط والجزاء الخ اعلم
اولا ان الشرط لا يكون الا فعلا والجزاء يكون فعلا وقد لا يكون ثم على تقدير
كونه فعلا لا يخلو اما ان يكون مضارعا او ماضيا او غيرهما فهما باعتبار
الماضي والمضارع اربعة اقسام لانهما اما ماضيان او مضارعان او الا
ول ماض والثاني مضارع او على عكس ذلك فان كانا مضارعين وآلة
الشرط ان يجب جزمهما لفظا نحو ان تضرب اضرب لان المضارع قابل للجزم
والجازم موجود وان كانا ماضيين يمتنع جزمهما لفظا لان الماضي مبني
لا يعمل فيه العامل لفظا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان
تضرب ضربت يجب جزم الشرط لفظا وجزم الجزاء محلا وان كانا على عكس من
ذلك نحو ان ضربت اضرب يمتنع جزم الشرط لفظا ويجوز في الجزاء امران
اما الجزم فظاهر واما عدمه فلان الجزاء تابع الشرط فلما لم يعمل في الشرط
لفظا لم يعمل في الجزاء ليكون الجزاء على سنن الشرط نحو ان ضربني اضربك واضربك
بالجزم والرفع ويدخل الفاء في الجزاء الخ اعلم اولا ان آلة الشرط اعني ان

لا يخلو اما ان تفيد معنى الاستقبال في الجزاء او لا فان افادت لم يحتج الى الفاء لاغناء
الارتباط المعنوي عن آلة الارتباط اللفظي التي هي الفاء وان لم تفد فلا بد من
الفاء التي هي آلة الارتباط وآلة اتباع الشيء الشيء لانه لما انتفى الارتباط
المعنوي وجب الارتباط اللفظي والا لم يكن جزاء لان الجزاء لا بد وان يرتبط
بالشرط فاذا تلخص هذا فنقول ان المصنف صرح الثاني بقوله ويدخل الفاء
في الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه اي يدخل الفاء في الجزاء اذا لم
تفد آلة الشرط معنى الاستقبال فيه واشار الى الاول بالمفهوم المخالف لانه يفهم
من قوله اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه انه اذا كان احدهما نحو ان
تضرب اضرب وان ضربت ضربت لم يدخل الفاء لافادتها معنى الاستقبال فيه
وحصول الارتباط المعنوي فاذا كان الجزاء امرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا اي مقرونا بقد لفظا او تقديرا او مضارعا منفيا بلن او جملة اسمية
فلا بد من الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيها اما في الامر والنهي والدعاء والمضارع
المنفي بلن فلان التاثير فيها تحصيل الحاصل لان هؤلاء المذكورات مقترنة بمعنى
الاستقبال قبل وقوعها جزاء واما في الماضي الصريح فلان قد تقرب الماضي من الحال

فلا يؤثر فيه حرف الاستقبال الذي هو آلة الشرط وأما في الجملة الاسمية فلأن و
ضعها للدوام ولا تتقيد بالزمان المجرد الغير المستمر فإن قلت إذا لم يؤثر
آلة الشرط فيها فكيف يكون جزاء بمجرد الارتباط اللفظي والجزاء لا بد وأن يرتبط
بالشرط معنى قلت بمحول كل منهما إلى معنى فعلي يؤثر فيه آلة الشرط ويرتبط با
لشرط معنى فقولك إن أتاك زيد فأكرمه في قوة إن أتاك زيد يجب عليك إكرامه
وقولك إن أتاك زيد فلا تهنه في قوة يجب عليك عدم إهانته وقولك إن ابتنيت
فرحك في قوة إن ابتنيت أسأل الله عز اسمه وقولك إن جئتني فأنت مكرم في
قوة يجب علي إكرامك وقولك إن أهنتني فلن أكرمك في قوة إن أهنتني بنا كد عدم
إكرامي لك وقولك إن أكرمتني فقد أكرمتك أمس في قوة إن أكرمتني بعد إكرامك
لي مستبدلا إكرامي لك أمس قوله وبزاد عليها ما للتأكيد أي يزاد على إن الشرطية
ما للتأكيد المجازاة والتعليق كقوله تعالى فإما يأتينكم منى هدى وإذا ما يزد عليها
وجب تأكيد الشرط بالنون لئلا يلزم رجحان الآلة على ذيها قوله صدر الكلام
أقول وذلك لأن الشرط كالاستفهام في التغيير وجعل المقطوع مشكوكا فلا يتقدم
عليه شيء مما في حيزه ونحو قولك آتيك إن ابتنيت ليس المقدم فيه جزاء بل هو دال على الجزاء

الجزاء والجزاء محذوف يدل عليه قوله ولا تدخل آلة الشرط الفعل إما أن فإن قيل التعليق حصول
الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال ولو لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في
الماضي على سبيل الفرض مع القطع بانتفاء الشرط كما تقدم ولا يقال حصر أن الآلة في الفعل
وقوله تعالى وإن امرأة هلكت وإن أحد من المشركين استجارك وقل لو أنتم تملكون
رحمة ربي إذا أضمر فعل يفسره الظاهر ولاقتضائها الفعل لزوما لأن في أن الواقعة بعد
لو أن يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف وكالمفسر له كقوله تعالى ولو
أنهم فعلوا ما يوعظون به أي لو وقع أنهم فعلوا وأما إما فتفيد معنى الشرط إذا قلت أما زيد
فمنطلق فكأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق ووقوع شيء من الحوادث على ما يرام
الكلام ووقوع الانطلاق من زيد لازم الكلام وزيد ملزوم قصدت وإن انطلاق
لازم قصدت صرف ملزوم الكلام لأنه غير مقصود فغير مما إلى أما ووضع الملزوم المقصود
في موضعه وأدخل الفاء التي هي آلة لزوم الكلام على اللازم المقصود فقيل أما زيد
فمنطلق قوله وإذن جواب وجزاء أي جواب لقول القائل تحضنا كقولك إذن
أكرمك لمن قال لك أنا آتيك أو تقديرا كقولك لو أكرمتني إذن أكرمك فالكاف
فلت لو أكرمتني كأنه قيل لك ما يرتبط بالإكرام على تقدير ثبوته فقلت إذن أكرمك

اى يرتبط به الاكرام وجزاء اى عوض عن فعل الفاعل كاتيان الاتى قال الزجاج

اذا قلت اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك كان المعنى ان كان الامر كما ذكرت فانى

اكرمك يعنى ان فيها معنى المجازاة حتى يصح تقديرها مصرحا وعملها فى فعل مستقبل

غير معتمد على ما قبلها اما اشتراط الاستقبال فلان وضعها للاستقبال فلا

تعمل الا فيه تقول اذن اظنك بالرفع والكف فى حال الظن لمن حدثك اى خبرك

بخبر لم تصدقه واما اشتراط عدم الاعتماد على شىء قبلها كالمبتدا والموصوف

وذى الحال والشرط والقسم فلانها عند الاعتماد على احد هؤلاء لا تعمل لانه عامل

فد ينفك عنه العمل حيث يقع فى موقع لا يتصور فيه العمل كقولك انا اذن فاعل

كذا اذا قال لك انا آتيك فاذا انعقد التعلق بين ما قبلها وما بعدها انعقادا

تاما فلا غرو من ان لا تعمل مع ان الاعمال فى بعض المواقع يؤدى الى ازدحام

ملابس فى معمول واحد والى اختلال المعنى تامل حتى يتجلى لك حقيقة الحال وصدق هذا المقال

وتلغى اذا كان الفعل حالا اى بحسب اللفظ وباعتبار النصب والغائها باعتبار

المعنى غير معهود فى كلامهم واذا وقعت بين الواو وبين الفعل جاز

ان يلغى لانعقاد التعلق بين ما بعدها وما قبلها بالعطف وجاز ان تعمل لا

كقولك لمن حدثك اذن اظنك كاذبا او معتمدا على شىء قبلها نحو انا اذن اكرمك متى

لاستقلال المعطوف بدون المعطوف عليه نظرا الى المعنى قال الله تع واذن

لا يلبثون وقرئ لا يلبثون حرف التعليل حرف التعليل نحو جئتك لتكرمنى

ان قيل للتعليل حروف غيرها كاللام وحتى ومن وعن قلنا ما ذكرته من الحروف

اكثر فى غير التعليل منها فى التعليل بخلاف كى فانه نص فيه فلذا جعلت حرفا وا

حدا ان قيل التعليل من اى جانب اهما قبلها ام مما بعدها قلنا منهما جميعا

فان المجىء علة الاكرام بحسب الخارج ومعلول له بحسب الذهن فان المجىء لكونه

امرا اختياريا لا يتقدم عليه لا دون تصور الغاية وبهذا الكلام فى المثال فالا

كرام

كما قيل ان

حتى

بدون واسطة كدون

الواصية

ولو كا

جازه وناصبة يدفع نعارض

وزجر وقال الزجاج ردع وتنبيه

فاذا قلت

قد كان معناه لا ازدجر عن هذا القول وامتنع

اى يرتبط به الاكرام وجزاء اى عوض عن فعل الفاعل كاتيان الاذ قال الزجاج

اذا قلت اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك كان المعنى ان كان الامر كما ذكرت فانى

اكرمك يعنى ان فيها معنى المجازاة حتى يصح تقديرها مصرحا وعملها فى فعل مستقبل

غير معتمد على ما قبلها اما اشتراط الاستقبال فلان وضعها للاستقبال فلا

تعمل الا فيه تقول اذن اظنك بالرفع والكف فى حال الظن لمن حدثك اى خبرك

بخبرهم تصدقه واما اشتراط عدم الاعتماد على شىء قبلها كالمبتدا والموصوف

وذى الحال فلانها عند الاعتماد على احد هذه لا تعمل لانه عامل

انا اذن فاعل

ملين

وتلغيها اذا كا

عنبار المعنى غير معهود

ان تلغى لانعقاد التعلق بين ما بعد

لاستقلال المعطوف بدون المعطوف عليه نظرا الى المعنى قال الله تع واذن

لا يلبثون وقرئ لا يلبثون حرف التعليل قوله حرف التعليل فى نحو جئتك فى تكرمنى

ان قيل للتعليل حروف غيرها كاللام وحتى ومن وعن قلنا ما ذكرتم من الحروف

اكثر فى غير التعليل منها فى التعليل بخلاف فى فانه مفرد فيه فلذا جعلوه حرفا

حدا ان قيل التعليل من اى جانب امما قبلها ام مما بعدها قلنا منهما جميعا

فان المجىء علة الاكرام بحسب الخارج ومعلول له بحسب الذهن فان المجىء

امر اختيارى لا يتقدم عليه بدون تصور الغاية وهى الاكرام فى المثال فالا

كرام سابق باعتبار تصوره مسبوق باعتبار وجوده فى الخارج كما قيل

الفكر آخر العمل وهى جارة بدليل كيمه على حد كيمه وانتصاب الفعل بعدها باضمار

ان وقد اظهرت بعدها فى قوله لسائلك كيما ان تعرو وتجدعا وبعضهم على انها ناصبة

وعليها اجماع المتاخرين وبعضهم قوله تع لكيلا نأسوا على ما فاتكم ولو كانت

جارة لما دخله الجار والعقود بالاشتراك بين ان تكون جارة وناصبة يرفع تعارض

الدليلين حرف الردع كلا قال سيبويه ردع وزجر وقال الزجاج ردع وتنبيه

فاذا قلت كلا لمن قال فلان يبغضك كان معناه لا تردع عن هذا القول وانتهى

كيف لك من حدثك اذن اظنك كاذبا او معتمدا على شىء قبلها نحو انا اذن اكرمك

عنه على راى سيبويه وعلى راى الزجاج امتنع عنه وتنبه على الخطاء فيه ثم ان كونها
للردع مشروط بان يتقدم ما يرد بها اى بكلا سواء كان المردود المتقدم من
كلام المتكلم على سبيل الانكار كقوله تع يقول الانسان يومئذ اين المفر وهو
وهو كلام المتكلم الحكيم المتعالى على سبيل الانكار او على سبيل الحكاية كقوله تع قال
اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا فان المتقدم المردود انا لمدركون وهو من
كلام عز وعلا على سبيل الحكاية والقايل فى الحقيقة اصحاب موسى او من كلام الغير كقولك
انا اهين العالم كلا ردع لمن قال اهنت العالم او تهين العالم تامل وان لم يتقدم
ما يرد بها فهى بمعنى حقا وعليه يحمل مواضع فى القران هذا ولقائل ان يقول اذا كان
كلا بمعنى ارتدع فلم لا يكون اسم كصه ومه وما السر فى كونه حرفا يا ليت شعرى ما الوجه
قوله اللامات لام التعريف فى نحو المرء باصغريه وفعل الرجل كذا اراد بالاصغرين القلب
واللسان لانهما اصغر الاعضاء وهو فى الاول لتعريف الجنس اى هذا الجنس بالا
صغرين اى كماله بهما لان احدهما منشاء المعانى والاخر مظهرها ولا مروة الا بهما
وفى الثانى لتعريف العهد اى فعل الرجل المعهود بينى وبينك وقد يجئ بها لتعريف
الاستغراق اى لتعريف الحقيقة فى ضمن جميع الافراد ولتعريف العهد الذهنى اى لتعريف

الحقيقة فى ضمن فرد ما وقد فصلنا هذا فى بحث المعرفة وقوله لام التعريف بناء
على مذهب سيبويه لان الهمزة مجلوبة لمجرد الابتداء بالساكن على رايه ولا دخل
لها فى التعريف وعلى راى الخليل ال كهل والسقوط فى الدرج لكثرة الاستعمال و
اهل اليمن يبدلون من لام التعريف ميما وعليه ورد ليس من امبر امصيام فى
امسفر قوله ولام القسم اى لام جواب القسم فى والله لافعلن رمز بالمثال الى
ان جواب القسم اذا كان مضارعا مثبتا صدر باللام واكد بالنون و
تصدر الماضى به بدون قد قليل كقول امرء القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا فما ان من حديث ولا صال والاكثر ان يصدر به مع قد نحو والله لقد ناموا
قوله والموطئة له اى مهيئة الجواب للقسم وهى التى تدخل على حرف الشرط بعد ما
تقدم القسم لفظا نحو والله لئن اكرمتنى لاكرمنك او تقديرا كقوله لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا لتدل على ان الجواب له لا للشرط لان جواب
ان الشرطية لا يصدر باللام هذا هو المراد بالموطئة وليس المراد بها ان
ما صدر بهذه اللام اعنى الشرط جواب القسم بل جواب القسم ما يعقب الشرط
والقسم مع جوابه جواب الشرط والمعنى ان اكرمتنى فوالله لاكرمنك قوله

قوله ولام جواب لو ولولا كقوله تع ولو شئنا لآتينا كل نفس هديها وكقوله تع
ولولا فضل الله ورحمته لاتبعتم الشيطان فاللتان ما تكيدان بنباط احد الجنبين
بالاخرى يعني ان انتفاء اتباع الهدى مرتبط بانتفاء المشية ومعلل به وا
انتفاء الاتباع مرتبط بوجود الفضل ومعلل به وهذان اللامان يؤكدان هذين
الارتباطين ويقويانهما وقد يحذف لام جواب لو كقوله تع لو نشاء جعلناه
اجاجا ويجوز حذف جوابها رأسا كقوله تع ولو ان لي بكم قوة اي لافعلتم وكقول
الشاعر فيا عبد عمرو لو نهيت لاحاحا اي لو نهيت لاتنتهي عليك ويجوز ان
يكون للتمني ولام الامر وهي مبنية على الكسر حملا لها على لام الجر وصونا لها عن
الالتباس بلام التأكيد ويجوز تسكينها بعد الفاء والواو العطف وفائه كقوله تع
فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي والاسكان بعد الفاء اكثر منه بعد الواو وذلك لان
وجه الاسكان هو تشبيه فعل من فليستجيبوا ووعل من وليؤمنوا بمثل كتف في عدد
الحروف وكسر الوسط وفي فعل يوجد وجه آخر من الشبه بين كتف وعلى وهو الا
تصال الصورة فان الفاء في فعل يكتب متصلا باللام كالكاف في كتف والعين
في فخذ بخلاف الواو فانه لا يكتب متصلا بما بعده اصلا فالاسكان بعده اكثر

لقوة جهة الاسكان فيه وانما يتم على اكثر من حرف واحد ويستقل بها في الكتابة شبه الكلمة
بعد بالضعف ما يقتضيه هو الشبه كقوله تع ثم ليقضوا تفثهم ولنؤده بعد ما لم يتعرض
له قوله ولام الابتداء ولن يدخل وانه ليذهب له موضعان الاسم والفعل المضارع
كما اشار اليه المصنف بالمثالين وحق هذه اللام ان يصدر به الكلام نحو لزيد قائم وان ناصر
فلعارض نحو انه ليذهب لانه لو قيل لانه يذهب او ان لزيد ليذهب لتوهم تقارن احداهما
للتأكيد واخرى للجزم فاختص هذه الحروف ولا يعاد الى هذا الاصل ثم بالمثالين ولم يتعرض
اللام الفارقة في مثل ان زيد لقائم لانها لام الابتداء في الحقيقة وان الفارقة
الساكنة انما قيد بالساكنة لانها تكون متحركة في الاسم ان فيما سيأتي في اعتبار الساكنة
منها صنفا على حدة لم يعتبروا مطلق تاء التأنيث صنفا واحدا ولم يعتبروا
المتحركة صنفا ايضا على حدة قلنا لان اصل التاء ان تكون في الفعل لتدل على تأنيث
الفاعل ونوذ ذكر اول الامر بان الفاعل مؤنث والفاعل بالاصالة للفعل
واقتضاء بعض الاسماء فاعلا على سبيل التبع والتشبيه وهي في الفعل ساكنة
لان السكون اصل في البناء وتحركها في مثل رمت عارض بعد ان الفاء الساكنين
وعدم رد الالف الساقطة لالتقاء الساكنين وقول بعضهم رمانا الغد ردية والعدول الى

للحركة في الاسم للوقف وهم بعكس ثقل الفعل وخفة الاسم ولان اصل البناء ان يكون في الفعل
والاصل فيها السكون وتحرك بالكسر عند ملاقاة الساكن كقوله نع والتقت الف باش
قوله النون المؤكدة وهي ضربان ثقيلة مفتوحة وخفيفة ساكنة اما سكون الخفيفة فعلى
الاصل والعدول الى الحركة في الثقيلة لالتقاء الساكنين وفتحها للخفة والثقيلة اصل على
الخفيفة عند الكوفيين لان زيادتها تاكيد تاكيد بها والامر على العكس عند البصريين لان
الواحد في الاثنين ولان النوع لا يوجد فيه الاصل مع زيادة والخفيفة توجد
في الثقيلة مع زيادة قوله ولا يؤكد بها الا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب ووجه الحصر
ان الماضي فائت والفائت لا يؤكد والحال لكونه مشروعا فيه في حكم الفائت ولان الغرض
من التاكيد اطلاع السامع على حقيقة المعنى والواقع في الحال في مرأى السامع ومنظره
يطلع على حقيقته وضعفه برؤيته ونظره فلا حاجة الى التاكيد لاجله وان المستقبل الصرف
لا طلب فيه ووضع هذه النون لتاكيد الطلب لان الطالب لا يطلب في العادة الا ما
هو مراده وطلب المراد يقتضي تاكيده لان غرضه تحصيله والتاكيد من مبادي الحصول فهي لا تدخل
الا على المستقبل فيه معنى الطلب والمستقبل الذي فيه معنى الطلب هو الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم وقد يشبه النفي بالنهي فيقال زيد لا يقوم وربما بالنفي لان رب

للتقبيل

للتقبيل والقسم لشائبة النفي والعدم فيقال ربما يقوم من زيد ويشبه بجواب القسم الشرط
المؤكد اداته بما كقوله نع اما ترين ثم البتة احدا منه حتى تكون انك ثم ان حذفت هذه النون
تابع الا في جواب القسم فان قولك والله ليقوم زيد ضعيف وان الخفيفة اذا الاقا ساكن
ساكن طرحت نحو لا تضرب ابنك بفتح الباء قال الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما و
الدهر قد رفعه بفتح النون واعادة العين والا لوجب لالتقاء الفقير بكسر النون وعدم
اعادة العين لان الحركة الحاصلة بالكلمة المنفصلة لا اعتداد بها وانما تقلب الفا في الوقف
نحو بار بلا اضرب والخفيفة تقع حيث تقع الثقيلة الا في فعل الاثنين وجماعة المؤنث لما يلزم
التقاء الساكنين على غير حده وما ذهب اليه يونس والكوفيون من تجويز دخولها في غير حركة
بالكسر وبقاءه على سكونها ضعيف واستشهادهما بقوله نع فاستقبلي ولا تشتعان بسكون
النون وقرئ بكسرها مدفوع لجواز ان يكون الواو حالية والنون للاعراب فلا يلزم
الافضاء على الاشباع الذي هو الاستدلال عليه قوله تزاد في كل متحركة حركة غير اعرابية للوقف
فالفا في كل متحركة لانها لا تزاد في ساكن الآخر لانه لا يخلو منه وقال حركة غير اعرابية لان المتحرك المعرب
لا تلحقه هذه الهاء بل يحذف حركته لاجل الوقف نحو يا زيد هذا اعلام بالسكون لان الحركة الا
عرابية لاستفادتها من العامل لا يقع اللبس بزوالها للوقف بخلاف الحركة البنائية فان

٢٧٢٩١
مديرية الآثار العامة
حيازة المخطوطات

زوالها يستلزم اللبس مثلا اذا قيل كيف لم يعلم ان الزائلة لاجل الوقف فتح او غيره و
لان الاتيان بالهاء في المعرب يؤدي الى اللبس بهاء الضمير كان يقال هذا غلامه لان الاضافة
من شانه وكذا لا يلحق المتحرك المبني الذي بناؤه عارض لا يقال في لا رجل ويا زيد لا رجله
ويا زيده وكذا لا يلحق الماضي ونحو يضربن ولا يقال ضربه ولا يضربنه في ضربه ويضربنه قوله
ولا تكون الا ساكنة لانها لغرض الوقف والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا وتحريكها لحن اي خطاء
وباطل من القول وخروج عن كلام العرب وتشبيه اللفظ العربي باللحن الذي هو صوت الطير كقوله
يا مرحباه بحمار ناجية اجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير فعدل عن
القانون والحقها بالساكن الآخر محركة هذا وان المصنف ترك التنوين لكونها مفصلة في بحث الاسم
وكتب الغنى والتعرض والتصنيف للتفصيل ومن اصناف الحرف شين الوقف وسينه وهما اللتان
تلحقان بكاف المؤنث عند الوقف صونا لها عن الالتباس بكاف المذكر اذا وقف عليها
بالاسكان كان يقال اكرمتك والحاق الشين ويسمى الكشكشة لبني تميم والحاق السين المهملة ويسمى
الكسكسة لبكر وعن معاوية انه قال يوما من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء
الناس فقال ذلك الرجل قوم تباعدوا عن قرابة العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا
عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية من هم قال قومي وفي

رواية قومك وهو الانسب دراية ومن اصناف الحرف مدة الانكار وهي اما ان تلحق بلا فاصل
نحو ازيدنيه بكسر التنوين او بفاصل نحو ازيدانيه بابقاء التنوين على سكونها وبالحاق ان بينها
وبين الحرف الذي قبلها مثل ما ان رايت زيدا ولها معنيان انكار ان يكون الامر كما ذكر او
على خلاف ما ذكر كقولك لمن قال قدم زيد ازيدنيه منكرا لقدومه او بخلاف قدومه وكقولك الا
ميروه لمن قال غلبني الامير مستهزئا به ومنكرا لتعجبه من غلبة الامير اي لا وجه للتعجب من غلبة الامير على
الفقير ثم ان الحرف الذي يليه مدة الانكار ان كان متحركا كانت حركته فيقال في هذا عمرو وفي رايت عثمان
اعثماناه وفي مررت بحزام الحزامية وان كان ساكنا حرك بالكسر فيؤتى بالياء قطعا نحو ازيدنيه وازيدانيه و
من اصناف الحرف حرف التذكير وهو مدة يزيدها المتكلم مجانسة لحركة الآخر ويقول في قال زيد ويقول عمرو
وحزام قالت قالا ويقولوا وحزامي ان يذكر ولم يرد ان يقطع كلامه وان كان الآخر ساكنا حرك
بالكسر ثم اتى بالياء نحو قدي في قد فعل والي في الالف واللام اذا تذكر حادثا ووجه تركه هذه الا
صناف عدم شيوعها في اطلاقات حرشة اليربوع والضب الماضغة القصوم والشيخ الذين ذرت بهم
الشمس للقاصي وللداني الحمد لله على الدوام على منه علينا بالاتمام على طبق المسئول والمرام
وعلى الرسول افضل الصلوة والسلام وعلى آله واصحابه البررة الكرام ما نطق الحمام
وترغد الغمام وزهر بالاكمام امين

النهاية

بلا اگر کسی خواهد که متاع فروخته شود هر روز هفت بار این آیت بر پیاله آب بخواند و قدری از آب بدان متاع بپاشد زود فروخته شود

و من اوفی بعهده من الله فاستبشروا ببیعکم الذی بایعتم به و ربک هو الفوز العظیم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

رقم المخطوط في مكتبة جامعة صلاح الدين ١٠

العنوان حدائق الحقائق

ناقص من أوله ورقة

رقم المصور

الموضوع

المؤلف سعد الدين سعد الله البردعي

الناسخ

مكان النسخ

تاريخه

اللغة

الخط

الجزء

الأوراق ص ٢٣١

الأسطر

المقاس X سم

البداية

النهاية

السماعات و الإجازات

التملكات

المصادر : / الأعلام / كحالة /

الفهارس :

شبكة الألوكة
www.alukah.net